وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جامعة الشاذلي بن جديد- الطارف-
UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID- El-Tarf-
كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

الـــرقم التسلســـلي: .....
السـنة الجامعيـة: 2022/2021

قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات لنيل شهادة الماستر

تحت عنوان

الإتجاهات الحديثة لتوظيف الإيرادات الحكومية في الدول الريعية

تخصص إقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطلبين:
د:

- بخوش أميرة
  عيسى
- بن عاشور شيماء

تحت إشراف
د. رحيمي

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جامعة الشاذلي بن جديد- الطارف-
UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID- El-Tarf-
كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

الـــرقم التسلســـلي: .....
السـنة الجامعيـة: 2022/2021

قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات لنيل شهادة الماستر

تحت عنوان

الإتجاهات الحديثة لتوظيف الإيرادات الحكومية في الدول الريعية

تخصص إقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطلبين:
د:

- بخوش أميرة
  عيسى
- بن عاشور شيماء

تحت إشراف
د. رحيمي

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الاتجاهات الحديثة التي تستعملها الدول الريعية لتوظيف واستغلال الإيرادات الحكومية (النفطية) وذلك لما يكتسبه الموضوع من أهمية كبيرة للبلدان خاصة الريعية منها، واعتمدنا في ذلك على عرض أهم التجارب الدولية (تجربة النرويج، تجربة الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية) والتطرق إلى تحليل أهم الطرق المعتمدة في الاقتصاد الجزائري من أجل توظيف هذه الإيرادات وتحقيق قفزة نوعية في مؤشرات الأداء الداخلي والخارجي فيها.

وتوصلت الدراسة إلى التعرف على الاقتصاد الريعي وتحديد أهم خصائصه بالإضافة للتوصل إلى أنه توجد هناك علاقة ارتباط بين الاقتصاد (النرويجي، الإماراتي والسعودي) وقطاع المحروقات، حيث يعتمد الاستقرار والاختلال فيها على حركة أسعار النفط وقيمة صادراته وعوائده، بالإضافة إلى أن تجربة كل من النرويج والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، حققت نجاحا باهرا من ناحية توظيف الإيرادات النفطية وتحقيق التنوع الاقتصادي.

كما توصلت الدراسة إلى أن الجزائر هي الأخرى كان لها تجربتها الخاصة في مجال توظيف الإيرادات النفطية، حيث أسست صندوق ضبط الموارد والذي هو عبارة عن حساب من حسابات الخزينة العمومية ينحصر مجال عمله داخل البلد، وتذهب مدخراته لتغطية العجز في الميزانية العامة.كما أن الجزائر تستخدم إيراداتها النفطية لتمويل عجز الميزانية وتغطية نفقات التسيير فيها، حيث تمثل الإيرادات الحكومية (النفطية) مايفوق 94% من إجمالي إيراداتها وبالتالي تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية:

الاقتصاد الريعي، الإيرادات الحكومية، النفط، الصناديق السيادية، التنوع الاقتصادي.

Abstract

This study aims to highlight the recent trends that the rentier countries use to employ and exploit government (oil) revenues, due to the great importance of the topic for the rentier countries, especially the rentier ones. And addressing the analysis of the most important methods adopted in the Algerian economy in order to employ these revenues and achieve a qualitative leap in the indicators of internal and external performance in it.

The study reached to identify the rentier economy and identify its most important characteristics in addition to finding that there is a correlation between the economy (Norwegian, UAE and Saudi) and the hydrocarbon sector, where stability and imbalance depends on the movement of oil prices and the value of its exports and returns, in addition to the experience of both Norway and the UAE The United Arab Emirates and Saudi Arabia have achieved great success in terms of utilizing oil revenues and achieving economic diversification.

The study also concluded that Algeria, too, had its own experience in the field of employing oil revenues, as it established the Resource Control Fund, which is an account of the public treasury accounts whose scope of work is limited within the country, and its savings go to cover the deficit in the general budget.Algeria also uses Its oil revenues are used to finance the budget deficit and cover its operating expenses, as government (oil) revenues represent more than 94% of its total revenues, and thus the dependence of the Algerian economy on the hydrocarbon sector**.**

Key word

Rentier economy. Government revenue. Oil. Soverign funds.economic diversity

شكر وتقدير

بسم الله الرحمان الرحيم

نحمد الله ونشكره على إعطائه لنا الصبر والاراداة على إتمام هذا العمل المتواضع، وعملا بقول الرسول صلى الله عليه وسلم

(من صنع إليكم معروفا فكافئوه فإذا لم تجد ما تكافئوه فادعوا له حتى ترو أنكم كفاءتموه)

أتوجه بالشكر للدكتور المشرف "رحيمي عيسى" الذي تفضل علينا بجهده ووقته وأمدنا بغزير علمه وصادق توجيهه ونصحه.كما نتقدم بالشكر الخالص لأعضاء لجنة المناقشة.

كما نشكر كل من ساعدنا في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد الذي تم بعون الله وفضله العظيم.

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية لمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى

إلى من تطيب الحياة بوجودها "أمي الغالية" وإلى سندي الأول في الحياة " أبي العزيز"

إلى من كان لهم كامل الفضل في بلوغي هذه المراتب "أخوتي الأعزاء"

إلى كل من ساهم في دفعي لأبلغ هذه المرحلة من حياتي من قريب أو بعيد

إلى كل أحبائي كل باسمه

أميرة

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله ربي العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

أهدي ثمرة عملي المتواضع إلى أعز إنسانين يعجز القلم عن وصفهما إلى من لا يملك للكلمات أن توفي حقهما إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهما "الأم الحنونة والأب العطوف" حفظهما الله وأطال في عمرهما.

إلى كل من قاسمني الجهد للانجاز هذا العمل رفيق دربي زوجي العزيز

إلى زهر العمر أخواتي البنات كل باسمه إلى الشمعة المضيئة في حياتي أخي الغالي

إلى كل كتاكيت العائلة الى كل هؤلاء لكم مني ألف تحية وأطيب المنى

أسأل الله عز وجل أن يجد القبول والنجاح

شيماء

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
شكل رقم (1-2)	مساهمة الناتج الداخلي الاجمالي للامارات من (20018-2008)	49
شكل رقم (2-2)	التغير في هيكل البطالة للامارات العربية المتحدة من (2000-2016)	51
شكل رقم (3-2)	ميزان المدفوعات للامارات العربية المتحدة (2015-2000)	53
شكل رقم (4-2)	التغير في أسعار الصرف للامارات العربية المتحدة (2016-2000)	54
شكل رقم (1-3)	مساهمة الجباية البترولية في الناتج المحلي الاجمالي (2010-2020)	68
شكل رقم (2-3)	نسبة مساهمة الجباية البترولية في الايرادات العامة للجزائر	70
شكل رقم (3-3)	مساهمة الايرادات البترولية في تغطية النفقات العامة	72
شكل رقم (4-3)	علاقة القطاع الفلاحي بايرادات قطاع المحروقات	77
شكل رقم (5-3)	مساهمة القطاع الصنعي في الناتج الداخلي الاجمالي خلال الفترة (2020-2010)	79
شكل رقم (6-3)	تطور حجم المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة (2002-2009)	95
شكل رقم (7-3)	تصنيف صندوق ضبط الايرادات للجزائر حسب مؤشرlinaburg	100

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
الجدول رقم (2-1)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي النرويجي خلال الفترة (1980-2010)	28
الجدول رقم (2-2)	مساهمة الإيرادات النفطية للميزانية العامة في الامارات خلال (2001-2016)	50
الجدول رقم (2-3)	التغير في معدلات التضخم خلال الفترة (2000-2015)	52
الجدول رقم (2-4)	تطور أداء القطاع النفطي في السعودية بين سنتي 1970 و2013	58
الجدول رقم (2-5)	بعض عمليات الخصخصة بالمملكة العربية السعودية	60
الجدول رقم (2-6)	متوسط اسهام القطاعات في نمو الناتج غير النفطي في السعودية	61
الجدول رقم (3-1)	نسبة مساهمة الجباية البترولية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2010-2020)	67
الجدول رقم (3-2)	تطور مساهمة الايرادات البترولية في الايرادات العامة للدولة خلال الفترة (2010-2018)	69
الجدول رقم (3-3)	تطور تغطية الايرادات البترولية للنفقات العامة للدولة خلال الفترة (2010-2018)	71
الجدول رقم (3-4)	علاقة اسعار البترول بالصادرات فالجزائر خلال الفترة (2010-2020)	73
الجدول رقم (3-5)	علاقة أسعار البترول بالواردات فالجزائر خلال الفترة (2010-2020)	74
الجدول رقم (3-6)	تطور القطاع الفلاحي ونسبة مساهمته في الناتج الداخلي الاجمالي خلال الفترة (2010-2020)	76
الجدول رقم (3-7)	تطور القطاع الصناعي ونسبة مساهمته فالناتج الداخلي للجزائر خلال الفترة (2010-2020)	78
الجدول رقم (3-8)	تراجع الايرادات العامة للميزانية في ظل انخفاض أسعار البترول خلال الفترة(2013-2016)	80
الجدول رقم (3-9)	أثر تراجع الايرادات العامة على حجم الانفاق الاستثماري (2013-2016)	81
الجدول رقم (3-10)	أثر التغير في أسعار البترول واحتياطي الصرف على تطور حجم الانفاق الاستثماري (2013-2016)	81
الجدول رقم (3-11)	تطور تزظيفات صندوق ضبط الايرادات خلال الفترة (2000-2017)	89
الجدول رقم (3-12)	مساهمة صندوق ضبط الايرادات في تمويل عجز الخزينة (2009-2017)	91
الجدول رقم (3-13)	مبالغ المديونية المسددة مسبقا لدول نادي باريس	94
الجدول رقم (3-14)	تطور وضعية صندوق ضبط الايرادات فالجزائر خلال الفترة (2000-2015)	96
الجدول رقم (3-15)	الهيئات المشرفة على صندوق الثروة النرويجي	99

فهرس
المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
ملخص	I
Abstract	II
إهداء	III
شكر وعرفان	VI
قائمة الأشكال	V
قائمة الجداول	IV
فهرس المحتويات	IIV
مقدمة	أ
الفصل الأول: خصائص الإيرادات الحكومية في الاقتصادات الريعية	7
تمهيد	8
المبحث الأول: الاقتصاد الريعي وسماته الأساسية	9
المطلب الأول:مفهوم الاقتصاد الريعي وخصائصه	9
أولا- مفهوم الريع	9
ثانيا- مفهوم الاقتصاد الريعي	10
ثالثا- خصائص الاقتصاد الريعي	10
المطلب الثاني: إشكالية العلاقة بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية	11
أولا- أوجه التشابه	11
ثانيا- أوجه الاختلاف	11
المطلب الثالث: التأثيرات الاقتصادية للريع	12
المبحث الثاني: الإيرادات العادية	15
المطلب الأول: الإيرادات من الضرائب	15
أولا- تعريف الضريبة Impôt	15
ثانيا- القواعد الأساسية للضريبة	16
ثالثا- مفهوم النظام الضريبي	17
المطلب الثاني: الإيرادات من الرسوم الجبائية	19
أولا- مفهوم الرسم	19
ثانـيا- أنواع الرسوم	20
المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للضرائب	21
المبحث الثالث: الإيرادات النفطية وعلاقاتها بالقطاعات الاقتصادية	24
المطلب الأول: أهمية الإيرادات النفطية	24
المطلب الثاني: أثر وتحديات الإيرادات النفطية للاقتصادات المنتجة والمصدرة للنفط	25
المطلب الثالث: العلاقة بين الإيرادات النفطية والنشاط الاقتصادي	26
أولا- الإيرادات النفطية والتنوع الاقتصادي	26
ثانـيا- العلاقة بين زيادة الإيرادات النفطية وتطور العلاقات الاقتصادية	28
ثـالـثا- اثر الفوائض النفطية على النشاط الاقتصادي	29
خلاصة	32

الفصل الثاني: تجارب دولية في توظيف الإيرادات النفطية	33
تمهيد	34
المبحث الأول: تقييم تجربة النرويج في التنوع الاقتصادي في ظل استخدام الإيرادات النفطية	35
المطلب الأول: التحديات الاقتصادية	35
أولا- التحديات التقنية	35
ثانيا- التحديات الاقتصادية والسياسية	36
المطلب الثاني: تغيرات في مؤشرات التنوع الاقتصادي النرويجي	37
المطلب الثالث: الدروس المستفادة من تجربة النرويج	41
المبحث الثاني: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في التنوع الاقتصادي في ظل استخدام العوائد النفطية	46
المطلب الأول: ماهية صندوق الثروة السيادي الإماراتي ومجالات التنوع الاقتصادي فيها	46
أولا- ماهية صندوق الثروة السيادي الإماراتي	46
ثانيا- مجالات التنويع الاقتصادي في المارات العربية المتحدة	47
المطلب الثاني: مؤشرات تطور تطور تجربة الإمارات العربية المتحدة في التنويع الاقتصادي	48
أولا- الأداء الكلي	49
ثانيا- الأداء الخارجي	52
المطلب الثالث: الريع والسياسة النفطية في الامارات العربية المتحدة	54
أولا- شركة أبو ظبي لمنتجات وكيمياويات الحفر المحدودة	54
ثانيا- شركة ناقلات أبو ظبي	55
المبحث الثالث: تقييم تجربة المملكة العربية السعودية في التنوع الاقتصادي في ظل استخدام الإيرادات النفطية	58
المطلب الأول: لمحة حول الاقتصاد السعودي وأهم الخطوات المتخذة نحو التنوع الاقتصادي	58
أولا- لمحة حول الاقتصاد السعودي	58
ثانيا- الخطوات المتخذة نحو التنويع في المملكة العربية السعودية	59
المطلب الثاني: مؤشرات حول التنويع الاقتصادي فالمملكة العربية السعودية	60
المطلب الثالث: الدروس المستفادة من تجربة المملكة العربية السعودية	62
خلاصة	64
الفصل الثالث: توظيف الإيرادات النفطية في الاقتصاد الجزائري	65
تمهيد	66
المبحث الأول: أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري	67
المطلب الأول: مساهمة الجباية البترولية في الناتج المحلي الإجمالي	67
المطلب الثاني: مساهمة قطاع المحروقات في الميزانية العامة للدولة	68
أولا- مساهمة الإيرادات البترولية في إيرادات الميزانية العامة للدولة	69
ثانيا- مساهمة الإيرادات البترولية في تغطية نفقات الميزانية العامة للدولة	71

المطلب الثالث: مساهمة الإيرادات النفطية فالميزان التجاري	72
أولا- أثر تقلبات أسعار البترول على الصادرات	72
ثانيا- أثر تقلبات أسعار البترول على الواردات	74
المبحث الثاني: استخدام الإيرادات النفطية في الاقتصاد الجزائري لتحقيق التنوع الاقتصادي	75
المطلب الأول: استخدام الإيرادات النفطية في تغيير الهيكل الإنتاجي (الفلاحي والصناعي)	75
أولا- استخدام الإيرادات النفطية في القطاع الفلاحي	75
ثانيا- استخدام الإيرادات النفطية في القطاع الصناعي	77
المطلب الثاني: استخدام الإيرادات النفطية في تمويل الاستثمارات العمومية	79
أولا- أثر انخفاض أسعار البترول على الإنفاق الاستثماري العام في الجزائر	80
ثانيا- تطور نفقات الاستثمار خلال فترة انخفاض أسعار البترول	81
المبحث الثالث: استخدام الإيرادات النفطية في صندوق ضبط الإيرادات	83
المطلب الأول: ماهية صندوق ضبط الإيرادات	83
أولا- تعريف صندوق ضبط الإيرادات وأهدافه	83
ثانيا- مبررات إنشاء صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر	84
ثالثا- مصادر تمويل صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر	85
المطلب الثاني: استخدامات صندوق ضبط الإيرادات في الاقتصاد الجزائري	87
أولا- استخدامات صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العمومية في الجزائر	87
ثانيا- استخدام صندوق ضبط الإيرادات في التسديد المسبق للمديونية الخارجية	93
المطلب الثالث: تقييم أداء عمل صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر	95
أولا- تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر	95
ثانيا- مقارنة تجربة النرويج في استخدام صندوق ضبط الإيرادات مع تجربة الجزائر	97
ثالثا- نقاط ضعف صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر واقتراحات لتحسين أداءه:	100
خلاصة	104
خاتمة	105
قائمة المراجع	110

مقدمة عامة

يعتبر الاقتصاد الريعي موضوع غير حديثا، بل حاضرا منذ فترة طويلة مثل موضوع التنمية ولا يزال هذا الموضوع يحظى بأهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وحتى البيئية خاصة الاقتصاد المبني على قطاع المحروقات، وهي كما هو معروف موارد قابلة للنضوب وهذا راجع إلى الاستهلاك الكبير لهذه الموارد، فمن المشاكل التي تهدد العالم اليوم مسألة وجود احتمالات كبرى لنضوب هذه الموارد، حيث أن وصول إنتاج النفط إلى الذروة والانحدار يترتب عليه حصول كارثة للاقتصادات الصناعية المتقدمة، ويسود الاعتقاد في الأوساط الاقتصادية بأن مصادر الطاقة الطبيعية محدودة، وبأن استنفاذ تلك المصادر يسير بخطى مذهلة السرعة ولذا فإن الإنسانية ستواجه أحد الخيارين في القرن المقبل، إما المحافظة على الموارد الطبيعية والاقتصاد في استهلاكها إلى أقصى الحدود وإما الفناء التام لها. ويشار في هذا المجال مشكلة كبرى تتعلق بالطاقة وهي نسبة النمو الاقتصادي، والمستوى المعيشي ونمطها، حق الأجيال اللاحقة والموارد الناضبة، حيث انبثقت صورة كادحة للمستقبل عن تلك الكوابيس وهي أزمة الموارد الطبيعية وسرعة نفاذها.

ولقد برزت النرويج، الإمارات العربية المتحدة، السعودية وكذلك الجزائر كأهم الدول المصدرة للنفط، حيث اختلفوا في كميات الإنتاج والإمداد العالمي بالطاقة، لكن تشابهوا واتفقوا من حيث بناء اقتصادات نفطية تعتمد على مورد ناضب من خلال عوائده في تنفيذ خططهم التنموية والنهوض باقتصاداتهم، ورغم كل هذا إلا انه عليهم التوجه الى التنويع الاقتصادي وعدم الاعتماد على مورد واحد فقط للتمويل الاقتصادي وذلك من أجل النهوض باقتصاد متنوع وهذا يستوجب عليهم التوجه لسياسة التنويع الاقتصادي حيث أنه هدف ضروري تسعى لتحقيقه معظم الدول النفطية، فهو يحصن الاقتصاد ويعطيه المرونة للتكيف مع تغير الظروف، والأهم من ذلك أنه يخلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن هذه الفرص، مما يقلص من البطالة كما يؤدي التنويع إلى زيادة القيمة المضافة المحلية.

وتتميز هذه الدول بإيرادات ضخمة متأتية من الريع النفطي وجب عليها البحث عن طرق وميكانيزمات تساهم في توظيف هذه الإيرادات في التنمية الاقتصادية بدل استهلاكها على مواد استهلاكية.

وعليه نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

- **ماهي أهم الاتجاهات الحديثة لتوظيف الإيرادات الحكومية في الدول الريعية ؟**

وبناءا على السؤال الجوهري يمكن طرح جملة من التساؤلات الفرعية نوردها فيمايأتي:

- فيما يتمثل الاقتصاد الريعي؟

- كيف يتم استخدام الإيرادات الحكومية (النفطية) في الاقتصادات الريعية من خلال أهم التجارب الدولية ؟

- هل يمكن أن تمثل التجربة النرويجية مثالا يمكن للجزائر أن تحتذي به من أجل توظيف إيراداتها وتنويع اقتصادها ؟

- كيف تستخدم الجزائر عوائدها النفطية ؟

- كيف تساهم العوائد النفطية في التأثير على مؤشر الأداء الداخلي والخارجي في الاقتصاد الجزائري ؟

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات فرعية حول موضوع البحث يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات التي يسعى الباحث لاختبارها على النحو التالي:

- الفرضيات:

- تستخدم الدول الريعية طرق حديثة لتوظيف إيراداتها الحكومية (النفطية).
- من خلال التجارب الدولية المدروسة فإن الإيرادات النفطية فيها تذهب إلى اتجاهات استهلاكية بدل توظيفها في تنويع اقتصادياتها.
- تستخدم الجزائر إيراداتها الحكومية (النفطية) في الدورة الاهتلاكية بدل الدورة الاستهلاكية.

- أهمية الدراسة:

تنطلق أهمية الدراسة في التطرق للقيمة المضافة المستفادة من هذه الدراسة عن طريق معرفة التجارب الدولية الرائدة في توظيف الإيرادات النفطية وكيف ساهمت في توزيع اقتصادياتها وإسقاط ذلك على الاقتصاد الجزائري ومحاولة توجيهه نحو الاستخدام الأمثل لتوظيف هذه الإيرادات النفطية.

كما تكتسب هذه الدراسة أهميتها من عمق الجدل الدائر حول إشكالية توظيف الإيرادات الحكومية (النفطية) في الاقتصادات الريعية بشكل عام وما مدى جدوى الاعتماد على التوجهات الأمية في توظيف هذه الإيرادات في ظل حتمية إيجاد بدائل ناجعة من أجل توظيف هذه الإيرادات في تنويع الاقتصاد وإيجاد بدائل ومصادر مشتقة تخدم الإيرادات وتزيد في نموها واستخدامها.

- أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في معرفة أهم الاتجاهات الحديثة (الدولية) في توظيف الإيرادات الحكومية وذلك انطلاقا من معرفة الاقتصاد الريعي وأهم خصائصه والتطرق إلى أهم التجارب الدولية في توظيف إيراداتها الحكومية بالإضافة إلى وصف وتحليل أهم الطرق المعتمدة في الاقتصاد الجزائري في كيفية توظيف الإيرادات الحكومية (النفطية) وكيف ساهمت هذه الإيرادات في التأثير على الأداء الاقتصادي في الجزائر.

- حدود الدراسة:

حددت هذه الدراسة بإطار مكاني وزماني معينين، حيث تمثل الإطار المكاني في الاقتصاد النرويجي،الاقتصاد الإماراتي، الاقتصاد السعودي والاقتصاد الجزائري. أما فيما يخص الفترة الزمنية للدراسة فهي مرتبطة بظروف ومعطيات كل بلد وقد كانت في أغلب الأحيان في الفترة الممتدة مابين سنة 2010 إلى غاية سنة 2020.

- منهج الدراسة:

بناءا على طبيعة الموضوع وعلى التساؤلات التي وضعناها في هذه الدراسة فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي فالتطرق للجانب النظري للدراسة وكذا وصف وتحليل الإحصائيات المتعلقة بالجانب التطبيقي كما تم الاعتماد على المنهج المقارن عند المقارنة بين الجزائر والنرويج والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية .

- دوافع اختيار موضوع الدراسة:

تم اختيار هذا الموضوع بسبب الأهمية الكبيرة التي يكتسبها النفط في التجارة الدولية بالإضافة إلى الدور المهم الذي تلعبه العوائد النفطية في اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة للنفط من أبرزها الجزائر والنرويج، كما يمكن إبراز أهم الأسباب في النقاط التالية:

- الدور الذي يلعبه النفط في الاقتصاد النرويجي وذلك من خلال مساهمته في تحديد معالم اقتصاد معالم النرويج في ما يخدم الأجيال القادمة وهذا عن طريق توظيف عوائده في استثمارات خارجية بما يحقق الدخل الدائم للنرويج في حالة نفاذه على المدى البعيد.
- حتمية انتقال الجزائر من الاقتصاد الريعي إلى التنويع الاقتصادي.
- الطبيعة الحساسة للموضوع، بحيث أصبح هذا الموضوع مصدر اهتمام الكثير من الاقتصاديين خاصة التجربة النرويجية، نظرا للنجاح الذي حققته في مجال استخدام العوائد النفطية، ومناداتهم للدول النفطية بأخذها كقدوة لهم في كيفية استخدام العوائد النفطية، فيما يضمن لهم دخل دائم بعد انتهاء عصر النفط.

-الدراسات السابقة:

من بين الدراسات

1- دراسة لمصطفى بناي موسومة بـ "أساليب توظيف الفوائض النفطية لتحقيق النمو الاقتصادي"، مقال منشور بمجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي، جامعة زيان عاشور بالجلفة .

حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور النفط وأهميته في تحقيق النمو الاقتصادي وكذا محاولة التعرف على مدى أهمية الصناديق السيادية في إرساء قواعد التنمية والاستقرار الاقتصادي. كما تم التطرق في هذا المقال إلى معرفة آلية سير صندوق ضبط الإيرادات وفعاليته من خلال تحديد مدى نجاحه في تحقيق الأهداف المسطرة له. وقد توصلت الدراسة إلى أن صندوق ضبط الإيرادات ما هو إلا حساب من حسابات الخزينة العمومية وبالتالي هو غير مستقل عن الموازنة العامة، كما أن مجال عمل صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر يتم داخل البلد نظرا لأنه يفتقر لرؤية إستراتجية بعيدة المدى على عكس بعض أجهزة الدول الأخرى كما الشأن بالنسبة

للإمارات العربية المتحدة وتحديدا صندوق أبو ظبي الذي يسعى من خلاله إلى استثمار أصوله وتحقيق عوائد طويلة الأجل.

2- دراسة لماجد عبد الله المنيف موسومة بـ"صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية"، ورقة بحثية منشورة في مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 47، تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية صيف 2009، تناولت الدراسة دور صناديق الثروة السيادية في استقرار المالية العامة للدولة عبر برمجة تدفق الإيرادات النفطية المتقلبة التي يصعب التنبؤ بها إلى الميزانية وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى أن نجاح هذه الصناديق في أداء مهامها يعتمد على معايير عديدة منها درجة مرونة الإيداع والسحب والاستثمار لتلك الصناديق إضافة لدرجة المساءلة والشفافية ودرجة ارتباط نشاطها مع مسارات المالية العامة.

3- دراسة لبوفليح نبيل موسومة بـ"دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع ولآفاق مع الإشارة لحالة الجزائر" أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير 2010-2011.

حيث هدفت الدراسة إلى إبراز كيفية مساهمة صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية في ظل التقلبات التي تسجلها أسعار النفط وعدم اليقين الذي يسوق أسواقها وتوصل الباحث إلى أن الصناديق السيادية تتوفر على قدرات تمويلية عالية تمكنها من تمويل اقتصاديات الدول النفطية عن طريق رفع ملاءتها المالية وتوفير مصدر تمويل بديل عن مصادر التمويل الأجنبية مما يؤدي إلى التخلص من المديونية كما أنها تحافظ على الاستقرار الاقتصادي وتعزيز قدرة الاقتصاد على التصدي لمختلف الأزمات الاقتصادية العالمية عن طريق تعويض الانخفاض المتوقع في المداخيل على مستوى الصادرات أو الإيرادات العامة للدولة.

4- دراسة لقرود علي، بن موسى كمال موسومة بـ"صناديق الاستثمار السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية والحد من أثار الأزمات النفطية -دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الإيرادات وصندوق معاشات التقاعد النرويجي-، مقال منشور في مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد5، عدد 2 ،2019.

حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور صناديق الاستثمار السيادية في إدارة واستثمار الفوائض المالية بشكل فعال كما تبحث في دور تلك الصناديق في الحد من أثار الأزمة الحالية الناتجة عن تهاوي أسعار النفط في الأسواق العالمية على عجز الموازنة العامة من خلال تعويض ذلك الجزء من العجز، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن فكرة استثمار الفوائض المالية لا تزال بعيدة عند صناع القرار في الحكومة الجزائرية رغم وجود إمكانية لذلك.

- محتويات الدراسة:

من أجل الإجابة عن الإشكالية الرئيسية و التساؤلات الفرعية قمنا بتقسيم موضوع دراستنا إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول: جاء بعنوان خصائص الإيرادات الحكومية في الاقتصادات الريعية، والذي قسم بدوره إلى ثلاث مباحث. المبحث الأول بعنوان الاقتصاد الريعي وسماته الأساسية، المبحث الثاني

بعنوان الإيرادات العامة للدولة أما المبحث الثالث فتناول الإيرادات النفطية وعلاقتها بالقطاعات الاقتصادية.

الفصل الثاني: جاء بعنوان تجارب دولية في توظيف الإيرادات النفطية، والذي قسم بدوره إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول كان تحت عنوان تقويم تجربة النرويج في التنوع الاقتصادي في ظل استخدام الإيرادات النفطية، المبحث الثاني بعنوان تقويم تجربة الإمارات العربية في التنوع الاقتصادي في ظل استخدام الإيرادات النفطية، والمبحث الثالث بعنوان تقييم تجربة المملكة العربية السعودية في ظل استخدام التنوع الاقتصادي.

الفصل الثالث: جاء بعنوان توظيف الإيرادات النفطية في الاقتصاد الجزائري، والذي قسم بدوره إلى ثلاث مباحث. المبحث الأول بعنوان أهمية الإيرادات النفطية في الاقتصاد الجزائري، المبحث الثاني بعنوان استخدام الإيرادات النفطية في الاقتصاد الجزائري لتحقيق التنوع الاقتصادي والمبحث الثالث كان بعنوان استخدام الإيرادات النفطية في صندوق ضبط الموارد.

- صعوبات الدراسة:

الصعوبة التي واجهناها في إعداد هذه الدراسة تتمثل في قلة المعلومات والمراجع بالإضافة إلى قلة الإحصائيات.

الفصل الأول

خصائص الإيرادات الحكومية في الإقتصادات الريعية

تمهيد

على الرغم من اختلاف وجهات النظر في وضع مفهوم محدد لمعنى الريع سواء أكان في المعنى اللغوي أم المعنى الاقتصادي إلا أن تناول تلك الآراء بشيء من التفصيل يعطي فكرة واضحة عن البعد الحقيقي لهذا المصطلح.

كما أن توضيح مفهوم الاقتصاد الريعي وخصائصه وتأثيراته الاقتصادية يعكس صورة معمقة في العلاقة بين الموارد الريعية وأثارها في النمو الاقتصادي للدول المعنية، فالدول بالإضافة إلى اعتمادها فالحصول على إيراداتها من الريع فهي تعتمد على إيرادات أخرى متأتية من الضرائب والرسوم وغيرها تساهم في تغطية نفقاتها العامة، غير أن الإيرادات النفطية لها أهمية جد كبيرة بالنسبة لاقتصادات الدول المنتجة والمصدرة للنفط وذلك راجع لوزن هذا الأخير في الاقتصاد العالمي بالتالي فإن الدول الريعية (النفطية) تسعى جاهدة للاستغلال الأمثل لهذه العوائد.

وفيما يأتي عرض المباحث الرئيسية التي تضمنها الفصل الأول.

المبحث الأول: الاقتصاد الريعي وسماته الأساسية.

المبحث الثاني: الإيرادات العامة للدولة.

المبحث الثالث: الإيرادات النفطية وعلاقتها بالقطاعات الاقتصادية.

المبحث الأول: الاقتصاد الريعي وسماته الأساسية

كثر الجدل حول معنى الاقتصاد الريعي وتأثيره على بنيان الدول التي تعتمد عليه كمصدر أساسي في دخلها القومي، إلى جانب السلوكية على المواطن نتيجة اعتماده على ما تنفقه الدول من أموال مصدرها الريع، حيث يراه الاقتصاديون نظاما استثنائيا لا يدوم طويلا "اقتصاد هش سهل الانهيار" ويرى أخرون أن هذا النوع من الاقتصاد هو مصدر نكبة العرب الذين يعتمدون عليه، فما هو الاقتصاد الريعي ؟

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الريعي وخصائصه

أولا: مفهوم الريع:

بالرجوع إلى معاجم اللغة لمعرفة معنى كلمة الريع نجد أن أكثر المعاني المرتبطة بالزيادة والنمو ولكن للعمل في الأرض،[1] بمعنى أن الريع هي كلمة تعني النماء والزيادة، وتطلق على الأرض المريعة أي الأرض الخصبة والمثمرة وهنا اختلف الكتاب في تعريف معنى كلمة اقتصاد الريع لكن كلهم يتفقون على معنى واحد، وهو اعتماد بعض الدول على مصدر واحد للدخل (الريع).

قد يكون هذا المصدر بدون أي مجهود فكري أو مجهود مادي أو حتى مجهود بدني ولا يحتاج لآليات للتصنيع والإنتاج، لكنه يعتمد على الثروات الطبيعية كالنفط والغاز الطبيعي وكل المعادن الطبيعية مثل الحديد والذهب وغيرها مثل الريع النفطي وهو الفرق بين الكلفة الكلية وسعر المنتجات.[2]

وقد درس ريكاردو الريع في نظرية التوزيع باعتباره حصة الأرض من الدخل كونها أحد عوامل الإنتاج فالريع حسب مفهوم ريكاردو هو الفرق بين قيمة إنتاج الأرض التي تتحدد على أساس نفقاتها في الأراضي الأقل خصوبة وتكاليف الإنتاج في الأراضي الخصبة وبشكل عام أطلق ريكاردو على الريع بأنه "كل أشكال الدخول التي مصدرها هبات الطبيعة".

وتعرف النظرية الاقتصادية الريع "بذلك الجزء من الدخل الذي يفوق الكلفة الحدية للإنتاج شاملة هامشا معينا للربح" ومن زاوية أخرى يمكن تعريف الريع بكل ما يفوق السعر المطلوب لعرض عناصر الإنتاج في السوق، كما يؤكد أدم سميث على أهمية التمييز بين الأجر أو الربح كعناصر تدخل في تكوين السعر، والريع ينتج عن السعر، بمعنى يدخل الريع في تكوين الأسعار بشكل مختلف عن الأجور والأرباح.

---

[1]- مايح شبيب الشمري، **تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق**، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ص2.

[2]- عبد الله حسين، **مستقبل النفط العربي**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص236.

ثانيا: مفهوم الاقتصاد الريعي:

هناك فرق بين الاقتصاد الريعي ومصطلح الريع الذي يعني مقدار الدخل غير المرتبط بدورة الإنتاج، لكن ما يشير إليه مصطلح "الريع" هنا إنما يشير إلى ذلك القدر من الدخل الناتج عن استغلال البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تتواجد بها مصادر الدخل دون أن ينتج عن ذلك نشاط اقتصادي أو ممارسة سوقية، فالدولة الريعية ذات اقتصاد تداولي تعتمد على دخل لا يتم كسبه عن طريق الإنتاج والعمل. وقد استخدم تعبير الاقتصاد الريعي أو الدولة الريعية على نطاق واسع منذ السبعينات للتعريف بالدول النفطية والريع بحصر المعنى هو الدخل الذي تؤمنه ملكية مورد طبيعي ما كالأرض والمناجم والمواد البترولية المستخرجة من الأرض.[1]

ويعرف الاقتصاد الريعي أيضا على أنه: تحصيل الربح بطرق غير صحيحة معتمدا على أدوات الفساد، حيث أن هناك بعض الدول تربح من رخص النقل ورخص الصيد لبعض الدول وريع السياحة وريع المساعدات الخارجية، وكل مصادر الاقتصاد الريعي تعتمد على الفارق الاقتصادي الكبير بين سعر التكلفة وسعر البيع بدون أي تعب أو مجهود، وهنا يرى الاقتصاديون أن المجتمعات التي تعتمد على الاقتصاد الريعي هو مجرد نظام اقتصادي استثنائي لا يدوم طويلا، لأنه في حال نفاذ الثروات الطبيعية التي تعتمد عليها هذه الدول تقف السلطات أمام اقتصاد مشلول لا يتحرك حيث لا إنتاج ولا استثمار ولا كوادر بشرية تبتكر لتطوير البلد، وتعد الجزائر من أكبر الدول العربية التي تعتمد على الاقتصاد الريعي، حيث أنها غنية بالنفط والغاز الطبيعي وهي تستورد كل المنتجات من الدول الخارجية.[2]

ثالثا: خصائص الاقتصاد الريعي: يتميز الاقتصاد الريعي بخصائص إذا ما وجدت في اقتصاد ما صح وصفه بالاقتصاد الريعي وهي:[3]

- مصدر الريع خارجي حيث يشكل الريع الخارجي العامل المهيمن في الاقتصاد الريعي.
- ينخرط معظم السكان في استهلاك أو توزيع الريع وليس إنتاجه، مثال: معظم سكان الكويت يستهلكون ريع النفط ويوزعونه، وذلك عبر عملهم في القطاع العام، فيما تعمل أقلية في إنتاج النفط.
- المستلم الأساسي للريع هو الحكومة.
- الدولة الريعية هي حلقة وصل بين الاقتصادات الخارجية والاقتصاد المحلي عبر سيطرتها على الدخول من الريع.

المطلب الثاني: إشكالية العلاقة بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية

[1]- مايح الشبيب الشمري، مرجع سابق الذكر، ص2.
[2]- خالد عبد الله، **الاقتصاد السياسي للدولة الريعية**، مجلة الحوار المتمدن، العدد 86، 2012/03/10، ص8.
[3] - خالد عبد الله، مرجع سابق الذكر، ص 9

أولا: أوجه التشابه:

أ- إن العلاقة بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية تتحدد أساسا بوجود ريع ذو مصدر خارجي يشكل نسبة كبيرة من الدخل المحقق في البلد ويلعب دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية، وبذلك فإن الريع الخارجي وصفا للدولة الريعية والاقتصاد الريعي على حد السواء.

ب- الدولة الريعية ترتبط بالاقتصاد الريعي، إذ أن هذا الأخير عادة ما يولد دولا ريعية إذا كانت الدولة تستحوذ على العوائد الريعية، ولا يصح القول أن دولة ما تخلق اقتصادا ريعيا.

ثانيا: أوجه الاختلاف:

أ- الاقتصاد الريعي تساهم الأغلبية في توليد الدخل بينما الدولة الريعية تساهم الأقلية.

ب- عوائد الدخل الريعي تعود للمساهمة في تحصيله في الاقتصاد الريعي، في حين أن عوائد الدخل الريعي تعود للحكومة في الدولة الريعية.

ج- الدولة الريعية تتحكم بإنفاق وتوزيع عوائد الدخل الريعي على الأنشطة الاقتصادية المختلفة، بينما لا يكون الأمر كذلك بالنسبة للاقتصاد الريعي.

د- الاقتصاد الريعي لا يولد بالضرورة دولة ريعية، بينما الدول الريعية تولد اقتصادا ريعيا، بمعنى لا توجد دولة ريعية بدون اقتصاد ريعي في حين قد يكون هناك اقتصاد ريعي بدون دولة ريعية كعائدات السياحة لبلد معين، تحويلات العاملين في الخارج...[1]

وكخلاصة مما سبق من المهم هنا ملاحظة أن الريع ليس متعلقا ببيع النفط أو الغاز الطبيعي فقط، كما قد يتصور من يسمع عن الاقتصاد الريعي، بل إن الريع قد يأتي من احتكار طرق "موصلات كما في الريع من قناة السويس (قناة صنع البشر)"، أو في الريع من تأجير بعض الدول لموانئها لدول لا تطل على البحر، أو من تأجير بعض القواعد العسكرية، كما ينتج الريع من احتكار مختلف الأسواق، فهذه أمثلة على مصادر الريع لا علاقة لها بالاعتماد على النفط والغاز، أما في حالة الدولة الريعية يجب أن يكون من يدفع الريع أجنبيا، لأنه لو لم يكن أجنبيا ما أثر على مجمل الدخل في الدولة، فبما أن الريع ليس حصيلة إنتاج معين، فهو بالضرورة حصيلة إعادة توزيع للثروة من دافع الريع، وبالتالي لو كان الريع مقتصرا على معاملات داخل الدولة لما أنتج دخلا جديدا على مستوى المجتمع، لذلك يجب أن يكون الريع مدفوعا من الخارج ليؤثر على دخل الدولة كتحويل من خارج الدولة لداخلها.[2]

المطلب الثالث: التأثيرات الاقتصادية للريع

[1]- تراقش واجنر، **البيئة من حولنا**، ترجمة مجمد صابر، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ط1، القاهرة، 1997، ص244.

[2] - تراقش واجنر، مرجع سابق الذكر، ص 245.

تعدد التأثيرات الاقتصادية التي تفرزها الدولة الريعية على الجانب الاقتصادي. فهناك أولا مايعرف بـ" المرض الهولندي"، وهو ما يعني به الاقتصاديين أن أي بلد تصدر المورد الطبيعي تتدفق عليه عائدات كبيرة بالنقد الأجنبي. وهو ما يؤدي إلى رفع قيمة العملة المحلية بسرعة شديدة إزاء العملات الدولية الأخرى، وهو مايترتب عليه إضعاف قدرة القطاعات الإنتاجية خاصة الصناعية والزراعية على المنافسة سواء في الأسواق الخارجية أو السوق المحلي، حيث يحد ارتفاع سعر صرف العملة المحلية من القدرات التنافسية لمنتجات هذه الدولة في السوق الدولية، إضافة إلى أن أسعار الواردات تصبح في الكثير من الحالات أرخص من أسعار المنتج المحلي.

وقد سميت هذه الظاهرة بالمرض الهولندي، لأن هذه الخصائص تم رصدها في بداية الأمر في هولندا (1990-1950) بعد اكتشاف كميات كبيرة من الغاز الطبيعي والقيام بتصديرها للخارج، وهو ما أدى بعد فترة وجيزة إلى إضعاف سائر القطاعات الإنتاجية الأخرى، وهي ظاهرة تم رصدها بعد ذلك في عدد كبير من الدول المصدرة للمواد الطبيعية وعلى رأسها الدولة النفطية في سنوات 1977. وكانت الخلاصة نتيجة لأحد الدراسات هي وجود ارتباط عكسي ما بين النمو الاقتصادي ومدى وفرة المورد الريعي، وخاصة المعادن والنفط.[1]

أ- الأزمة النفطية عام 1973: لقد أطلق على هذه الأزمة اسم أزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم برميل البترول بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية، حيث في سنة 1973 قررت المنظمة زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 3 دولار للبرميل الواحد إلى 12 دولار للبرميل أي رفع الأسعار بنسبة 400%.

ب- الأزمة النفطية عام 1979: ارتفعت أسعار البترول ثانية وبشكل مفاجئ سنة 1979 ثلاث مرات إثر الحرب العراقية-الإيرانية (حرب الخليج الأولى) من 13 دولار للبرميل إلى 32 دولار للبرميل الواحد خلال أشهر قليلة مما أدى إلى انفجار أزمة نفط ثانية.[2]

ج- الأزمة النفطية عام 1986: للحفاظ على مستوى الأسعار، أخذت دول الأوبك وخاصة السعودية منذ 1979 تقوم بدور المنتج الموازن أو المتبقي. في بداية الثمانينات وتحديدا عام1982 شهدت أسواق النفط تنافسا شرسا بين الدول المنتجة، الأمر الذي خفض الأسعار إلى مستويات 14دولار للبرميل.

ولكن بحلول 1986/1985 أدى هذا الدور في ظل عرض متزايد من خارج الأوبك إلى انخفاض حصتها في الإنتاج العالمي من النفط الخام من 49% في 1979 إلى 28% في 1985.

---

[1]- -محمد عز العرب، **الدولة الريعية مفاهيم، الأسس العلمية للمعرفة**، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتجية، العدد 25، السنة السادسة ماي 2010، ص8.

[2]- مريم شطيبي محمود، مداخلة بعنوان " **انعكاسات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**"، في إطار أشغال ندوة أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري يوم 14 ماي 2015 كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الامير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، ص 4.

مما دفع السعودية ومن ثم دول الأوبك الأخرى إلى التخلي عن برمجة الإنتاج بغية استعادة حصصها في السوق، مما أدى إلى انهيار سعر النفط حتى وصل إلى 9.5 دولار للبرميل كمعدل لشهر جويلية 1986.[1]

د- الأزمة النفطية عام 1998: في نهاية التسعينات وبالضبط سنة 1998 تعرضت سوق النفط العالمية إلى هزة سعرية أدت إلى اختلال كبير في العرض والطلب، فتدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة.

ه- الأزمة النفطية عام 2004: تميزت هذه السنة بارتفاع متواصل لأسعار النفط حيث وصلت إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة الأوبك إلى 36 دولار للبرميل (وهو أعلى معدل سنوي لسلة الأوبك منذ بدأ العمل بنظام السلة في عام 1987) وقد عرفت هذه الثروة بثورة أسعار النفط.[2]

و- الأزمة النفطية عام 2008: بحلول نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، وما عاشته الدول المنتجة والمستهلكة من تغيرات وتقلبات اقتصادية وسياسية مغايرة تماما لتلك التي عرفتها في فترة الثمانينات والتسعينات، (انهيار النظام الرأسمالي جراء الأزمة المالية العالمية لسنة2007، التخوف من نقص إمدادات الدول العربية مثل ليبيا بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، زيادة الطلب على النفط خاصة من الدول الأسيوية كالصين بسبب النمو الاقتصادي، بروز الدول الناشئة (الصين، الهند، فنزويلا، ودول المشرق العربي...)، كل هذه المتغيرات عملت على زيادة أسعار النفط إلى أعلى مستوياته خاصة في سنة 2008 حيث وصل متوسط السعر الاسمي السنوي إلى 94.45 دولار ولم ينزل سعر النفط عن سقف دولار إلى غاية شهر جوان 2012.[3]

مع مرور كل هذه الأزمات واستمرارية تذبذب الأسعار وانخفاض الطلب على النفط، فحسب توقعات وكالة الطاقة وخبراء صندوق النقد الدولي سيكون الطلب متزايد على نفط بعض الدول مثل المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، إيران، فنزويلا، الإكوادور ومتوازن على نفط قطر بينما يكون الطلب على نفط الجزائر ونيجيريا متناقص.[4]

[1]- علي ميرزا، **أثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة**، ملف ندوة "تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة"، الدوحة، نوفمبر 2015، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

[2]- مريم شطيبي محمود، مرجع سابق الذكر، ص4.

[3]- أمينة مخلفي، محاضرات حول: مدخل للاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط) الجزء الأول، كلية العبوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013-2014، ص 4.

[4]- أحمد آل درويش وآخرون، **المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو**، إدارة الشرق الأوسط وأسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، 2015، ص 12

المبحث الثاني: الإيرادات العادية

تمثل الإيرادات العادية عنصرا هاما في اقتصاد أي دولة فهي مصدر رئيسي تستخدمه الدولة من أجل تحصيل إيرادات ميزانيتها العامة وتقوم بتوجيهها لتغطية نفقاتها العامة، حيث تختلف هذه الإيرادات في مصادرها وطرق تحصيلها وفي الجهات المعنية بدفعها وتحصيلها.

المطلب الأول: الإيرادات من الضرائب

أولا: تعريف الضريبة Impôt: اقتطاع مالي تأخذه الدولة جبرا من الأفراد دون مقابل بهدف تحقيق مصلحة عامة.[1]

الضريبة عبارة عن اقتطاع نقدي جبري تفرضه الدولة على المكلفين وفقا لقدراتهم، بطريقة نهائية وبلا مقابل وذلك لتغطية الأحياء العامة وتحقيق أهداف الدولة المختلفة.[2]

من خلال هاذين التعريفين يتضح أن للضريبة خصائص أو عناصر أساسية هي:

- **اقتطاع مالي (prestation pécuniaire):**

ويعني ذلك أن قيمتها تنتقل انتقالا نهائيا من المكلف إلى الدولة وقد كانت قديما تجبى عينيا، ثم حلت محلها الضرائب النقدية، حيث عرفت النقود حيث أصبح نظام الضرائب العينة لا يتلاءم والاحتياجات الاقتصادية الضخمة للدولة.

- **تفرض جبرا (perçue parbvoie d'autorité):**

تتولى السلطة وضع النظام القانوني للضريبة من حيث قرضها وجباتها فهي التي تضع طرق تحصيلها وميعادها دون اتفاق مع الممول حيث يتولى البرلمان مهمة مناقشة مسألة فرض الضرائب ويجب الحصول على موافقتهم.

ومن مظاهر السلطة العامة قيام الدولة بتحصيل الضريبة بالطرق الجبرية في حالة امتناع الممول عن تسديد الضريبة وإلا تعرض لعقوبات.

- **دون مقابل (sans contrepartie):**

تدفع الضريبة بدون مقابل، أو منفعة خاصة، فالمكلف يقوم بأدائها على أساس مساهمة في المجتمع، وباعتباره عضوا في الجماعة وليس باعتباره ممولا للضرائب، وعلى هذا فانه يبدو منطقيا أن يساهم في تغطية أعباء الدولة التي تحمي الجماعة وتشرف عليهم.

- **تحقيق النفع العام:**

إذا كانت الضريبة لا تفرضها الدولة، مقابل نفع خاص لدافعها، فإن الدولة تلتزم باستخدام حصيلتها لتحقيق منفعة عامة.

---

[1]- طارق الحاج، **المالية العامة**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص47.

[2]- محمد الصغير بعلي، سيري أبو العلاء، **المالية العامة** ، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003، ص50.

وقد أدرجت الدساتير والقوانين على تأكيد هذا المعنى منذ القرن الثامن عشر (وخصوصا بعد إعلان حقوق الإنسان والمواطن الذي أصدرته الثورة الفرنسية)، منعا لفرض ضرائب أو استخدام حصيلتها في إشباع الحاجات الخاصة بالملوك والأمراء.

وفي العصر الحديث فقد استقر مبدأ المنفعة العامة للضريبة وأصبح من المبادئ الدستورية العامة التي يتعين إتباعها حتى دون النص عليها.[1]

ثانيا: القواعد الأساسية للضريبة: يقصد بقواعد الضريبة المبادئ التي يستحسن أن يسترشد بها المشرع المالي وتهدف هذه القواعد إلى تحقيق مصلحة أفراد المجتمع من جهة ومصلحة الخزينة العامة من جهة أخرى وهذه القواعد هي:[2]

أ- قاعدة العدالة: مضمون هذه القاعدة أنه يجب عند فرض الضرائب على المواطنين مراعاة تحقيق العدالة في توزيع الأعباء العامة بين المواطنين.

لقد ثار جدل كبير بشأن فكرة العدالة الضريبية النسبية أي طبقا لمستوى دخول الأفراد, أما الفكر الحديث قد رأى ذلك في الضريبة التصاعدية، حيث يدفع أصحاب الدخول المرتفعة أكثر من أصحاب الدخول المنخفضة وقد استقر الرأي على التصاعدية.

ب- مبدأ اليقين: بمعني أن تكون الضريبة واضحة من حيث المقدار وموعد وكيفية الدفع, وتؤدي مراعاة هذه القاعدة إلى علم الممول بالضبط بالتزاماته اتجاه الدولة, ومن ثم يستطيع الدفاع عن حقوقه ضد أي تعسف أو سوء استعمال للسلطة من جانبها.

إن استقرار نظام الضريبة وثباته (تفادي كثرة التعديلات) يخفف من العبء خلال اعتبار الممول على دفعها بشكل منتظم ومعتاد.

ج- قاعدة الملائمة في الدفع: بمعنى أن تكون إجراءات فرض وتحصيل الضريبة ومعاد جبايتها لظروف الممول وطبيعة عمله ونوع النشاط الاقتصادي الذي يزاوله أو المهنة التي يمارسها، وعكس ذلك قد يؤدي إلى التهرب الضريبي، ولهذا يعتبر الوقت الذي يحصل فيه الممول على دخله أكثر الأوقات ملائمة لدفع الضرائب المفروضة على كسب العمل وعلى إيراد القيم المنقولة.

وقد نجم عن تلك القاعدة (قاعدة الحجز عند المنع) وهي أحد القواعد المتبعة في تحصيل الضرائب، وتعد وسيلة مناسبة في كثير من الأحيان حيث تخفف من شعور الممول بعبء الضريبة وتضمن غزارة الحصيلة بالإضافة إلى تسهيل عملية الدفع.

[1]- محمد الصغير بعلي، مرجع سابق الذكر، ص ص، 58-60.
[2]- عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار النهضة العربية، بيروت، 1992، ص ص، 157-160.

د- قاعدة الاقتصاد في نفقات الجباية: تقضي هذه القاعدة بأنه يجب على الدولة أن تختار طريقة الجباية التي تكلفها أقل النفقات أي رفع كفاءة الجهاز الضريبي حتى يكون الفرق بين ما يدفعه الممول وبين ما يدخل لخزينة الدولة اقل ما يمكن.

في العصر الحديث، أصبحت الدولة تتحمل نفقات كبيرة في سبيل تحصيل الضرائب ومحاربة التهرب الضريبي (مراقبة الممولين)، ولهذا لم تفرض ضرائب على الدخل الزراعي في كثير من دول بسبب ارتفاع نفقات الجباية.

ثالثا: مفهوم النظام الضريبي:

يقصد بالنظام الضريبي أنواع الضرائب التي تفرض في دولة معينة في وقت معين، ويختلف النظام الضريبي من دولة لأخرى حسب النظام السياسي والاقتصادي السائد في كل منها.

ويتوقف نجاح الدولة في اختيار النظام الضريبي الأمثل على معرفة كاملة بإيديولوجيا المجتمع وكافة أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأهداف التي يسعي إلى تحقيقها أو على تفهم متعمق بالأسس العلمية لرسم السياسة الضريبة.[1]

وعلى هذا الأساس نحاول أن نستعرض في هذه النقطة أهم أنواع الضرائب مع محاولة الإحاطة بالخصائص الرئيسية لكل منها.

لقد جرت عادة علماء الاقتصاد وفقهاء المالية العامة على تقسيم الضرائب إلى المجموعات التالية:

أ- الضرائب المفروضة على الأشخاص والضرائب على الأموال:

فبالنسبة لضرائب الأفراد فهي التي تفرض على المواطنين أنفسهم, وكانت تصيب الشخص بعينه بعض النظر عن دخله وقدرته المالية، وقد وجدت منذ القدم، حيث كان يطلق عليها ضريبة الرؤوس في عصر الرومان والإسلام, تفرض الضريبة بمبلغ معين على كل شخص داخل الدولة.

تمتاز هذه الضرائب وفرتها وسهولة جبايتها وتحديد سعرها، أما الانتقادات الموجهة إليها عدم عدالتها لأنها تصيب جميع المواطنين بالاستثناء سواء الأغنياء أو الفقراء.

لكن مع التطور الاجتماعي تطور مفهوم الضرائب، فأصبح ينصب على ما يملكه الفرد من مال وليس عليه شخصيا، فظهرت التشريعات الضريبة في صورة ضريبة على الأموال، أما بالنسبة لضرائب الأموال فهي المرحلة الأخيرة لتطور الضرائب في الوقت الحاضر وهنا الضريبة تصيب ما يملكه الشخص من أموال داخل المجتمع ممثلة في رأسماله أو دخله، وتمتاز بعدالتها

[1] - سهام العيداني،محاضرات في المالية العامة، قسم المركز الجامعي نور البشير البيض، قسم الحقوق، السنة أولى ماستر،ص15

لأنها تصيب حجم الأموال التي يملكها المكلف ويعب البعض عليها بصعوبة حصر أموال الشخص لاحتساب الضريبة وإمكانية التهرب الضريبي.[1]

ب- الضرائب الواحدة والضرائب المتعددة:

عرفت الضرائب الواحدة منذ القدم إذ كانت الدول تفرض ضريبة واحدة فقط، وأول من طبق هذه الضريبة هم (الفيزوقراطيون) حيث نادوا بفرض ضريبة وحيدة على الناتج الصافي من الزراعة، فالزراعة هي العمل المنتج الوحيد، إلا أن الضريبة الوحيدة تعرضت لانتقادات شديدة من أهمها:[2]

- لا تحقق إلا هدفا ماليا فقط، إن الضريبة العصرية لها أثار في الاستهلاك والادخار والاستثمار والإنتاج، فمع الضريبة الوحيدة من الصعب التحدث عن الضريبة كأداة في توجيه السياسة الاقتصادية.
- الضريبة الوحيدة لا تناسب الاقتصاد العصري فلا يوجد في الواقع مصدر وحيد للثروة في المجتمع بل هناك مصادر مختلفة زراعة، صناعة، تجارة..... ولهذه الأسباب وغيرها، طالب بعض المفكرين بضرورة فرض أكثر من ضريبة على أي نشاط يزاوله الفرد ويحقق له ربحا، من هنا ظهرت الضرائب المتعددة.
- تعني الضرائب المتعددة أن تفرض أكثر من ضريبة أساسية واحدة، على أنواع متعددة من الدخول والأموال، وكلما زادت حاجة الدولة إلى المال ازدادت أنواع الضرائب المفروضة، أي أن المكلف يدفع عدد من الضرائب على جميع الأنشطة التي يمارسها وقد يزاول وظيفة وإلى جانبها يمارس التجارة أو يؤجر عقارا.

يمتاز هذا النوع من الضرائب بأنه يتسم بالمرونة ويناسب المفهوم العصري للضريبة كما يحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

ومن مساوي الضريبة الوحيدة ومحاسن الضرائب المتعددة، دفعت أكثر الدول إلى تبني الضرائب المتعددة، وهذه الضرائب تختلف باختلاف تكوينها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ج- الضرائب المباشرة وغير المباشرة:

يعتبر هذا التصنيف من أقدم التصنيفات وأكثرها انتشار وذيوعا في مؤلفات المالية العامة والاقتصادية، كما أن هذا التصنيف هو الشائع في وقتنا الحالي وليس من السهل التمييز ما بين هذين النوعين من الضرائب، وقد اجمع مفكري المالية العامة على وضع بعض المعايير لتسهيل التمييز بينهما وهذه المعايير هي:

[1] - زواش زهير، محاضرات في المالية العامة، جامعة قسنطينة 02 عبد الحميد مهري، 2018-2019، ص65.
[2] - زواش زهير، مرجع سابق الذكر، ص 65.

- **معيار الثبات:** ويقصد به مدى ثبات المادة الخاضعة للضريبة، فتعد ضريبة مباشرة إذا فرضت دوريا (غالبا سنويا) على المركز المالي للمكلف (الممول) الذي يتكون من عناصر ثابتة ودائمة لفترة طويلة مثل الدخل أو رأس المال، في حين نجد أن الضرائب غير المباشرة تفرض على واقع أو أعمال عوضية متقطعة كالضرائب على الإستهلاك أو المبيعات والإنتاج ...الخ ومما سبق يمكن القول أن الضرائب المباشرة تصيب الثروة في ذاتها، سواء متحققة أو قيد التحقيق والضرائب غير المباشرة تصيب الأعمال المرتبطة بحركة الثروة واستخدامها .
- **معيار التحصيل:** أي الطريقة التي تتبع للوصول للمادة الخاضعة للضريبة وتحصيلها، تعد الضرائب مباشرة إذا حصلت على أساس جداول مبين فيها اسم المكلف والمال الخاضع للضريبة مثل الضريبة على الدخل.

أما الضريبة غير المباشرة فهي التي يتم تحصيلها على أساس وقائع أو ممارسة نشاطات اقتصادية معينة مثل ضريبة المبيعات، الجمارك، ضريبة الاستهلاك...الخ.[1]

المطلب الثاني: الإيرادات من الرسوم الجبائية

يعتبر الرسم من أقدم مصادر الإيرادات العامة، ويعتبر من الإيرادات غير العادية (غير الضريبية) لأنها لا تتكرر بانتظام في الموازنة العامة وهذا ينطبق على الغرامات والإتاوات والقروض...الخ.[2]

أولا: مفهوم الرسم: يعرف الرسم بأنه مبلغ من المال يدفعه الفرد إلى الدولة أو لأية سلطة عامة جبرا مقابل انتفاعه بخدمة معينة تؤديها له لدولة ويترتب عليها نفع خاص إلى جانب نفع عام.

أي يمكن تعريفه بأنه مبلغ من المال تحصل عليه الدولة من المنتفع مقابل خدمة يطلبها ويحصل عليها من الدولة فقد تكون الخدمة على شكل عمل قام به الموظف الدولة للإنجاز معاملة جواز سفر لمواطن أو حصول المواطن على رخصة السياقة، أو قيام المحكمة النظر في المنازاعات بين الأفراد...الخ.

مما سبق نستخلص الخصائص الرئيسية التالية:

- الرسم هو مبلغ من المال تحصل عليه الدولة و ذلك من خلال مؤسساتها ودوائرها المختلفة أي أنه يجب بشكل مبالغ نقدية، وهناك حالات استثنائية كالحروب التي يمكن أن يجبى فيها الرسم بشكل عيني كالسلع مثلا.
- إن الرسم هو إلزامي أو إجباري، يلتزم الأفراد بدفعه إلى الدولة وعنصر الإجبار يبدو في استقلال الدول والهيئات العامة الأخرى في وضع النظام القانوني للرسم من حيث تحديد مقداره وطرق تحصيله.

[1] - زواش زهير، مرجع سابق الذكر، ص65.

[2] - طارق الحاج، **المالية العامة**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009،ص ص، 101-100.

- الرسم يدفع بشكل إجباري، بمجرد طلب الفرد للخدمة من الدولة مقابل انتفاع الفرد بخدمة معينة مثل رخصة السيارة أو الفصل في المنازعات القضائية، ومن ثم حصوله عليها وجب عليه دفع رسم.
- يترتب على السم تحقيق نفع خاص إلى جانب النفع العام، أي أن دافع الرسم يحقق نفعا خاص لا يشاركه مع غيره من الأفراد، ويتحقق بجانبه نفعا عاما يعود للمجتمع ككل، فرسم القضاء مثلا يحقق نفعا خاصا للفرد في الحصول على حقوقه ويحقق نفعا عاما للمجتمع في إشاعة العدالة والطمأنينة.
- يدفع الرسم مقابل خدمة خاصة يحصل عليها الفرد فالدولة ملزمة أن تقدم الخدمة لطالبها، مقابل ذلك يدفع الفرد مبلغ من المال فلا يمكن أن تجبر أي شخص أن يطلب خدمة لا يريدها.
- تحدد قيمة الرسم بقانون، فأي رسم لا يجبى إلا ضمن القانون سواء بالطريقة أو حجم المبلغ وبغض النظر عن الوضع المالي للفرد.

ثـــانـيا: أنواع الرسوم

أ- رسوم إدارية: وهي كثيرة مثل التعليم، رسم شهادة الميلاد رسم جواز السفر، رسم تسجيل عقار...الخ.

ب- رسوم اقتصادية: وهي كثيرة من رسم الهاتف، البريد والكهرباء...الخ.

ج- رسم القضاء: وهي التي تدفع مقابل نظر الدولة (المحاكم) في الخصومات ما بين الأفراد.

ثـــالـثا: طرق دفع الرسوم:

- **دفع الرسم بالطابع**: يقوم أي شخص طالب الخدمة من الدولة بشراء طابع بقيمة محددة ويلصقها على معاملة طلب الخدمة التي يريدها.
- **دفع الرسم بشكل فوري:** يقوم شخص طالب الخدمة بدفع مبلغ من المال لمحاسب دوائر الدولة بشكل مباشر ويحصل على وصل مقابل ذلك، يبرزه حيث حصوله على الخدمة.[1]
- **دفع الرسم للدوائر الحكومية:** يدفع مبلغ من الرسوم إلى إدارات الدولة بموجب كشوف معدة مسبقا محدد فيها أسماء المستفيدين والمبالغ الواجب عليهم دفعها مثل رسوم العقارات.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للضرائب

[1] - محمود حسين الوادي، **مبادئ المالية العامة**، ط3 دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2015، ص 100.

اتضح لنا فيما سبق كيف تطور دور الدولة في العالم المعاصر فأصبح يشمل إلى جانب وظائفها النقدية كافة النشاطات الاقتصادية الأمر الذي يستلزم توفر الموارد الاقتصادية اللازمة لذلك.

ولما كانت الضريبة تمثل المصدر الرئيسي للإيرادات العامة للدولة وأفضل أداة تستخدمها الدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي والتأثير على الحياة الاجتماعية. بالإضافة للأهمية البالغة للرسوم التي تستعملها الدولة كأداة لتوسيع وعائها الضريبي.

أ- الأثر على الاستهلاك والإنتاج: إن فرض الضريبة على المداخيل المنخفضة ينجم عنها انخفاض في الاستهلاك والإنتاج مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني، ومن ثم نقص إيرادات الدول، ونجد نفس الأثر في حالة فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الكمالية يؤدي لانخفاض الاستهلاك غير أن الأثر لا ينعكس على مقدار الأفراد على الإنتاج (أي عدم تأثر الإنتاج).

إن فرض الضرائب مباشرة كانت أو غير مباشرة تبعا لقواعد معنية فإن ذلك يسمح للدولة بتوجيه كل من الاستهلاك والإنتاج تبعا للاحتياجات وظروف الاقتصاد الوطني وذلك من ناحية التأثير الكلي على حجم الاستهلاك وحجم الإنتاج.

ب- الأثر على الادخار والاستثمار: إن فرض الضرائب المباشرة ذات الصنف التصاعدي تقلل من القدرة على الادخار ومن ناحية أخرى فإن فرض الضريبة على القيم المنقولة يؤدي إلى نقص الادخار أيضا وتقليل استعداد الأفراد على الاستثمار في الحالتين.[1]

إن فرض ضرائب غير المباشرة على السلع الكمالية يزيد من ادخار، أما في حالة فرض هذه الضرائب على السلع الضرورية ينقص من الادخار الاختياري، ومن ناحية أخرى فإن فرض ضريبة على أرباح الأسهم في شركات الأموال بمعدل أقل من الضريبة المفروضة على الأرباح غير الموزعة، فإن هذا يؤدي حتما إلى تقليل الأموال الاحتياطية بمعنى نقص الاستثمار الذاتي وفي نفس الوقت يؤدي إلى ارتفاع دخول الأفراد نتيجة زيادة التوزيعات، وقد يؤدي هذا إلى زيادة الادخار.

كما أن الأموال المودعة بالبنوك فإذا فرضت عليها ضرائب ينتج عنها واحد من الاثنين: زيادة الاستثمار المباشر أو الاكتناز.

ج- الأثر على إعادة توزيع الدخل: إن فرض الضرائب المباشرة التصاعدية مع توجيه الضريبة إلى الخدمات العامة فإن النتيجة النهائية هي إعادة توزيع الدخل بطريقة اقرب إلى العدالة (مع التحكم في ظاهرة التهرب)، وتكون نفس النتيجة في حالة فرض الضرائب غير مباشرة على السلع الضرورية، فهذا يؤدي إلى سوء توزيع الدخل والنتيجة زيادة الفوارق الاجتماعية.

د- أثر الضريبة على كسب العمل: لدراسة أثر الضرائب على الطلب العمل نميز حالتين:

[1] - محمود حسين الوادي، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2015، ص، 82

الأولى حالة فرض ضريبة على أصحاب الدخول المحدودة، فهذا قد يؤدي إلى زيادة الإقبال على العمل عن طريق الساعات الإضافية بهدف تعويض ما اقتطع منه كضريبة.

أما الثانية حالة الدخول المرتفعة(المهن الحرة مثلا)، فإذا فرضت عليها ضريبة بنسبة مرتفعة قد تؤدي إلى الإقلال من العمل أو عدم الإقبال عليه إطلاقا.

وما هو جدير بالذكر في الأخير أن اثر كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة ليس واحد، فكل ضريبة لها تأثيرها وفقا لظروف فرضها.

ه- أثر الضريبة على حجم الإنتاج: تؤثر من عدة جوانب، إذ أن تأثير الضريبة على الادخار إنما ينطوي في حقيقة على الحد من حجم الاستثمارات، كما أن فرض الضريبة يؤدي إلى رفع نفقات الإنتاج مما يحد من أرباح المنظمين الذين يحاولون نقل عبء الضريبة إلى المستهلك بزيادة أسعار بيع الإنتاج، الأمر الذي يتوقف على مدى مرونة الطلب، وقد يتجه المنظمون إلى تخفيض حجم الإنتاج مما ينطوي عليه إلى الحد من استخدام عوامل الإنتاج المتاحة وزيادة الطلب العام لتعويض النقص في الطلب الخاص، وخاصة في القطاعات التي تأثرت بقرارات المنظمين نتيجة فرض الضرائب.

و- أثر الضريبة على التضخم: التضخم هو احد المشكلات المزمنة في التاريخ الاقتصادي وهو ارتفاع أسعار السلع، وتعدد السلطات العامة بالحد من ارتفاع الأسعار وذلك من خلال زيادة الضرائب على الإنتاج، وتخفيض الإنفاق العام أو كلا الوسيلتين معا وذلك كإجراء للحد من نسبة السيولة في أيدي المستهلكين والتي تتجه لزيادة الاستهلاك ومن ثم تفاقم مشكلة التضخم[1].

وبالمقابل يمكن التقليل من نسبة الضرائب على الإنتاج وضريبة الدخل كوسيلة للزيادة نسبة السيولة العامة وبالتالي التخلص من مشكلة الركود أو الكساد الاقتصادي.

[1] - محمود حسين الوادي، مرجع سابق الذكر، ص ص، 82،83

المبحث الثالث: الإيرادات النفطية وعلاقتها بالقطاعات الاقتصادية

تعتبر الإيرادات النفطية من أهم الإيرادات التي يمكن أن تتحصل عليها الدولة وذلك نظرا للعوائد الضخمة المتأتية منها، هذه العوائد لها علاقة كبيرة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى وذلك راجع لانعكاس أسعار البترول والإيرادات النفطية على الاقتصاد بصفة مباشرة.

المطلب الأول: أهمية الإيرادات النفطية

تشير الدراسات الاقتصادية إلى أن أهمية الإيرادات النفطية تزداد مع ازدياد أسعار النفط وإيرادات تصديره حيث أنه يمكن تقسيم الإيرادات النفطية إلى قسمين:

الأول: يمثل قيمة المادة الخام في باطن الأرض وتختلف من بلد إلى أخر، والقسم الأخر يمثل كلفة وأرباح الاستثمار اللازمة للاستخراج النفط، وهذا يجب أن يساهم مع غيره من إيرادات النشاطات الأخرى في الإيرادات الحكومية العامة.

أما القسم الثاني: فإنه يجب أن يوكل مباشرة إلى هيئة مركزية عليا تكون مسؤولة عن توجيهه حسب معايير إنتاجية.

إن مسألة توزيع القاعدة الإنتاجية أمر مهم للدول النفطية، لاعتمادها الكبير على المصادر الأولية المعرضة للنفاذ، إضافة إلى ما تواجهه من احتمالات تقلب الأسعار الذي من المحتمل أن يتسبب في عدم استقرار الطلب الكلي، وقد تكون هذه التقلبات الحادة في الإيرادات النفطية إما قصيرة الأجل وهي تنتج عادة من تقلبات أسعار النفط، وقد تكون طويلة الأجل، وهي التي تنشأ بسبب طبيعة المصادر الأولية المعرضة للنفاذ (كنفط) مما يضيف المزيد من معضلات التحديات للاقتصاد الكلي.[1]

لقد جرى التعامل ليس فقط مع موارد الخام غير المتجددة بل جرى التعامل مع الموارد الأحفورية المولدة للطاقة، وذلك باعتبار هذه الموارد تخضع للقانون العام نفسه الذي تخضع له استخدام موارد الخام عموما، والواقع هو أن منظورا من هذا القبيل لا ينطوي على صواب مؤكد، فهناك موارد مادية وموارد خام يمكن إلى حد بعيد تدوير استخدامها باستمرار (موارد متجددة)، أي إعادة استخدامها باستمرار مجددا في عملية الإنتاج، لكن هذه الحقيقة لا تسري على موارد الطاقة الخام مثل النفط الذي يطرأ عليه في سياق استهلاكه إلى مستوي أدنى من الحيوية، وقد يكون أكثر كلفة من الموارد الأخرى.

[1]- حسين عبد الله وأخرون، **الفوائض المالية العربية بين الهجرة والتوطين**، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، الأردن، ط1، 2007، ص90.

فضلا عن هذه الموارد محددة كمًا ونوعًا مما يجعلها معرضة للنفاذ والاستنزاف العاجل أو الأجل. ومعناه أن الثروة الاقتصادية التقليدية ذاتها إنما هي موارد معرضة لدورات الوفرة والندرة بل كذلك للنفاذ والاستنزاف العاجل أو الأجل.

وقد سلط نادي روما الضوء على الموارد الناضبة في (مقالته) عام 1972م في عبارة مفادها (إذا لم نغير نمط حياتنا فسيكون الناتج كذا حاله) ولكن قد انقضى زمن طويل أكثر من 40عاما على هذا التحذير لم تصل البشرية فيها إلى تبذير الموارد الطبيعية، بل استمرت فيها المواد الخام في دول العالم، ومع هذا لا يمنع من دراسة أثر وفرة الإيرادات النفطية على اقتصادات الدول المصدرة والمستوردة.[1]

المطلب الثاني: أثر وتحديات الإيرادات النفطية للاقتصادات المنتجة والمصدرة للنفط

تكون للأسعار النفط وعوائد تصديره أثار إيجابية في حالة ارتفاعها، وأثار سلبية في حالة انخفاضها على اقتصادات الدول المنتجة والمصدرة له، وذلك بسبب عدة عناصر وعوامل كثيرة منها كون معظم هذه الدول النامية اقتصاديا، وتعتمد اقتصاداتها الكلية على إنتاج وتصدير سلعة واحدة (النفط) لذلك يلعب قطاع النفط في اقتصادات هذه الدول دورا نسبيا كبيرا مسيطرا عليها، يعني حدوث أي تغير وتذبذب في أحد العناصر أو المكونات الأساسية لمنظومة هذا القطاع.[2]

وسيؤدي في الوقت نفسه إلى حدوث أثار متتابعة في العديد من الجوانب سواء الخاصة لصناعة النفط (استخراج وإنتاج وتصدير) ام الخاصة بمنظومات القطاعات الأخرى ذات الصلة المباشرة بهذا القطاع في الدول المنتجة وله، وتعود هذه العلاقة العضوية إلى عدة أسباب وعوامل منها:

أ- قيمة الصادرات النفطية تمثل نسبة كبيرة، وملموسة من إجمالي قيمة الصادرات السلعية وتتراوح أحيانا بين 70% إلى 90% من ميزانها التجاري (السلعي)، وإن هذا الفائض الضخم هو الذي يقوم بتغطية العجز الذي يتحقق في بقية الموازين الأخرى، وهذا يعكس واقع اقتصادات الدول المنتجة والمصدرة للنفط، كونها جميعا دول تعتمد تجارتها الخارجية على إنتاج وتصدير سلعة واحدة.

ومن محصلة قيمة هذه الصادرات النفطية يكون جزءا كبيرا من قيمة إجمالي إيراداتها العامة، معنى هذا أن أي تذبذب في أسعار النفط يحدد حجم إنتاجها وصادراتها وخاصة للدول النفطية التي لا تفرض ضرائب ورسوم على مواطنيها، وتمثل (الإيرادات النفطية) نسبة كبيرة من

[1]- نوري محمد عبيد كصب الجبوري، **تجربة دول الخليج العربي في التنوع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية**، المكتب الجامعي الحديث، ط1، الإسكندرية، 2014، ص ص58،59

[2]- يوسف عبد المجيد وآخرون، **الموارد الاقتصادية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999-2000، ص ص 384،385.

قيمة الموازنة العامة لمعظم هذه الدول، وأن قيمة الإيرادات العامة هذه تحدد أيضا قيمة النفقات العامة بالنسبة لموازنتها العامة يعني هذا عدة توسعات في الإنفاق الجاري والاستثماري.

ب- إن قيمة الإنتاج النفطية للدول المنتجة والمصدرة للنفط تمثل نسبة ملموسة و كبيرة جدا تصل أحيانا إلى 70% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي هذا يعني ارتفاع متوسط دخل الفرد السنوي فيها، وبذلك فإن أي معدلات للزيادة يحققها هذا الإنتاج إنما تعني على الفور تحقيق معدلات زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الخاص بهذه الدول، و من ثم تتضاءل نسبة بقيمة القطاعات الاقتصادية الأخرى (الزراعة الصناعية و التجارية).

نستنتج من ذلك أن قطاع النفط يلعب دورا بارزا في اقتصاديات هذه الدول، و تتأثر الدول المنتجة و المصدرة بالتغيرات التي تحدث في أسعار النفط تأثيرا كبيرا سلبيا وإيجابا.

إن هذه العوامل السابقة (قيمة الصادرات وقيمة الإيرادات في الموازنة العامة، ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي) تعكس الأهمية الاقتصادية لقطاع النفط في الدول النفطية بصفتها من العوامل التي تتأثر مباشرة بأي تغير، سواء أكان هذا التغير يتعلق بحجم إنتاج وتصدير النفط أم بأسعار العالمية.

وأن هذه العوامل الثلاثة تشكل عوامل الصف الأول في علاقة الاقتصادات الكلية لهذه الدول بقطاع النفط قاطبة (ومتقلبات أسعاره الخاصة) أما عوامل الصف الثاني في هذه العلاقة فهي كثيرة منها على سبيل المثال وليس الحصر المدخرات والاستثمارات المحلية وحجم العمالة وكمية النقود وحجم الاستهلاك (العام والخاص) ومقادير العملات الأجنبية.[1]

المطلب الثالث: العلاقة بين الإيرادات النفطية والنشاط الاقتصادي

أولا: الإيرادات النفطية والتنوع الاقتصادي:

هنالك علاقة جد وطيدة بين الإيرادات النفطية والتنوع الاقتصادي باعتبار أن النفط يلعب دورًا هامًا في اقتصاد أي دولة يتوفر فيها، ولتحديد طبيعة العلاقة بين الزيادة في الإيرادات النفطية وعوائد تصدير النفط الخام من العملات الأجنبية وبين النشاط الاقتصادي نجد من الضروري قبل تفسير هذه العلاقة لا بد من إيضاح مسألتين.

الأولى: أهمية تأمين متطلبات التنمية المستدامة، والحاجة للاستغلال الموارد الطبيعية الناضبة ذات القيمة الاقتصادية كالنفط والغاز، فضلا عن ذلك دور السياسات الاقتصادية للدولة في تقليل الكلفة التي يتحملها المجتمع نتيجة للاستغلال هذه الموارد، وما يترتب على ذلك اختلال في التوازن البيئي.

[1]- فرهاد محمد علي، **اقتصادات الطاقة والبترول**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،2000، ص 211.

أما مسألة الثانية: نحن نعلم أن النظام الاقتصادي أحد الأنظمة الأساسية والحيوية في المجتمع إضافة إلى أن النظام الاجتماعي والبيئي ونعلم أن هذه الأنظمة تترابط فيما بينها، إذ يقوم النظام الاقتصادي بالإنتاج من خلال استغلال الموارد الطبيعية الناضبة مثل (النفط).[1]

إن نتائج هذا الاستغلال لا تقصر على خلق الربح المالي بل ظهور أثار بيئية سلبية ناشئة عن تصنيع منتجات النفط والغاز والتي لها كلفة معينة يتحملها المجتمع ومن هذا يتضح مسألتين:

المسألة الأولى: تتعلق بالمدى الزمني الذي يجب أن يتم خلاله استغلال هذه الثروة النفطية هنا نتحدث عن قرار استثماري يفاضل بين إنتاج النفط اليوم أو تأجيل إنتاجه للغد, وهل إيرادات الحالية اليوم أكثر من الغد ؟ ومن المعروف أن النفط سلعة ناضبة، يتعلق بدور السياسة الاقتصادية في الحد من التلوث البيئي، وتقليص الكلفة غير المنظور من استغلال هذه الموارد الطبيعية إلى أدناها.[2]

أما المسألة الثانية :فتمثل في مجال السياسات الإقتصادية التي تعدد المدارس الاقتصادية في تفسيرها للعوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي، هنا لابد من الاختيار ما بين هذه المدارس الاقتصادية المفسرة للمصادر والعوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي.

من المعروف أن قطاع استخراج وتصدير النفط الخام والذي يرتبط ارتباطا قويا بظروف السوق النفطية العالمية قد لعب دورا استراتجيا في تنمية اقتصادات الدول المصدرة للنفط، ومن المتوقع فرض دوره الحاسم في التنمية اليوم والغد ما لم تؤدي طريقة الانتفاع من الموارد النفطية إلى تغيرات بنيوية عميقة، وتطورات اجتماعية نوعية تسهم في زيادة الإنتاج من غير النفط، لذلك كان من الضروري في تلك المرحلة تطبيق إستراتجية وسياسات ومعايير اقتصادية معايير في الاستثمار العام، لضمان الارتفاع الأقصى من الموارد النفطية وإيراداتها المالية وعوائدها من العملات الأجنبية، ولإيضاح ذلك ينبغي لنا تحليل العلاقة القائمة بين الزيادات المتتالية في الإيرادات النفطية، وأثرها على النشاط الاقتصادي للدول المصدرة للنفط لتحديد طبيعة العلاقة، ونجد من الضروري تحليل ما يأتي العلاقة بين زيادة الإيرادات النفطية المالية لصادرات النفط الخام وبين تطور القطاعات الاقتصادية المحلية ولهذه العلاقة مظهران هما:[3]

العلاقة بين قطاع استخراج وتصدير النفط الخام وبين القطاعات الإنتاجية والاقتصادية الأخرى وطبيعة التدفقات السلعية بين الإيرادات المالية لصادرات النفط الخام وبين عنصر (العمل ورأس المال) في عمليات النمو والتوزيع.

ثـــــانـــيا: العلاقة بين زيادة الإيرادات النفطية وتطور العلاقات الاقتصادية

---

[1]- نوري محمد عبيد كصب الجبوري، **التنوع الاقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثروة النفطية**، دار الكتب والوثائق القومية، ط1، الإسكندرية،2015، ص 53.

[2]- صبري زايد السعدي، شروط النمو والتنمية في البلدان العربية النفطية، مجلة دراسات عربية دورية، بيروت، 1988،ص 72.

[3]- نوري محمد عبيد كصب الجبوري، **تجربة دول الخليج العربي في التنوع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية**، المكتب الجامعي الحديث، ط1، الإسكندرية،2014، ص ص 64، 65.

أ- **العلاقة بين قطاع استخراج وتصدير النفط الخام وبين القطاعات الإنتاجية والاقتصادية الأخر:** يمكن أن نعبر عنها بطريقة مبسطة بالعلاقة بين القطاع النفطي والقطاعات غير النفطية، وقد حظي موضوع الهيكل الإنتاجي والعلاقات القطاعية في الدول النفطية باهتمام الباحثين، وتحديدا للعلاقة بين القطاع النفطي والقطاعات غير النفطية، هذه العلاقة شهدت اهتماما خاصا من الاقتصاديين، وظهرت العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية،[1] التي تتبنى فرضية (المرض الهولندي) التي ترى أن الارتفاع في إيرادات النفط سيترتب عليه أثار سلبية على تطور القطاعات غير النفطية (الزراعة، الصناعة التحويلية والخدمات الإنتاجية) كما سيرافق الارتفاع في إيرادات النفط تغيرات مستمرة في العناصر المؤثرة في عملية التوازن الاقتصادي والداخلي.

والجدير بالذكر يمكن تلخيص الآثار السلبية للطفرة النفطية على الناتج السلبي غير النفطي في ناحيتين: تسمى "بأثر حركة الموارد"، وتسمى الأخرى "بأثر الإنفاق".[2]

- **حركة الموارد:** إن الارتفاع في أسعار النفط سيرفع بدوره قيمة الناتج الحدي وقيمة الدخول الحقيقية لعناصر الإنتاج الموظفة في هذا القطاع، الذي سيعود بدوره إلى تحريك الموارد والمميزات النسبية نحو القطاع النفطي والأنشطة الممولة بموارد الريع النفطي وخاصة أنشطة الخدمات وقطاع البناء والتشييد. ومن ناحية أخرى سيؤدي إلى تخفيض قيمة الناتج الحدي لعناصر الإنتاج الموظفة للقطاع السلعي(الصناعي والزراعي) وخلق فائض في الطلب عليها يجعل أسعار منتجات الأنشطة الخدمية والبناء والتشييد أعلى من أسعار السلع الصناعية والزراعية لكونها تحدد في السوق المحلية، وفضلا عن إمكانية سد النقص في إنتاجها عن طريق الاستيراد.

- **أثر الإنفاق:** متى يرتفع الدخل النفطي فسيترتب عليه ارتفاع الدخل القومي الذي سيقود بدوره إلى زيادة الإنفاق القومي أو زيادة الطلب الكلي وخلق فائض في الطلب على إنتاج القطاعات المختلفة مما يترتب عليه ارتفاع أخر في الأسعار النسبية للخدمات، وهذا الأمر سيمكن قطاع السلع والخدمات والبناء (السلع غير المتاجر بها) من عرض أجور أعلى من تلك التي يستطيع قطاع السلع غير النفطية (المتاجر بها) تقديمها، ومن ثم سحب جزء أخر من الموارد المستخدمة في هذا القطاع إلى قطاع الخدمات، مما يؤدي إلى انخفاض أخر في حجم إنتاج هذه القطاعات، لذلك فإن المحصلة النهائية هي انخفاض في حجم إنتاج القطاعات (الصناعة والزراعة) وتضاؤل أهميتها الناتج المحلي الإجمالي، وخطورة هذا الوضع تكون في الطبيعة قصيرة الأجل في قطاع النفط.

ب- **طبيعة التدفقات السلعية من الخارج:** إن الارتفاع في الإيرادات النفطية سيؤدي لحدوث فائض في ميزان المدفوعات، وهذا الفائض سيؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة أي سعر الصرف للعملة المحلية لدول المصدرة للنفط مقابل العملات الأجنبية، وهذا يعني ارتفاع سعر السلعة المحلية غير النفطية وعدم قدرتها على منافسة السلعة الأجنبية في الداخل والخارج، مما يؤدي إلى ارتفاع الصادرات المحلية غير النفطية وزيادة الاستيرادات من السلع الأجنبية، مما يؤدي إلى

[1]- سوزان صبحي أحمد، **تأثير الضريبة على النمو الاقتصادي**، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة،2003-2004، ص 99.

[2]- رفعي محمد أمين، **تغيير إيرادات النفط للملكة العربية خلال المدة (1970-1984) وأثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 1988، ص 126.

انخفاض حجم الإنتاج في القطاع الصناعي والزراعي وحدوث عجز في الموازين التجارية لهذه القطاعات. فيرتب على ذلك تراجع في أهمية القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، إذ تحول الاقتصاد إلى اقتصاد أحادي غير متنوع تعتمد فيه الدولة أكثر فأكثر على مصدر دخل غير دائم متقلب وفقا لظروف السوق العالمية، وهو يمثل الخطر الحقيقي في الإصابة بالمرض الهولندي.[1]

ثـــالـــثا: اثر الفوائض النفطية على النشاط الاقتصادي

إن الإيرادات النفطية تلعب دورا هاما في كل اقتصاد وذلك للوزن الذي يلعبه النفط في الاقتصاد الوطني والعالمي على حد سواء، حيث اختلفت وجهات النظر في عنصر رأس المال كأساس للتنمية الاقتصادية في الدول النامية، واختلفت نتيجة لذلك المكانة التي تحتلها بذرة رؤوس الأموال ضمن خصائص الدول النامية، فعلى حين يرى البعض بذرة رأس المال من الأهمية بحيث تحجب ما عداها من الخصائص، إذ يعد توفر رأس المال محور التنمية، ويرى أخرون أن هناك من العوامل الأخرى ما يوفق في الأهمية عنصر رأس المال.[2]

كما أن اقتصادات الدول النفطية (الأوبك) تعاني من تراجع وتدهور القطاع التقليدي في الدولة لصالح قطاع السلع الأولية (الإستخراجية) وقطاع السلع غير المتداولة، مع توفر رأس المال المادي وموارد نفطية كبيرة تدخر دخلا وعملات أجنبية من المفروض أن تحقق تنوعا اقتصاديا، فإن التجارب العلمية أدت إلى نتائج مخالفة لذلك، فنمو قطاع السلع الأولية (الإستخراجية) على حساب القطاع الزراعي والقطاع الصناعي في الدولة يحمل في طياته العديد من الآثار السلبية التي تؤدي في النهاية إلى ما يسمى لعنة الموارد، وتتمثل الآثار في مايلي:[3]

أ- تشير الدراسات أن العائدات النفطية الضخمة في البلدان النفطية (أوبك) التي نتجت من معدلات الإنتاج المرتفعة والزائدة عن الحاجة، أدت إلى التوسع الكبير في الاستهلاك، إذ تحول المجتمع في معظم هذه البلدان إلى مجتمع استهلاكي مفرط بكل ما يرتبط بذلك من سلبيات وأضرار ومخاطر على الهياكل الإنتاجية.

ب- العائدات النفطية الضخمة في البلدان النفطية تعد مصدرا أساسيا لتمويل نفقاتها يعني هذا انخفاض حاجة الدولة للضرائب كأداة لتمويل نفقاتها، واعتمادها المتزايد على إيرادات الصادرات النفطية وغياب دور الضرائب فعادة ما يرتبط إنفاق الموارد الطبيعية، تميل الدولة إلى الاستغناء عن مواردها الضريبية، وتتحول الدولة إلى دولة ريعية تهمل القطاعات الإنتاجية الأخرى، وذلك لعدم وجود دافع أو حافز يدفع الحكومة لتنشيط هذه القطاعات، أما الدراسات في الدول الصناعية فتشير إلى أن فرض الضرائب يشجع الدولة على متابعة النشاطات الاقتصادية وزيادة إنتاجها،

[1]- نوري محمد عبيد كصب الجبوري، مرجع سابق الذكر، ص 66.
[2]- حمدية زهدان، **مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة**، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1970، ص 42.
[3]- سمر حسن حسين الباجوري، **أثر النفط على اقتصادات الدول الأفريقية الصغيرة**، دراسة مقارنة بين كل من غنيا الاستوائية، وساوثومي، وبرنسيب، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الجامعية، جامعة القاهرة، 2010، ص 24.

وهناك ارتباط طردي قوي بين الاعتماد على الضرائب كمصدر أساسي للدخل وبين الأداء الاقتصادي، فارتفاع الضرائب على الدخول كنسبة من الناتج المحلي عادة ما يشير إلى وجود هياكل اقتصادية أكثر تنوع.

ج- تشير الدراسات الاقتصادية إلى أن تقلبات الإيرادات النفطية تؤثر على السياسات المالية وتسبب عدم استقرار الطلب الكلي، وقد تكون هذه التقلبات الحادة في الإيرادات النفطية إما قصيرة أو طويلة الأجل.

قصيرة الأجل: تنتج عن تقلبات أسعار النفط، أما **طويلة الأجل** فهي التي تنتج بسبب طبيعة الموارد النفطية المعرضة للنفاد، مما يضيف المزيد من المعضلات والتحديات للإدارة الاقتصاد الكلي.[1]

ومن هنا تبرز دور الحكومة في كيفية استخدام هذه الإيرادات لتحقيق أهدافها المتعلقة بتنمية الاقتصاد وتنوعه في الأجلين القريب والبعيد، وتنحصر خيارات الحكومة بين الإنفاق الاستثماري الداخلي والخارجي أو الاثنين معا.

سيترتب على الاستثمار في الاقتصاد المحلي حدوث ما يعرف بالداء الهولندي، سيؤدي إنفاق الإيرادات النفطية في الاقتصاد المحلي إلى زيادة السيولة ومن ثم زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات المتاجرة دوليا وغير المتاجرة دوليا على حد سواء، فبالنسبة للمتاجرة يمكن تلبية الطلب من الوردات، أما غير المتاجرة لا يمكن تلبية الطلب الإضافي للسلع والخدمات إلا عن طريق الصعيد المحلي وسيؤدي إلى رفع أسعار هذه السلع مما يؤدي إلى رفع سعر الصرف الحقيقي سيضعف القدرة التنافسية لصادرات القطاعات غير النفطية،[2] مما يؤثر على نمط ونوعية السلع المنتجة وثمة من يرى أنه في سبيل نجاة الحكومة من مصيدة الداء الهولندي، زيادة الادخار والاستثمار الأصول الأجنبية في الخارج مع ذلك فإن أثار الداء الهولندي يمكن تجنبها إذا ما انتشرت الإيرادات النفطية في المشاريع ذات الإنتاجية العالية، التي من شأنها أن تؤدي إلى أثار انتشارية إيجابية على القطاعات الاقتصادية الأخرى وخلق صناعات جديدة.[3]

د- إن وفرة الموارد الطبيعية تحد من الحوافز أمام القطاع العام أو الخاص للاستثمار في رأس المال البشري (الغنى السهل يولد الكسل).

فلقد أهملت الدول النفطية العربية (أوبك) أهمية رفع كفاءة الطاقة البشرية وزيادة إنتاجها مما أدى إلى انخفاض إنتاجية العمل ومن ثم أثر على كلفة السلع المنتجة ونوعيتها وحجمها، مما اضعف قدرتها على منافسة السلع والخدمات المستوردة، كل ذلك أدى إلى تشوه الهيكل الإنتاجي

---

[1]- علي خليفة الكواري، **الطفرة النفطية الثالثة، وانعكاسات الأزمة المالية العالمية حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2009، ص236.

[2]- علي خليفة الكواري، مرجع سابق الذكر، ص 237.

[3]- جاسم خالد السعدون، **الأزمة المالية العالمية انظر الطفرة النفطية الثالثة، وانعكاسات الأزمة المالية العالمية حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2009، ص 217.

لاقتصادات تلك الدول لاعتمادها على القطاع النفطي وتجاهل دور العنصر البشري في عملية تنويع الهيكل الإنتاجي.

مما لا شك فيه أن العنصر البشري هو أثمن وأهم عنصر الإنتاج، وبالتالي فإن إعادة خلق الحوافز لأداء دوره بكفاءة وتشغيل وقيادة النشاطات الاقتصادية شرط أساسي لإمكانية توسيع وتنويع الطاقة الإنتاجية، وتشير عدد دراسات وهي أبرزها دراسة شولتز (Schalts) من شيكاغو الذي حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد إلى تعافي الإنتاج في ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية رغم الدمار الشامل الذي ألحق بالرأس المال المادي، قد لاحظ شولتز أنه ما لم يدمر رأس المال البشري المتمثل في خبرة المديرية ومهارات العمال المكتسبة والمتراكمة من داخل النشاط الاقتصادي[1]، أما دراسة (ادوارد دينسون) أن 91 % من الزيادة في الدخل الحقيقي للعامل الأمريكي لسنة (1929-1975) كانت ناجمة عن عوامل أخرى غير الزيادة في كمية رأس المال، وأن 9 % كانت ناجمة عن زيادة رأس المال.[2]

[1]- عبد الباسط وفاء، **النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي، نظريات النمو الذاتي**، دراسة تحليلية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 183.

[2]- جمال محمود عطية، **تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي**، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، اطروحة دكتوراه، جامعة حلوان، 2002، ص ص 121-122.

خلاصة الفصل

الاقتصاد الريعي تعتمد فيه الدولة على مصدر واحد للريع غالبا ما يتمثل فالنفط، والدول التي تمتلك هذا المصدر تكون لها إيرادات ضخمة متأتية من عوائد هذا المصدر، وذلك راجع للوزن الذي يكتسبه هذا المصدر، إضافة إلى الإيرادات العادية المتمثلة في إيرادات الضرائب والرسوم وغيرها.

فالعوائد النفطية لها أهمية جد كبيرة في اقتصادات الدول الريعية، حيث تكون للأسعار النفط وعوائد تصديره أثار ايجابية في حالة الارتفاع وأثار سلبية في حالة انخفاضها على اقتصادات الدول المنتجة والمصدرة للنفط وذلك راجع لعدة عوامل، ومن أجل ذلك تسعى الدول الريعية لتنويع اقتصاداتها عن طريق استخدام العوائد النفطية من أجل التصدي للازمات الناجمة عن الاختلالات في هذه العوائد.

الفصل الثاني

تجارب دولية في توظيف الإيرادات النفطية

تمهيد الفصل

يعتبر موضوع التنويع الاقتصادي من أكثر المواضيع التي أسالت الحبر الكثير وجلبت اهتمام الباحثين والحكومات في السنوات الأخيرة، وذلك بعد أن أدركت البلدان خاصة الريعية منها الاختلالات والتشوهات الكبيرة في هياكل اقتصاداتها نتيجة لاعتمادها على مورد وحيد للدخل ألا وهي الموارد البترولية، هذا ماجعلها أحادية الاقتصاد وعرضة للأزمات واختلالات أسعار النفط في الأسواق العالمية. وخير مثال ماحدث لمعظم الدول البترولية خلال الانخفاض الرهيب لأسعار البترول سنة 2015، التي فقدت مايزيد عن 100 دولار للبرميل على غرار الجزائر... لذلك تسعى الدول لايجاد طرق جديدة لتوظيف إيراداتها النفطية وتوجيهها من أجل تحقيق تنويع اقتصادي.

وفيما يأتي عرض المباحث الرئيسية التي تضمنها الفصل الثاني.

المبحث الأول: تقييم تجربة النرويج في التنوع الاقتصادي في ظل استخدام الإيرادات النفطية

المبحث الثاني: تقييم تجربة الإمارات العربية المتحدة في التنوع الاقتصادي في ظل استخدام الإيرادات النفطية

المبحث الثالث: تقييم تجربة المملكة العربية السعودية في التنوع الاقتصادي في ظل استخدام الإيرادات النفطية

المبحث الأول: تقييم تجربة النرويج في التنوع الاقتصادي في ظل استخدام الإيرادات النفطية

تمثل النرويج أكبر منتج للنفط في أوروبا والثالثة من حيث التصدير عالميا، وذلك بعد السعودية وروسيا. ورغم أن النرويج والدول النامية المنتجة للنفط يجمعهما (نعمة النفط)، يبدو أن الفجوة شاسعة بينهما في استثمار هذه النعمة، فقد تمكنت النرويج من خلق صناعات جديدة على أساس النفط حيث أصبحت تلعب دورا بارزا في اقتصادها، واستثمرت العوائد النفطية بشكل مستقل عن الاستهلاك المحلي لتفادي الصدمات الاقتصادية الناجمة عن تذبذبات الأسعار.

ويكمن الهدف من ذلك حماية الاقتصاد النرويجي من الارتفاع الحاد للأسعار وتقلباتها مع خلق قاعدة لتنمية العوائد المالية على المدى الطويل بوصفها وسيلة لتنويع مصادر الدخل وتجنب المخاطر. وبغية تقويم تجربة النرويج في التنوع الاقتصادي وتسليط الضوء على أهميتها لابد من إجراء مقارنة بين التحديات التقنية والاقتصادية والسياسية في النرويج، وهو ما سنعرضه فيما يلي.

المطلب الأول: التحديات الاقتصادية

أولا: التحديات التقنية

يجري استخراج النفط وإنتاجه قبالة ولاية تكساس والشرق الأوسط بأقل كلفة من استخراج النفط النرويجي، ويعود ذلك لوجود النفط النرويجي في أعماق البحر (المياه العميقة) وغالبا على هيئة حقول صغيرة ومتوسطة الحجم. إن ارتفاع أسعار النفط عام 1973 وتأميم الصناعة النفطية في عديد من الدول دفع الشركات الأجنبية للبحث عن مناطق أخرى وقريبة من الأسواق النفطية مما عزز المركز التفاوضي للحكومة النرويجية، ولكن هذا لم يقلل من التحديات التقنية المتصلة بالنفط، مما دفع الحكومة النرويجية لبذل مجهودات متواصلة لتطوير الصناعة النفطية بالتعاون مع الشركات النفطية العالمية، ابتداء من تطوير التقنيات والنقل، وتطوير مراكز البحث المتعلقة بالنفط فضلا عن الاستثمار في رأس المال البشري. أما في الشرق الأوسط تعد التحديات أقل شدة، ولكنها لم تمنع هذه الدول من تطوير التقنية وفتح مراكز البحوث، واستطاعت بعض الدول أن تحقق اقتصادا قائما على المعرفة.[1]

ثانيا: التحديات الاقتصادية والسياسية

[1] -أويستن نورينج، **التجربة النرويجية في التنويع الاقتصادي الخاص بالصناعة النفطية، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج الإمكانيات والقيود**، مركز الدراسات والبحوث الإستراتجية، ط1، أبو ظبي، 2007، ص220.

أ- تعاني النرويج من تحديات اقتصادية أسوء مقارنة بالدول النفطية في الشرق الأوسط الناجمة عن وفرة الموارد، ومن هنا إجراء مقارنة بين هذه التحديات، حيث تعاني دول الشرق الأوسط النفطية حتى السبعينيات من القرن الماضي من التخلف الاقتصادي والفقر، البطالة، بينما كان اقتصاد النرويج اقتصادا متنوعا وفضلا عن مستوى عالي من المعيشة ومستوى توظيف كامل.[1]

ب- تشكل عوائد النفط في الشرق الأوسط نعمة منذ السبعينات، وبعدها رافدا جاريا للاقتصاد مكنها في أغلب الأحيان من تحسين الأوضاع المعيشية، والصحية، والتعليمية. بينما في النرويج مثلت هذه الفوائض خطرا على الاقتصاد الداخلي في حالة استخدامها في قطاعات إنتاجية لا تدخل منتجاتها في مجال التجارة الدولية مما يؤثر على الصناعات المستقرة، لذا حولتها إلى رافد رأسمالي للقاعدة الإنتاجية، وخلق فرص عمل، وبهذه الطريقة عزز القيمة المضافة للنفط.[2]

ج- تتميز دول الشرق الأوسط النفطية بأعلى درجة من التركيز من حيث مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي والإجمالي، ومن ثم انخفاض أقل نسب التنوع الاقتصادي بينما يتميز اقتصاد النرويج بارتفاع حاصل التنوع، وانخفاض معدل التركيز الناجم عن نمو القطاعات غير النفطية.

د- إن توزيع العمالة عامة بعكس توزيع الناتج المحلي الإجمالي على جميع القطاعات تتصف دول الشرق الأوسط النفطية بتوزيع غير عادل (متوازن) للعمالة على القطاعات الإنتاجية، وفي بعض الدول يسهم قطاع النفط بأكثر من 90% من الناتج المحلي الإجمالي ولم يوفر فرص عمل 1% بينما تتميز النرويج بالتوزيع العادل والمتوازن نسبيا للعمالة على القطاعات الإنتاجية.

ه- اتبعت النرويج سياسة التفاعل بين دور الدولة ودور القطاع الخاص، فلا شك أن امتلاك القطاع الخاص النرويجي لصناعة السفن وصناعة الميكانيك والنقل البحري، استطاع أن يمد الصناعة النفطية النرويجية بفائدة كبيرة، وأصبح للقطاع الخاص دورا مكملا لدور الدولة في بناء قاعدة إنتاجية متنوعة، بينما دول الشرق الأوسط تعاني من غياب التنسيق مع ضعف دور القطاع الخاص في توفير السلع والخدمات للاقتصاد المحلي ومنها القطاع النفطي.

المطلب الثاني: التغيرات في مؤشرات التنوع الاقتصادي النرويجي

لتقويم تجربة النرويج بدقة لابد من تحليل مؤشرات التنوع الاقتصادي، فلا قيمة للخطوات التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة ومنها خطوات رفع القدرات المؤسسية والصناعية وسياسات التنوع الاقتصادي، وسياسة إدارة العوائد النفطية إلا إذا كان لها تأثير ايجابي على مؤشرات التنوع

[1] - أويستن نورينج، مرجع سابق، ص 222.
[2] - أويستن نورينج، مرجع سابق، ص223.

الاقتصادي ومن أهمها معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وهيكل الإنتاج، وهيكل العمالة، وهيكل الصادرات.

1- التغير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وتوزيعه القطاعي

من الجدير بالتأكيد أنه لا قيمة للتنوع الاقتصادي إلا إذا كان مصحوبا بمعدلات نمو مرتفعة، ولا قيمة لارتفاع معدلات النمو إلا إذا كانت مقرونة بارتفاع مساهمة القطاعات غير النفطية عامة والقطاع الصناعي والخدماتي خاصة في الناتج المحلي الإجمالي مصحوبة بتوزيع عادل لفرص العمل على القطاعات الإنتاجية.[1]

أ- تطور معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي النرويجي: حقق الاقتصاد النرويجي معدلات نمو في GCP للمدة (1980-2010) والجدول (2-1) يبين ما يلي:

جدول رقم(2- 1): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي النرويجي خلال الفترة (1980-2010) بالعملة المحلية

السنة	معدل النمو	السنة	معدل النمو
1980	4.504	1996	5.1
1981	1.547	1997	5.393
1982	0.125	1998	2.683
1983	3.867	1999	2.026
1984	5.894	2000	3.254
1985	5.354	2001	1.99

[1] - رفعي محمد أمين،مرجع سابق الذكر، ص 96

1986	4.038	2002	1.502
1987	1.78	2003	1.014
1988	-0.173	2004	3.864
1999	0.998	2005	2.739
1990	1.928	2006	2.281
1991	3.105	2007	2.731
1992	3.523	2008	0.728
1993	2.787	2009	-1.709
1994	5.051	2010	0.347
1995	4.186		

المصدر:صندوق النقد الدولي التوقعات الاقتصادية العالمية

- ارتفاع معدل النمو في عام 1980 إذ بلغ 4.5% بالرغم من ارتفاع أسعار النفط في العام نفسه، أي هناك علاقة ايجابية بين وفرة والنمو الاقتصادي النرويجي، واستطاعت أن تتخلص من حالة لعنة الموارد التي أصابت بعض الدول النفطية.

- انكماش معدل النمو في عام 1988 بعد انخفاض أسعار النفط دون 10 دولار للبرميل الواحد، مما انعكس ذلك على السياسة الاقتصادية النرويجية، إذ انتهجت سياسة التقشف الاقتصادي ومنها تخفيض الإنفاق وزيادة الضرائب، مما أدى إلى زيادة التراجع عام 1988، مما انعكس سلبا على النشاط الاقتصادي وخلق حالة عدم اليقين.

- ارتفاع معدل النمو في عام1997 إلى 3.5% بالرغم من الاستقرار في انخفاض أسعار النفط خلال المدة (1988-1997) وهذا الارتفاع ناجم عن عزل الإيرادات النفطية عن الاقتصاد المحلي وضبط الإنفاق، كل ذلك ساعد على التغلب على حالة عدم اليقين التي أصابت اقتصادها في الثمانينات من القرن الماضي.

- انخفض النمو إلى 6.2% في عام 1998 ويرجع ذلك إلى الأزمة الاقتصادية العالمية للعام نفسه تبين احصاءات النرويج إن الاقتصاد النرويجي قد حقق معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (1973-2003) وبلغ متوسط معدل النمو السنوي 28.3% وبلغ نصيب الفرد منه 93.2%. ومن الشكل يتبين مايأتي ارتفاع في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2007 مقارنة بعام 2001 بالرغم من ارتفاع أسعار النفط من نحو بالرغم من ارتفاع أسعار النفط من نحو 20 دولار إلى أكثر من 67 دولار للبرميل الواحد للمدة نفسها، أي هناك علاقة ايجابية بينهما بينما عاد وانكمش بعد الأزمة المالية إلى 1.43% في 2009 هذا الانخفاض ناتج من تراجع الاستثمارات العقارية، وانخفاض الطلب على السلع الاستهلاكية والمعمرة.

2- التغيير في تكوين الهيكل القطاعي

الجدير بالذكر أن نمو القطاع الصناعي والقطاع الخدماتي يؤدي إلى استقرار النمو الاقتصادي عبر الزمن، وعند عودة إلى الشكل السابق يتضح شبه استقرار في معدلات نمو الاقتصاد النرويجي خلال المدة (2000-2010) **ويرجع** ذلك إلى تزايد نصيب قطاع الصناعة والخدمات.

إذا ارتفعت مساهمة قطاع الصناعة من 16% عام 1995 إلى 35% عام 2008. ومن ثم إلى 45% عام 2009 ما يعادل نحو ثلاثة أضعاف.

أما قطاع الخدمات تزايد نصيبه من 48% عام 2008 إلى 52% عام 2009، ومن ثم إلى 58% عام 2010. أما قطاع الزراعة انخفض من 5% عام 1995 إلى 2.9% عام 2008.

وترجع أسباب زيادة مساهمة القطاع الصناعي والخدماتي إلى انخفاض تكاليف السلع والخدمات الناجمة عن استخدام الفن الإنتاجي العالي، مما ترتب على ذلك رفع قدرتها التنافسية مع السلع الأجنبية مما أدى إلى زيادة الصادرات مما حفز ذلك على زيادة معدلات الاستثمارات فأدى إلى خلق صناعة جديدة وتوفير فرص عمل، وأصبحت النرويج هي خامس أكبر مصدر للنفط، وتسهم الصناعة النفطية بـ 25% من الناتج المحلي الإجمالي واستطاعت أن تضاعف مبيعاتها العالمية خمسة أضعاف من (1995-2009).[1]

والجدير بالذكر أن عزل الإيرادات النفطية منذ التسعينات من القرن الماضي عن الاقتصاد المحلي وتحديد الأجور وضبط الإنفاق كل ذلك مكن المؤسسات النرويجية من التغلب على ظاهرة المرض الهولندي التي أصابت الدول النفطية واستطاعت أن ترفع نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في النشاط الاقتصادي.

3- التغير في هيكل العمالة النرويجي

لقد صاحب النمو في الهيكل الاقتصادي للقطاعات الإنتاجية والخدمية تغيرا موازيا في خلق فرص العمل وتوزيعها القطاعي، وتشير إحصائيات النرويج إلى أن فرص الاستخدام قد ارتفع إلى 230 ألف فرصة عمل مقارنة بعام 1980 وبلغت الزيادة في الخدمات التجارية كافة 240% أما في القطاع الخدمي فازداد عدد الأشخاص الذين يعملون إلى 250 ألف عام 2004 أي بنسبة زيادة 90% مقارنة بعام 1980.

وتشير إحصاءات النرويج في عام 2008، إلى أن التطور الذي لحق بالقطاع الخدمي قد أدى إلى زيادة فرص العمل وبلغ نحو 76% من إجمالي فرص العمل ويعود ذلك إلى تطور هذا القطاع وزيادة مساهمة في GDP إذ بلغت 52% نتيجة إلى استخدام كثافة العمالة بدلا من رأس المال.

[1] - رفعي محمد أمين، مرجع سابق الذكر، ص 98

وتفصح البيانات كذلك عن أن قطاع الصناعة التحويلية والاستخراجية قد تطور فيها فرص الاستخدام إذ بلغ 21% من إجمالي فرص الاستخدام، وتعزى هذه الزيادة الطفيفة في الصناعات الاستخراجية والتحويلية إلى اعتماد المستثمرين على كثافة رأس المال. أما قطاع الصناعات التحويلية إذ يشير الشكل إلى ارتفاع عدد العاملين في هذا القطاع بعد الحرب العالمية الثانية ويعود سبب الارتفاع في المراحل الأولى إلى النمو الصناعي القوي مع إعادة هيكلة قطاع الأعمال الصناعي، والعمالة في الصناعة التحويلية وبلغ ذروته في عام 1976 إذ وصل نحو 40 ألف، وبعدها انخفضت نسبة العاملين في الصناعة التحويلية إذ بلغ عام 2006 نحو 270 ألف عامل وأنها تمثل 11% من جميع العاملين في عام 2006.[1]

المطلب الثالث: الدروس المستفادة من تجربة النرويج

توجد عدة إجراءات أو أبعاد يستطيع أن يستقربها الباحث من الأدبيات الاقتصادية حول التنويع الاقتصادي وحول تجربة النرويج والتي يمكن أن تشكل إطار يمكن الاستفادة منه والاستدلال به في تنويع الاقتصاد الجزائري. ومن بين هذه الإجراءات نذكر تبني قواعد الحوكمة، ودمج السياسة البترولية في السياسة الاقتصادية. ربط قطاع النفط والغاز ببقية القطاعات، ووضع النظام التعاقدي المناسب. تجدر الإشارة إلى أن الأبعاد السابقة مرتبطة ببعضها البعض ولا تعمل بصورة منعزلة عن بعضها البعض، ولذلك سيتم التطرق إليها بالتفصيل لتحليل جوانب الموضوع.

1. إتباع قواعد الحوكمة:

إتباع قواعد، قيم ونظم جديدة تستند إلى مبادئ الديمقراطية، الشفافية والمساءلة، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون تترجم إلى بناء مؤسسات جديدة وإدارات عامة مخالفة تماما تتجنب السلوكيات الخاطئة التي تؤدي إلى عدم الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وإيرادات بيعها مثل الحصول على أكبر ريع في أقل فترة زمنية ممكنة، تقديم الصفقات على أساس التفاوض المباشر وكذا استعمال الأموال العمومية في تحقيق أهداف شخصية أو مكاسب سياسية، هذا من جهة ومن جهة أخرى تقلل قواعد الحوكمة إلى حد كبير من احتمال رفض الحكومات لفكرة تنويع الاقتصاد باعتبارها تهدد سلطتها وقوتها.[2]

بعبارة أخرى قواعد الحوكمة الجيدة توفر الإدارة السياسية اللازمة لخلق بيئة أعمال مناسبة تتميز بتساوي الفرص، المنافسة، الابتكار والإبداع وهو ما يساهم في تنويع الاقتصاد. كما تؤدي أيضا إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وهو ما يجنب جهد أو أموالا توجه لفض النزاعات الداخلية

[1] - نوري محمد عبيد الكصب، التنوع الاقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثروة النفطية-المرض الهولنديولعنة الموارد وعدم اليقين، دار الكتب والوثائق القومية، ط1، 2015، ص72.

[2] - بوبكر صاية، ناجي بن حسين، التنويع الاقتصادي في الجزائر وإمكانية الاستفادة من التجربة النرويجية، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد11، العدد 1،2021، ص ص 12، 13.

وخير مثال على ذلك ما عانته العديد من الدول الإفريقية التي عملت على استغلال الثروات الطبيعية وتوزيع ريعها على أساس عرقي أو ديني.

إذا فحسن حوكمة وإدارة الموارد الطبيعية يقلل من اعتماد السلطات العمومية عليها كمصدر للعملة الصعبة، والإيرادات الجبائية وعدم الحاجة لفرض ضرائب على المواطنين وما يقتضيه هذا من ضرورة المساءلة والمحاسبة، بعبارة أخرى هذه القواعد تمنع زيادة أهمية قطاع الموارد الطبيعية وهو ما يفسح المجال لبقية القطاعات لتحظي باهتمام الحكومة والمستثمرين.

2. إدماج السياسة المتبعة في قطاع النفط والغاز كجزء من السياسة الاقتصادية:

تتحدد السياسة البترولية في النرويج بناء على اقتراح من وزارة النفط يناقش مع عدة وزارات أخرى كمالية والاقتصاد والتخطيط ولبيئية، لتكون بذلك السياسة النفطية جزءا من السياسة الاقتصادية للبلد ككل، مع ضرورة مناقشتها والمصادقة عليها من طرف أعضاء البرلمان، وإدخال التعديلات الضرورية إن لزم الأمر.

أما في الجزائر فإن الاستثمارات الموجهة لقطاع المحروقات كانت تقررها السلطات التنفيذية وبالضبط وزارة الطاقة ومديرياتها المركزية كل حسب اختصاصها دون التنسيق مع بقية الوزارات ودون المرور بالمجلس الوطني للطاقة ودون عرض السياسة الطاقوية على أعضاء البرلمان الموافقة عليها وهذا يدل على هيمنة السلطات التنفيذية التي كرست سيطرة هذا القطاع على بقية القطاعات.

السعي للحصول على أكبر ريع لا يميز سلوك الحكومة لوحدها وإنما يميز كذلك سلوك القطاع الخاص الذي يركز على الاستيراد وتوريد السلع والخدمات للحكومة.[1]

3. ربط قطاع النفط ببقية القطاعات:

هدفت السلطات النرويجية منذ البداية إلى تبني رؤية واضحة ووضع إستراتيجية تخص قطاع النفط والغاز تهدف أساسا إلى مساهمة هذا القطاع في خلق قيمة مضافة جديدة في مختلف مجالات الاقتصاد إضافة إلى كونه مصدر للحصول على العملة الصعبة وذلك بتشجيع الشركات النرويجية على تقديم الخدمات التي يحتاجها هذا القطاع بإضافة إلى صنع المعدات اللازمة لاستخراج النفط والغاز بما يتناسب مع جيولوجيا النرويج. وفي هذا الإطار أيضا ألزمت السلطات النرويجية الشركات الأجنبية بالقيام على الأقل بخمسين بالمائة 50٪ من الأبحاث لدى المخابر والجامعات النرويجية بمشاركة باحثين نرويجيين وذلك من اجل رفع قدرة الكوادر الوطنية.

[1] - بوبكر صاية، ناجي بن حسين، مرجع سابق، ص 14

أما في الجزائر وبسبب ضعف القاعدة الصناعية ورغبة السلطات في الاضطلاع بعمليات الاستخراج والاستغلال لم يكن لديها بديل سوى التفاوض مع الشركات الأجنبية من أجل إقامة المصانع والبنية التحتية الخاصة بالنفط والغاز. والاستمرار في العمل بهذه السياسات لفترة طويلة مع عدم نجاح الاستراتيجيات الصناعية المتبعة في الجزائر.

أدى إلى تكريس هذا الوضع إلى انفصال قطاع النفط والغاز عن بقية مفاصل الاقتصاد الجزائري بحيث لا يؤثر فيه إلا من خلال قنوات الجباية وإيرادات التصدير. وفيما يخص مراكز الأبحاث والجامعات لم يحدث -حسب علم الباحثين- إن تعاقدت الشركات الأجنبية مع مخابر جزائرية من أجل القيام بالأبحاث اللازمة لعمليات استخراج واستغلال النفط والغاز. كما أن الجزائر لم تطور لحد الآن القدرات العلمية والتقنية اللازمة لتقييم مصادرها النفطية والغازية حيث لا تزال تعتمد على الخدمات التي تقدمها الشركات الاستشارية الأجنبية.

يرى عدة من الباحثين أن الخطوة التي أقدمت عليها النرويج بالمشاركة الوطنية في الصناعة البترولية تعزى كونها بالأساس دولة ذات اقتصاد متنوع وذات خبرة في المجال الصناعي، بعبارة أخرى أنها دولة لها الاستعداد لخوض تجربة العمل في مجال المحروقات بمشاركة الشركات الأجنبية ذات الخبرة. أما قرار الجزائر بإنشاء الشركة الوطنية سونطراك منذ البدايات الأولى للاستقلال والعمل على تقليص الشركات الأجنبية وتأميم أعمالها. وأصولها في الجزائر فلم يكن بالقرار الصائب حسب تلك الأدبيات. ولكننا نرى أن متطلبات السياسات التنموية التي اتبعتها الجزائر تبرر هذه السياسات في تلك المرحلة حتى تفرض الدولة سيادتها على ثرواتها الطبيعية وتتخلص من هيمنة الشركات الأجنبية خاصة الفرنسية منها.

4. فصل عائدات تصدير النفط والغاز عن الميزانية:

على العكس تماما من سياسة ربط قطاع النفط والغاز ببقية قطاعات الاقتصاد النرويجي، عملت السلطات النرويجية على فصل عائدات تصدير المحروقات عن بقية عائداتها المالية وعدم ضخها في الاقتصاد لتجنب الاعتماد عليه كمصدر للريع والوقوع فيما وقعت فيه جارتها هولندا. ولتنفيذ هذه الرؤية أسست الحكومة النرويجية سنة 1990 صندوق التقاعد تحول إليه عائدات تصدير النفط والغاز وذلك من أجل:

- حماية الاقتصاد النرويجي من التذبذبات التي تحدث في الأسواق العالمية؛
- ومشاركة عائدات النفط مع الأجيال القادمة وتحويلها إلى أصول مدرة للدخل، حيث لا يسمح للحكومة بالسحب من هذا الصندوق باستثمار أمواله إلا خارج النرويج؛

أما الجزائر فإنها بحكم ظروفها كدولة نامية وحاجتها لتحويل برامجها التنموية لم يكن لديها بديل سوى الاعتماد على عائدات المحروقات من أجل تمويل مخططات التنمية الاقتصادية ودفع المديونية الخارجية. ولقد تأخرت فكرة إنشاء صندوق سيادي في الجزائر إلى سنة 2000 وذلك

بموجب قانون الميزانية التكميلي القاضي بتحويل فائض العائدات النفطية إلى حساب خاص في الخزينة من أجل تمويل العجز في الميزانية وتسديد المديونية العامة الداخلية والخارجية. ولكن ما يلاحظ هو أن هذا الصندوق لا يخضع لرقابة البرلمان وهو ما يتيح الحرية المطلقة للحكومة في التصرف بأموال الصندوق، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى إضعاف رغبة المسؤولين في تنويع الاقتصاد مادام بإمكانهم الحصول على الأموال بكل سهولة ودون الحاجة إلى مناقشة الأمر مع البرلمان.[1]

عموما يعتبر إنشاء صناديق السيادية مثل صندوق تقاعد أو صناديق الثروة القومية إجراء جيدا من شأنه أن يساهم في تعزيز الحوكمة وتحسين نوعية المؤسسات إضافة إلى تجاوز الآثار السلبية لظاهرة لعنة الموارد الطبيعية بصفة خاصة بشرط إدارة هذه الصناديق بشفافية في ظل احترام قواعد الحوكمة وإلا سيحدث العكس.

5. النظام التعاقدي المناسب:

اختارت النرويج نظام عقود الامتيازات وهذا لأنها فضلت أن لا تضيع الوقت في وضع قوانين مفصلة في قطاع المحروقات خاصة مع البدايات الأولى للاكتشافات والتي كانت الحكومة النرويجية تتعامل معها بحذر خاصة وأن النرويج لم تعرف قبل ذلك بأنها بلد نفطي، بعبارة أخرى أرادت الحكومة النرويجية أن تتحمل الشركات الأجنبية جميع المخاطر في المراحل الأولى لهذه الصناعة، زيادة على قوة الحكومة النرويجية وقدرتها على التفاوض وحماية مصالح مواطنيها أمام الشركات الأجنبية صاحبة الخبرة العريقة فببي مجال المفاوضات القانونية. ولقد لاقى هذا القانون استحسانا من الشركات العالمية خاصة وأن عقود الامتياز تتيح لها ملكية النفط والغاز وهو ما يرفع من قيمة أسهمها في الأسواق المالية، لذا فقد كان توافدها على النرويج كبيرا.[2]

أما في الجزائر فقد كان قطاع المحروقات محكوما بقانون البترول الصحراوي بموجب اتفاقيات ايفيان التي عدلت بعض بنودها المتعلقة بالنفط والغاز بعد وصول الرئيس الراحل هواري بومدين إلى السلطة سنة 1965. ولأن بنود اتفاقيات ايفيان وقانون البترول الصحراوي لم يكن في صالح الجزائر التي لم تتجاوز صلاحياتها سوى فرض الضرائب على الشركات العالمية فقد أصدرت السلطات العليا قرار تأميم المحروقات سنة 1971 الذي تضمن تأميم الغاز، النقل البري وتسقيف حصة الشركات الأجنبية عند 49٪، لكن لم يتم إصدار قانون للمحروقات إلا في سنة 1986 وذلك بإصدار القانون 86-14 الذي ينظم قطاع المحروقات ويضبط العلاقة بالشركات الأجنبية من خلال منحها حق اختيار نوع العقد الذي يناسبها أي عقود تقاسم الإنتاج، عقود الخدمات وغيرها. ويعود ذلك لأسباب تتعلق بالتغيرات الحاصلة في الأسواق العالمية وبأداء قطاع المحروقات داخليا، وقد تم تعديل هذه القوانين عدة مرات كان أولها سنة 1991 بإصدار القانون

[1] - صبري زاير السعدي، شروط النمو والتنمية في البلدان العربية النفطية، مجلة الدراسات العربية الدورية، بيروت 1988، ص ص 72 ،73

[2] - بوبكر صاية، ناجي بن حسين، مرجع سابق، ص 16

21-91 المعدل والمتمم لقانون 86-14. ثم أصدر قانون 05-07 سنة 2005 الذي عدل بدوره بعد حوالي سنة من صدوره بالأمر الرئاسي 06-10 في سنة 2006، في سنة 2013 أصدر آخر قانون للمحروقات وهو القانون 13-01 المعدل والمتمم لقانون 05-07. بناء على إقبال الشركات الأجنبية على الاستثمار في الجزائر وعدد العقود الموقعة يمكن القول أن النظام التعاقدي المناسب الذي يضمن مصالح الجزائر ويتيح لها المشاركة الفعلية في عمليات الاستخراج وإدارة الثروة النفطية والغازية ويلقى في نفس الوقت استحسانا وقبولا من طرف الشركات الأجنبية هو نظام عقود تقاسم الإنتاج ونظام تقديم التراخيص من خلال المناقصات الدولية التي تتميز بالشفافية وتتيح فرصا متساوية لجميع الراغبين في الاستثمار في قطاع المحروقات.[1]

[1] - بوبكر صاية، ناجي بن حسين، مرجع سابق، ص17.

المبحث الثاني: تقييم تجربة الامارات العربية المتحدة في التنوع الاقتصادي في ظل استخدام العوائد النفطية

إن دراسة سبل تنويع الاقتصاد عن طريق تطبيق سياسات تنموية تهدف إلى بناء اقتصاد تقل فيه هيمنة الموارد الطبيعية ويحقق الاستقرار والنمو الاقتصادي. وانطلاقا من التجارب الدولية الرائدة لدول حققت هذا التنوع فانه يتم التطرق إلى سياسات التنويع العربية وبالتحديد دول الإمارات العربية التي تواجه تعميق هذا التنوع في العديد من المجالات.

المطلب الأول: ماهية صندوق الثروة السيادي الإماراتي ومجالات التنوع الاقتصادي فيها

أولا: ماهية صندوق الثروة السيادي الإماراتي:

بسبب اختلاف التعريفات وعموميات، فانه البعض لا يفرق بين تلك الصناديق العائدة إلى البلدان النفطية ،التي تنتج مواردها من إنتاج وتصدير الموارد الناضب (كبلدان الخليج العربي)، وتلك العائدة إلى دول تأتي بموارد صناديقها من فوائض في ميزان التجاري ،بسبب الزيادة في صادراتها وتراكم احتياطات الصرف الأجنبي لديها (مثل الصين وكوريا الجنوبية).

1- الصناديق الممولة عن طريق عوائد المواد الأولية صناديق سيادية نفطية: وهي صناديق تكونها الدولة المصدرة للمواد الأولية وأساسا من صادرتها النفطية. وذلك أنه تطرح أمام هذه الدول إشكالية وتيرة استغلال هذه الموارد التي تتسم معظمها بقابلية النضوب، وما إذا كان الواجب إبقاء جزء منها في مكامنها كحق للأجيال اللاحقة، ولقد وجدت هذه الدول فكرة الصناديق حلا للمحافظة على نصيب الأجيال في هذه الثروات بحيث يتم إحلال الموارد الطبيعية بشكل آخر من الأصول.

ومن بين هذه الصناديق صندوق هيئة الاستثمار الكويتية، والصندوق النرويجي.[1]

2- الصناديق الممولة بفوائض المدفوعات التجارية (صناديق سيادية غير نفطية): تتمثل مواردها أساسا في فائض الميزان التجاري واحتياطات الصرف، مع العلم أن هذا لنوع من الصناديق موجود في الدول غير النفطية، على غرار سنغافورة والصين[2]، ذلك أن الحجم الإجمالي العالمي من احتياطات العملات الأجنبية للبنوك المركزية سرعان ما تعاظمت هذه الاحتياطات بحيث تجاوزت 7 تريليون دولار، وتملك الدول النامية 5/4 هذا المبلغ، ولقد استطاعت الكثير من الدول غير النفطية تحقيق فوائض مالية هامة، خاصة في أمريكا اللاتينية، بفضل تنافسيها التصديرية على مستوى الأسواق العالمية بما يفيض عن احتياطاتها، مما دفعها إلى تحويل جزء من هذه

[1]- عبد المجيد قدي، مداخلة بعنوان: **"الصناديق السيادية والأزمة لمالية العالمية الراهنة"** مؤتمر حول: الأزمة العالمية وكيفية علاجها من المنظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 14/13 آذار 2009، ص ص، 01-02.

[2] - نبيل بوفليح، **"دور الصناديق الثروة السيادية في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية**، مجلة البحوث الاقتصادية العربية العددان 48-49، القاهرة، 2009-2010، ص 100.

الفوائض إلى صناديق سيادية، بعد أن وازنت بين الاحتفاظ بالمال كاحتياطات نقدية أو استثمارها بما يحقق لها عوائد.

ثانيا: مجالات التنويع الاقتصادي في المارات العربية المتحدة:

مزجت دولة الإمارات العربية المتحدة بين المهارات والخبرات التجارية لمواطنيها المكتسبة من كونها مركزا للتجارة البحرية وصناعة اللؤلؤ منذ القدم، وبين العائدات النفطية التي بدأت تتدفق في عام 1962، لخلق دولة رفاهية تتسم في الوقت نفسه باقتصاد متنوع. وأصبحت الدولة الآن مركزا إقليميا رئيسيا للصناعة والخدمات بفضل احتياطاتها الضخمة من النفط.

1- الصناعة: يأتي اهتمام الدولة بتنمية القطاع الصناعي باعتبارها عصب الجهاز الإنتاجي في تكوين ركائز اقتصاد إنتاجي حقيقي وقاطرة التنمية ومحركها الرئيسي، إذ أنه القطاع الذي يمكن أن تقوم حوله كافة جهود التنمية، في إحداث طفرة تنموية وتحقيق مزيد من النمو بالمدى القصير والمتوسط. وشهد قطاع الصناعة التحويلية خلال فترة 2001-2015 متوسط معدل نمو بلغ نحو 7.2% وتطورت نسبة مساهمتها في الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية لتصل إلى نحو 10% عام 2015.

2- الكهرباء والغاز والماء: بلغ متوسط معدل نمو قطاع الكهرباء والغاز والماء خلال فترة 2001-2015 نحو 7.2% وتطورت نسبة مساهمته في الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية إلى نحو 10% عام 2015، وعلى الرغم من كون الدول نفطية إلا أنها تسعى إلى كونها واحدة من الدول الأكثر اهتماما بمنافع وأهمية التنمية المستدامة وكعنوان يلخص محتوى رؤيتها المستقبلية "الأجندة الوطنية 2021".

وأعلنت عام 2009 تخصيص استثمار تقدر بنحو 50 مليار دولار لمشروعات قطاع الطاقة الجديدة والمتجددة على مدار الأعوام 2010-2015. ومحطتي "نور" و"شمس" للطاقة الشمسية بإمارة أبو ظبي وهي أبرز محطة لتوليد الكهرباء باستخدام الطاقة الشمسية في العالم.[1]

3- السياحة: شهدت دولة الإمارات نقلة هائلة بقطاع السياحة الذي بات خلال السنوات الماضية موردا مهما للدخل بالنسبة للدولة ككل وكل إمارة على حدا، وصارت الإمارات بسبب التخطيط الجيد والرؤية المستقبلية بعيدة المدى، أهم وجهة سياحية في منطقة الشرق الأوسط، وصارت رابع أكبر وجهة في العالم من حيث عدد السياح الدوليين، متفوقة على مدن سياحية عريقة مثل: نيويورك، ميونخ ...الخ ونجحت في فرض نفسها كواجهة سياحية مهمة، وأصبحت مركزا لجذب الزوار من رجال الأعمال والسياح ومحبي التسوق وذلك بما تملكه من الإمكانات والمزايا مثل: وجود بنية تحتية متطورة من طرق وجسور ومطارات وفنادق وسائل واتصالات حديثة.

[1] أحمد ماجد، **"دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات ايجابية وزيادة عالمية"**، إدارة التخطيط ودعم القرار، مبادرات الربيع الثالث، وزارة الاقتصاد، أغسطس 2016، ص ص، 22-21.

ومن أهم المعالم السياحية: مسجد الشيخ زايد، قصر الإمارات، نخلة الجميرا، برج العرب، برج الخليفة...الخ.

4- الخدمات (النقل والتخزين والاتصالات): يعد من القطاعات الرائدة في تفعيل سياسة التنويع وترسيخ دعائم اقتصاد المعرفة، وقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي للقطاع خلال فترة 2001-2015 نحو 11.4%، وتطورت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 7.7% عام 2001 إلى 9.7% في عام 2015، وتأتي الإمارات الأولى عربيا بمجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. كما كان للتطورات والانجازات بمجال بمجال النقل والخدمات دور في دفع الحركة الاقتصادية ودعم مساهمة القطاع في الناتج الإجمالي، ومن أهم تلك التطورات:

- إنشاء مترو دبي في عام 2009.

- تعميم أسطول النقل الجماعي بإمارات الدولة.

- الشروع في إنشاء مطار آل مكتوم الدولي.

- تطوير قطاع الطيران المدني وتوسعة وتطوير المطارات أ همها مطار أبو ظبي الدولي.

- زيادة الطاقة مناولة الحاويات بموانئ الإمارات الشمالية لاستيعاب حركة التجارة والسفر والسياحة.

المطلب الثاني: مؤشرات تطور تجربة الإمارات العربية المتحدة في التنويع الاقتصادي.

الحكمة التي وظفت بها دولة الإمارات العربية المتحدة معظم ايرادتها النفطية لدعم التنمية ورفع مستوى النمو الاقتصادي ساعدت على بناء هيكل اقتصادي قوي وقطاعات اقتصادية حيوية وواعدة، وبنية تحتية على أحداث المستويات العالمية رقيا وكفاءة وتقدما، ومن خلال هذا المطلب سنحاول دراسة مؤشرات تطور تجربة الإمارات العربية المتحدة في تنويع الاقتصادي.[1]

أولا: الأداء الكلي

للتعرف على مدى ومصادر التطور الاقتصادي الذي شهدته الدولة في ضوء خصائصها الاقتصادية الرئيسية التي تعكس الأداء الكلي والقطاعي في الاقتصاد الوطني.

1. التغير في معدل نمو الاقتصاد الإماراتي: يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن النشاط الاقتصادي المحلي العام خلال فترة معينة، في العادة عام واحد حيث يعكس القيمة المضافة التي حققتها القطاعات الاقتصادية التي تشكل في مجملها هذا الناتج.

[1] - منال بحري، هاجر لكلوكة، هناء غوري، التنويع الاقتصادي في الدول النامية في ظل تحديات الثروة النفطية- دراسة حالة- (النرويج- الامارات العربية المتحدة- الجزائر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي ، تخصص اقتصاد عمومي وتسيير المؤسسات، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2017، ص 78.

الشكل رقم (2-1): مساهمة الناتج المحلي الداخلي الإجمالي للإمارات 2008-2018.

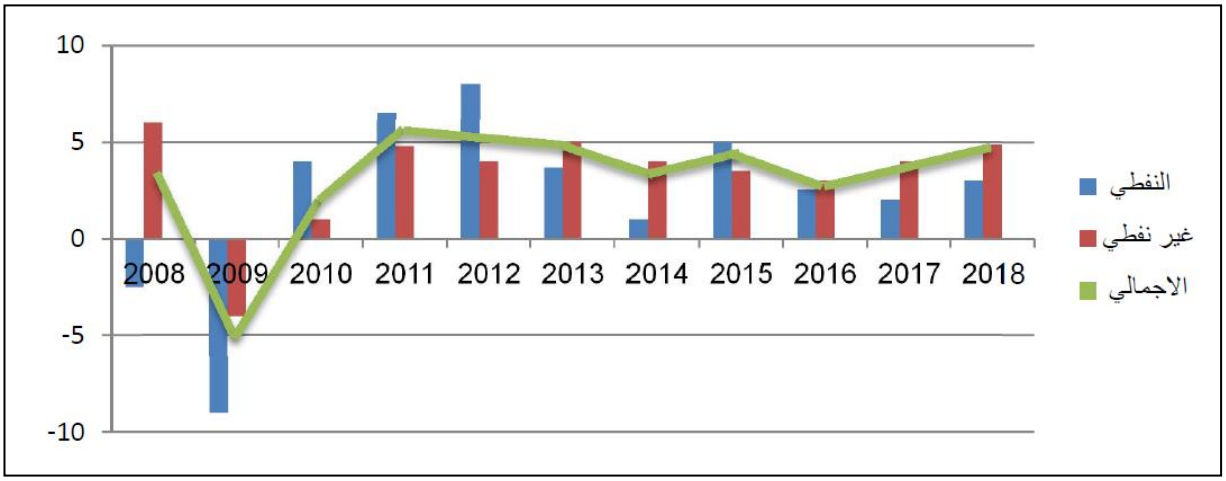

المصدر: المركز الوطني للإحصاء وتقديرات بنك الكويت الوطني، تقديرات وتوقعات.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الإمارات يستجمع فيه بعد أن شهد تباطئا دام عامين متتاليين، وذلك أثر تعافي القطاع الغير نفطي مقابل الاعتدال الذي شهده نمو القاع النفطي، حيث يحقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ارتفاعا ليصل إلى 3% في عام 2017 و4% في عام 2018 من نسبة تقدر عند 2.5% في عام 2016. وقد شهد الاقتصاد الغير نفطي بالمقابل تعافيا في عام 2017 ويحافظ على قوته تماشيا مع تسارع النشاط في القطاعات التي تشكل أهم محركات النمو.[1]

2. مساهمة الإيرادات النفطية للميزانية العامة في الإمارات العربية المتحدة: تعبر دولة الإمارات كباقي دول الخليج، حيث تعتمد بشكل رئيسي على الإيرادات النفطية في تمويل موازناتها العامة، إذ أن سلوك هذه الأخيرة يتطور تبعا لسلوك العائدات النفطية. وفيما يلي سوف يتم عرض مساهمة الإيرادات النفطية للميزانية العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2016.[2]

الجدول رقم(2-2): مساهمة الإيرادات النفطية للميزانية العامة في الإمارات خلال (2001-2016)

الوحدة: مليار درهم

السنوات	الإيرادات الكلية	النفقات الكلية	رصيد الميزانية
2001	686633	95459	-26826
2002	57218	86616	-29398
2003	77012	91433	-14421
2004	94751	96274	-1523

[1]- المركز الوطني للإحصاءات والتقديرات بنك الكويت الوطني، تقديرات وتوقعات، 2014، بالاطلاع على الموقع التالي http://alqabas.com

[2] - - منال بحري، واخرون، مرجع سابق الذكر، ص 79.

2005	143905	10430	39475
2006	201166	125977	75189
2007	228750	159726	69024
2008	383936	275683	108253
2009	234475	390785	-156310
2010	282022	344036	-62014
2011	379865	451871	-72005.9
2012	412722	479349	-66627
2013	465353	493975	-28622
2014	427676	506926	-79250
2015	-	-	49100
2016	-	-	48550

المصدر: من إعداد الطالبات بالاستناد إلى المعطيات:

- الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء لدولة الإمارات العربية المتحدة.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن رصيد ميزانية الإمارات شهدت في الفترة من 2000 إلى 2008 حالة عجز، أما رصيد الميزانية فقد كان فيها موجب وذلك خلال الفترة 2005 و2008، حيث حققت الميزانية فيها أكبر فائض 108253 مليون درهم، وفي الفترة الموالية 2009 و2014 عرف رصيد الميزانية حالة من العجز أيضا لتعود وتحقق ارتفاعا ملحوظا خلال السنتين 2015 و2016.

3. التغير هيكل البطالة للإمارات العربية المتحدة: تمثل العمالة الأجنبية جزءا كبيرا من الطاقة العمالية في الإمارات العربية المتحدة، والذين تجذبهم فرص العمل والمشاريع الأنشطة الاقتصادية مشكلين نسبة 86% من سكان الدولة. إن ارتفاع أسعار النفط يعني ارتفاع عائداته وتزايد الاستثمار التي بدورها تخلق مناصب شغل وتقلل البطالة، وخلال هذا سوف نسلط الضوء على التغيير في هيكل البطالة في الإمارات العربية المتحدة.

الشكل (2-2): التغير في هيكل البطالة للإمارات العربية المتحدة 2000-2016.

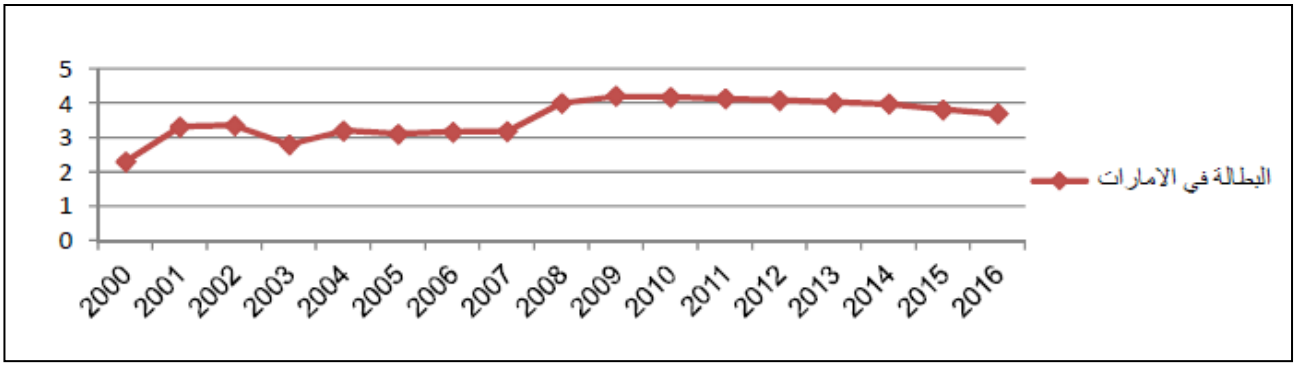

المصدر: مجموعة البنك الدولي 2016، على الموقع: http://www.albankaldawli.org

من الشكل السابق نلاحظ أن هناك علاقة بين ارتفاع أسعار البترول ومعدلات البطالة حيث شهدت الفترة من سنة 2000 إلى 2003 يمكن إرجاع العلاقة عكسية بين أسعار النفط ومعدلات البطالة الناتجة عن العوائد النفطية، آما بالنسبة للفترة من سنة 2004 إلى 2011 فتعود إلى وجود علاقة طردية بين أسعار النفط معدلات البطالة إلى الاعتماد الكبير لاقتصاد الإماراتي على العمالة الأجنبية حيث تنافس على فرص العمل أمام العمالة الوطنية، أما في الفترة 2011 إلى 2016 ترجع هذه النسب المتقاربة إلى التحدي الاقتصادي لدولة الإمارات عن طريق زيادة التنويع الاقتصادي.

4. تطور معدلات التضخم لدولة الإمارات العربية المتحدة (2015-2000): إن التغير في معدلات التضخم لدولة الإمارات العربية المتحدة ينتج عن أثر تقلبات أسعار النفط على الارتفاع المتزايد والمستمر للمستوى العام للأسعار، ولتحديد التغير في معدلات التضخم سنحاول عرضها في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-2): التغير في معدلات التضخم خلال الفترة (2000-2015)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل التضخم %	1.35	2.80	2.92	3.12	5.04	6.20	9.29	11.13
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل التضخم %	12.25	1.56	0.8	0.8	0.67	1.10	2.35	3.67

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على: مقالة بعنوان: "الإمارات العربية المتحدة - التضخم".
بالإطلاع على الموقع: ar/are/country/com.actualitix.ar php-rate-inflation-emirates-arab-united

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه ظل التضخم في دولة الإمارات العربية المتحدة في مدى يتراوح بين 1.35% إلى 3.12%خلال عام 2003 وارتفع بعد ذلك بنسبة كبيرة بلغت 11.13% في عام 2007، و12.25% في عام 2008 وذلك تماشيا مع الارتفاع المستمر لأسعار النفط خلال تلك الفترة، ويعزى ارتفاع معدلات التضخم إلى انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية. أما بالنسبة للفترة الموالية (2015-2009) فلقد شهدت انخفاض في معدلات التضخم في تلك الفترة بما يقارب 1%، في حين رجعت في ارتفاع بنسبة 2.75%.

ثانيا: الأداء الخارجي:

إن التذبذب المستمر الحاصل على أسعار النفط يحتم دراسة أثره على القطاع الاقتصادي للدولة، ولذا سنحاول في مايلي التعريج إلى مدى مساهمة الإيرادات لنفطية على مؤشرات الأداء الخارجي بالنسبة للإمارات العربية المتحدة.

1. مساهمة الإيرادات النفطية في ميزان المدفوعات الإماراتي: يعد ميزان المدفوعات النافذة التي تطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي وبالعكس، لكونه ذلك السجل الذي تدرج فيه آل العمليات لاقتصادية التي تربط لاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي بعلاقات تبادلية تزدوج فيها الآنية والمديونية، وتتضمن حركة انتقال السلع والخدمات ورأس المال.[1]

[1] وليد عيدي عبد النبي، "ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الإقتصادي"، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث العراق، 2012، ص 01.

الشكل رقم (3-2): ميزان المدفوعات للإمارات العربية المتحدة للفترة 2000-2015

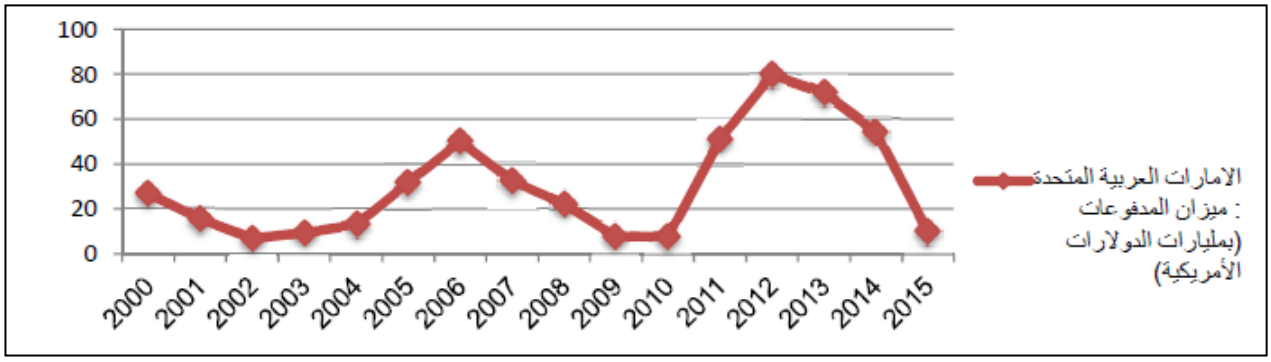

المصدر: صندوق النقد الدولي 2015، http://www.imf.org/external/arabic

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن رصيد ميزان المدفوعات في تقلبات مستمرة بفوائض متفاوتة في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2002، يتبين أيضا أن رصيد ميزان المدفوعات أخذ اتجاه تنازلي حيث انخفض من 26.25 سنة 2000 إلى 06.87 مليار دولار سنة 2002 وذلك تأثر بانخفاض أسعار النفط والعائدات المترتبة عليه في تلك الفترة وشهد الرصيد تزايد سنة 2002 إلى 2006، ثم انخفض بعد ذلك إلى غاية 2009 بفارق 42.67 مليار دولار ليحقق أقل فائض في 2010 بمقدار 7.24 مليار دولار كما نلاحظ أن فائض الرصيد ارتفع إلى غاية 2012 محققا أكبر فائض بمقدار 79.56 مليار دولار.[1] ثم اخذ اتجاها تنازليا تزامنا مع الأزمة النفطية وانخفاض أسعار النفط.

2. التغير في أسعار الصرف الإمارات العربية المتحدة: لقد تم ربط دولة الإمارات العربية المتحدة بالدولار الأمريكي منذ نوفمبر 1980 حيث يبلغ سعر الصرف حوالي 3.67 درهم لدولار الأمريكي الواحد. وان هذا الربط يضمن لها الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة، وخاصة في ظل أسعار النفط المسماة بالدولار الأمريكي وعلى الرغم من التقلبات الكبيرة في هذه الأسعار مما أدى إلى تقليل مخاطر سعر الصرف والى تقليل حدة التذبذبات في العملات المحلية المقومة بالدولار إلى حد كبير.[2]

[1] صندوق النقد الدولي 2016، تم الإطلاع على الموقع: www.imf.org/external/arabic/، بتاريخ 2017/05/04، على الساعة 20:45.
[2] إيمان عبد الكاظم جبار الكريطي، "الجملة الخليجية المحلية الفرص والتحديات"، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة كربلاء، ص 76.

الشكل رقم (2- 4): التغير في أسعار الصرف الإمارات العربية المتحدة 2000-2016

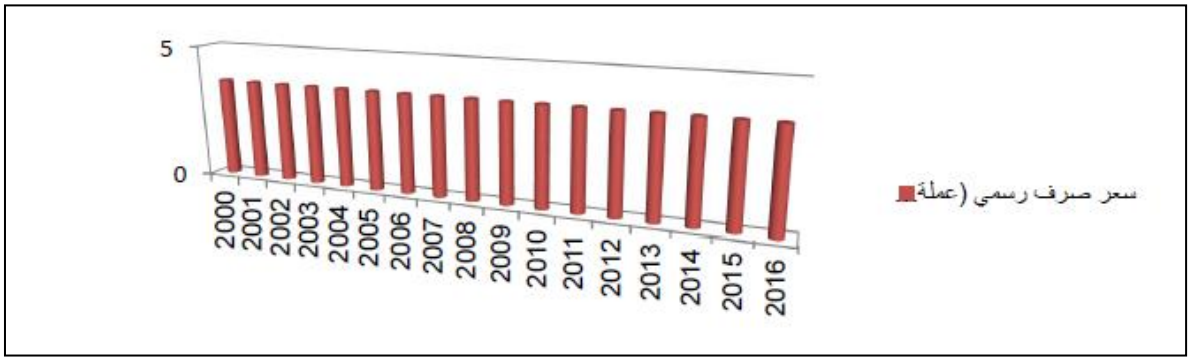

المصدر: مجموعة البنك الدولي 2016، على الموقع: http://www.albankaldawli.org

من خلال الشكل (2-) نلاحظ أن سعر الصرف الإماراتي يتميز بالثبات المستمر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2016 كما هو موضح في الشكل، وذلك نتيجة لربط درهم دولة الإمارات بالدولار الأمريكي وهذا الثبات يضمن لها الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة.

المطلب الثالث: الريع والسياسة النفطية في الإمارات.

السياسة النفطية في الإمارات العربية المتحدة تعتبر حجر الزاوية في تأمين الحصة الوافرة من الإيرادات النفطية بشكل مباشر وفي هذا الصدد كانت السياسة النفطية قد بدأت منذ بواكير العمل في القطاع النفطي فقد تولدت رؤية واضحة لدى صناع القرار في الإمارات منذ مرحلة اكتشاف النفط والانتقال من حكومة القبلية إلى حكومة الدولة.

والحق أن السياسة النفطية ظهرت بشكل واضح منذ سبعينات القرن الماضي إذ تم تأسيس مشروعين نفطيين هما:

أولا: شركة أبو ظبي لمنتجات وكيمياويات الحفر المحدودة والتي عدت مشروع تجاري ذي شخصية اعتبارية بموجب قانون ذي الرقم (16) لعام 1975 الذي تم تعديله فيما بعد بموجب القانون (8) لعام 1977 حيث إمتلكت شركة أبو ظبي لمنتجات وكيمياويات الحفر المحدودة 75% من رأس مال الشركة، في حين حازت شركة أن أل اندستريز الأمريكية على نسبة 25% من إجمالي رأس المال الذي بلغ 226 مليون درهم آنذاك، وقد تولدت هذه الشركة عمليات الحفر والاستكشاف فضلا عن أعمال أخرى تختص بالمنتجات الكيمياوية بوصفها صناعات موفرة للأموال (إحلال الواردات).[1]

[1] - مصطفى رفيق عبد الرزاق، عاطف لافي مرزوك، الفوائض و السياسة النفطية في الامارات العربية المتحدة والعراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 11، العدد 33، 2015، ص35

ثانيا: شركة ناقلات أبو ظبي التي تأسست في 1950 بموجب نون (4) لعام 1975 والتي تختص بإستراتيجية النقل النفطي ضمن السياسة النفطية وقد ورد في قانون تأسيسها (القيام بكافة عمليات النقل البحري للنفط الخام والغاز الطبيعي والمنتجات النفطية المكررة وكافة المواد الهيدروكاربونية الأخرى وتهدف الشركة من خلال ذلك إلى:

1- امتلاك مختلف وسائل النقل البحري للمواد الهايدروكاربونية استأجراها وإدارتها وتشغيلها وتأجيرها والتصرف بها.

2- إنشاء مختلف وسائل التخزين والتحصيل والشحن والتفريغ ،وكذلك المرافق البحرية والبرية اللازمة لتحقيق هدف امتلاك هذه الوسائل والتسهيلات.

3- امتلاك الأموال العقارية والمنقولة كافة لتحقيق دف الشركة واستئجارها والتصرف بها.

4- الإسهام في الشركات أو الهيئات أو المؤسسات التي تزاول أعمالا شبيهة بأعمال الشركة أو التي تعاونها على تحقيق هدفها داخل الدولة أو خارجها ولها أن تلحقها بها أو تدمجها فيها أو تشتريها.

5- إجراء الدراسات الفنية والقانونية وغيرها من الدراسات اللازمة لتحقيق هدف الشركة وتطوير تنمية نشاطها.

6- وضع البرامج التدريبية اللازمة لتوفير الخبرات والكفاءات الوطنية التي يقتضيها تسيير نشاط الشركة.

7- استثمار الأموال التي تتوافر للشركة من نشاطاتها وتوظيفها في المجالات المناسبة.

وكذلك تأسست مجلس أعلى للبترول بموجب القانون لسنة 1988 ويتألف المجلس الأعلى للبترول من عشرة أعضاء وقد نص القانون بشكل واضح على أن يصبح المجلس الجهاز الأعلى المسؤول عن شؤون البترول في إمارة أبو ظبي، ويتولى وضع السياسة البترولية وأغراضها والقواعد والأسس اللازمة وإصدار القرارات ومتابعة تنفيذها وصولا إلى تحقيق الأهداف والنتائج المرجوة في جميع أفرع الصناعة البترولية وتعزيز أثرها العالمي في مجال الطاقة وبصدور هذا القانون آلت للمجلس الأعلى للبترول كافة اختصاصات ومهام وصلاحيات مجلس إدارة شركة بترول أبو ظبي الوطنية (أدنوك) ودائرة البترول وخاصة تطبيق القوانين والتشريعات البترولية السابقة. كما نص القانون سنة 1978 بشأن المحافظة على الثروة البترولية على وجوب أن تنضوي وأن تتم كافة أفرع العمليات البترولية والعلاقة مع الشركات العامة أو الأجنبية الحاصلة على امتيازات بترولية طبقا لأحكام هذا القانون.[1]

[1] - مصطفى رفيق عبد الرزاق، عاطف لافي مرزوك، مرجع سابق الذكر، ص ص ،35،36

وكان قطاع الصناعة النفطية والسياسة النفطية في الإمارات خاضعة في طبيعتها إلى الإيرادات والعوائد النفطية التي كانت بطبيعتها تعتمد على أسواق مصادر الثروة الهيدروكاربونية التي تبنى على أساس السوق العالمية لها وعلى مايبدو من خلال الاتجاه العام لتلك الأسعار وعلى وفق لدراسة كانت قدمت من الدائرة الاقتصادية لمجموعة (audisaradar) أن تلك الأسعار كانت تشهد زيادة سنوية بمعدل 2% في غضون الأشهر التي تقع في النصف الثاني من سنة 2011 والنصف الأول من سنة 2012 وكان معدل الإنتاج من النفط والغاز الطبيعي يزداد مما ولد ريعا صريحا كان له دورا واضحا في تنمية مشروعات السياسة النفطية الخاصة بقطاعات الاستخراج والنقل .لقد كان قطاع النفط يثري الإيرادات لتي تصب في تنمية مجالات اقتصادية غير النفطية.

للنفط اثر مهم وأساس في قيادة عملية التنمية منذ تأسيس دولة الإمارات العربية عام 1971، حيث عمد حكام الإمارات التي تسخير الثروة النفطية في تأسيس اتحاد قوي يرقى بالوطن في كل المجالات.

بيد أن اقتصاد الإمارات يعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط إذ يمثل النفط العنصر الرئيس في إيرادات الدولة، قد أسهمت العوائد المالية الضخمة للنفط في بناء قاعدة تنموية كبيرة شملت جوانب اقتصادية واجتماعية واسعة من مشاريع صناعية وبنى تحتية متطورة (الطرق، الموانئ، المواصلات، المستشفيات، المدارس) إذ أن الأساس في هذه العملية هو توظيف العوائد النفطية لصالح القطاعات الاقتصادية غير النفطية من نشاطات زراعية وصناعية وتجارية وخدمات وإن السياسة النفطية في دولة الإمارات العربية المتحدة سعت دوما إلى تسخير هذه الثروة النفطية في الدولة لتحقيق التنمية الشاملة ، وقد لعب قطاع النفط لأكثر من ثلاث عقود دور القاطرة في قيادة عملية التنمية، مما أكسب الجهود الحثيثة التي تقوم بها الدولة لتنويع مصادر الدخل.

إن تنمية القطاعات البديلة كان قد جاء في الإمارات ضمن استراتيجية التنويع الاقتصادي التي تهدف إلى الحد من سيطرة القطاع الواحد وقد كان لهذه الاستراتيجية التطبيقات أنفة الذكر.

إن المنطق الاقتصادي يشير بوضوح إلى تطوير هذه القطاعات فضلا عن تطوير سياسة موازية لتنمية الموارد البشرية من شأنه أن يحقق نموا يجلب إيرادا إضافيا إلى ميزان المدفوعات والموازنة العامة للإمارات من خلال التجارة الخارجية والإنتاج المحلي الموجه لتلبية الطلب المحلي.[1]

وهذا الإيراد الإضافي يمكن أن يكون الأداة غير المباشرة في تطوير سياسة نفطية بأبعادها (الحفر والاستكشاف، الاستخراج الإنتاج، التكرير، التوزيع، التصدير). وعلى ذلك فأن هذا المسار غير المباشر سيكون عاملا أخر يسهم في زيادة الإيرادات وتطوير السياسة النفطية في الوقت ذاته.

[1] - مصطفى رفيق عبد الرزاق، عاطف لافي مرزوك، مرجع سابق الذكر، ص ص،37،38

المبحث الثالث: تقييم تجربة المملكة العربية السعودية في التنوع الاقتصادي في ظل استخدام الإيرادات النفطية

تعد الإيرادات النفطية عماد الموازنة العامة، وركيزة الصادرات ومحرك النشاط والنمو الاقتصادي، لذلك استحوذ هدف التنويع على اهتمام الاقتصاديين في المملكة العربية السعودية منذ اعتمادها على التخطيط منهجا لإدارة الاقتصاد.

المطلب الأول: لمحة حول الاقتصاد السعودي وأهم الخطوات المتخذة نحو التنوع الاقتصادي.

أولا: لمحة حول الاقتصاد السعودي:

أكتشف النفط في المملكة العربية السعودية عام 1938، وبدأ الإنتاج الفعلي في نفس السنة، بلغ الاحتياطي من النفط بدولة المملكة العربية السعودية سنة 2015 حوالي 266.5 مليار برميل ما يمثل 20.73% من الاحتياطي العالمي، بينما بلغت احتياطات الغاز الطبيعي 8587 مليار متر مكعب، ما يمثل 4.36% من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي[1]، يعتمد نموذج النمو السائد في المملكة العربية السعودية على مداخيل النفط التي يعاد توزيعها في الاقتصاد عبر آلية الإنفاق الحكومي، ويعد جزء من هذا الإنفاق استهلاكيا متعلقا بأجور المواطنين ورواتبهم في القطاع العام في حين أن جزءا آخر منه متعلق بإنفاق رأسمالي ذو صلة بالمشاريع التنموية، والبنية التحتية والخدمات الاجتماعية،[2] لتقييم وضع الاقتصاد السعودي، وتحليل منجزاته عبر مسيرة التنويع الاقتصادي، من المفيد تتبع تطور بعض المؤشرات الخاصة بأداء القطاع النفطي، ويبين الجدول الموالي التغيرات التي حدثت في الاقتصاد السعودي خلال الفترة 1970-2013، على مستوى القطاع النفطي.

الجدول رقم (4-2): تطور أداء القطاع النفطي في السعودية بين سنتي 1970-2013

البيان	1970	2013
نسبة صادرات النفط إلى مجموع الصادرات %	98.08	85.62
نسبة إيرادات النفطية إلى مجموع إيرادات الدولة الفعلية %	92.84	89.51
نسبة الناتج المحلي النفطي إلى الناتج المحلي الإجمالي %	55.62	20.54
نسبة ناتج القطاع الخاص غير النفطي إلى الناتج المحلي الإجمالي %	26.35	59.46

المصدر: ممدوح عوض الخطيب، أثر التنويع على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.
يبين من الجدول رقم (4-2) أعلاه مايلي:

[1]- التقرير الإحصائي السنوي 2016، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوبك)، ص ص 16،08،03.
[2] - أحمد البكر، **تحديات تنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية**، ورقة عمل، مؤسسة النقد العربي السعودي، نوفمبر 2015، ص 05.

* انخفضت نسبة إسهام النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بصورة ملحوظة من 55.62% إلى 20.54%.

* ارتفع إسهام القطاع الخاص غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي من 26.35% إلى 59.46%.

* تدنت نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات من 98.08% إلى 85.62%.

* تناقصت نسبة الإيرادات النفطية إلى مجموع إيرادات الدولة الفعلية من 92.84% إلى 89.51%.

وبذلك يتضح أن قطاع النفط، يحافظ على موقعه بوصفه مصدرا رئيسا لإيرادات الدولة من جهة، ومكونا رئيسا للصادرات السلعية من جهة أخرى.

ثانيا: الخطوات المتخذة نحو التنويع في المملكة العربية السعودية:

يمكن تلخيص أهم الخطوات التي اعتمدتها المملكة العربية السعودية بهدف تنويع قاعدتها الإنتاجية في الآتي:[1]

1- تركيز خطط التنمية المتعاقبة والسياسات الاقتصادية للمملكة العربة السعودية على تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط.

2- فتح مجال للاستثمار الأجنبي وكذا المحلي على مصراعيه، وذلك بزيادة مشاركة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي لمختلف القطاعات (مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء وشركات الطيران، والخدمات البريدية والسكك الحديدية والمدن الصناعية وخدمات الموانئ ومرافق المياه والاستثمار).

3- توسيع القاعدة الصناعية بإنشاء وتطوير العديد من المدن الصناعية في مختلف مناطق المملكة، وتزويدها بكافة الخدمات والمرافق، إضافة لإنشاء الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية عام 2001، كهيئة مستقلة للإشراف على إنشاء وإدارة المدن الصناعية.

4- التركيز بشكل رئيسي على مجموعة واسعة من القطاعات ذات الأهمية الإستراتيجية: وهي النقل والاتصالات والطاقة والخدمات المالية.[2]

[1] - فاطمة حسن ،سلمى داود، **واقع ومعوقات التنوع الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية (دراسة تحليلية لأثر الإنفاق العام على تنوع الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة للفترة 1995-2015 مقارنة بتجارب دولتي الجزائر والإمارات العربية المتحدة)**، ورقة بحثية قدمت في إطار المؤتمر السنوي لجمعية الإقتصاد السعودية، اللقاء السنوي التاسع عشر لجمعية اقتصاد السعودية، 27-29 مارس 2017، ص11

[2] - تحليل الاقتصاد الكلي للمملكة العربية السعودية مايو 2015، بوابة جدة الاقتصادية، غرفة جدة، sa.org.jeg.www، ص 10.

5- الخصخصة والشراكة بين القطاعين العام والخاص: اعتمدت السعودية على برامج الخصخصة بهدف تمكين القطاع الخاص من القيام بدور قيادي في تنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط، والجدول الموالي يوضح بعض عمليات الخصخصة الرئيسية التي قامت بها السعودية.

الجدول رقم(5-2): بعض عمليات الخصخصة بالمملكة العربية السعودية

السنة	الشركة	القطاع	الحصة المباعة
1984	الشركة السعودية للصناعات الأساسية	صنـــــاعي	30%
2003	شركة الاتصالات السعودية	اتصالات	30%
2004	شركة التأمين التعـــــــــــــاوني	خدمات مالية	70%
2007	شركة كيان السعودية للبتروكيماويات	النفط والغاز	45%
2008	شركة التعدين العربـــــية السعودية	تعدين ومعاد	50%
2008	شركة رابع للتكرير والبتروكيماويات	النفط والغاز	25%
2014	البنك الأهلي التجـــــــــــاري	خدمات مالية	25%
2015	الشركة السعودية للخدمات الأرضية	نقـــــــل	30%

المصدر: عاصم الغرسان وآخرون، المملكة العربية السعودية، قضايا مختارة، صندوق النقد الدولي، 30 يونيو 2016، ص 38.

6- إعداد خطط مستقبلية للتنويع: تستمر جهود المملكة العربية السعودية نحو تنويع قاعدتها الإنتاجية، فقد عملت حكومة المملكة على إعداد خطة تنمية للأعوام 2015-2019، حيث يتم التركيز من خلالها على إستراتيجية التنويع التي تعتمد على خمسة مجموعات صناعية حيوية وهي: السيارات الأجهزة المنزلية والبلاستيك والتعبئة والتغليف والمعان، ومعالجة المعادن، وتهدف الحكومة من الاستثمارات المتزايدة في مجالات هذه القطاعات إلى توسيع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على الواردات، وكذا خلق فرص عمل.

بالإضافة إلى رؤية المملكة 2030 والتي تستهدف زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية، ورفع نسبة الصادرات غير النفطية من 16% إلى 50% على الأقل من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي.[1]

المطلب الثاني: مؤشرات حول التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

[1] - فاطمة حسن ،سلمى داود، مرجع سابق الذكر، ص12

ندرج فيما يلي بعض المؤشرات الدالة على مستوى التنويع الاقتصادي لدولة المملكة العربية السعودية:

1. مساهمة القطاعات في نمو الناتج المحلي: لمعرفة مدى إسهام القطاعات الاقتصادية في النمو الاقتصادي لدولة المملكة العربية السعودية يمكن تتبع المتوسط السنوي لمساهمة القطاعات في النمو الناتج المحلي الإجمالي والنمو الناتج غير النفطي، وفق مابينه الجدول الآتي:[1]

الجدول رقم (6-2): متوسط إسهام القطاعات في نمو الناتج غير النفطي بالسعودية.

المتوسط السنوي لمساهمة القطاعات في النمو(%)	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي		نمو الناتج غير النفطي الحقيقي	
	1991-2003ر	2015-2004	2003-1991	2015-2004
الصناعة النفطية	1.6	0.8	-	-
الصناعة التحويلية	0.26	0.6	1.7	1.3
التشييد	0.1	0.3	0.7	0.6
الخدمات	0.4	1.8	2.6	3.8
قطاعات أخرى	0.3	1.4	0.8	1.1
إجمالي المساهمة	2.6	4.9	2.9	6.8

المصدر: ماجد المنيف، معوقات وفرص التنويع الاقتصادي في السعودية، ورقة بحثية قدمت في إطار المؤتمر السنوي لجمعية اقتصاد السعوية، اللقاء السنوي التاسع عشر، 27-29 مارس 2017.

يظهر من الجدول رقم (6-2) أعلاه مايلي:

- سجل قطاع الصناعة النفطية خلال الفترة (1991-2003)، أعلى متوسط إسهام الناتج المحلي الحقيقي، مقارنة بالقطاعات الأخرى.

- خلال الفترة (2004-2015) تراجع متوسط إسهام الصناعة النفطية في الناتج وزاد متوسط إسهام قطاع الخدمات إلى 1.8% بعد ما كان 0.4 خلال الفترة (1991-2003).

- يعود نمو الناتج غير النفطي الحقيقي في كلتا الفترتين (1991-2003) و(2004-2015)، إلى إسهام قطاعي الخدمات والصناعة التحويلية.

- نستنتج أنه خلال الفترة (2004-2015) يتضح الاتجاه نحو تنويع الاقتصاد السعودي، مع أنه لا يمكن إغفال تراجع أسعار النفط كسبب ذلك.

[1] - بللعما أسماء، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، أطروحة مقدمك ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه طور ثالث، شعبة علوم اقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2018/2017، ص 70

2. تنويع لصادرات: سجل اقتصاد دولة المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1996-2016)، قيما تراوحت بين 0.8 و0.7 فيما يخص مؤشر تنوع الصادرات، وفقا لإحصاءات الأونكتاد، مما يدل على تركز الاقتصاد السعودي تتشكل صادرات السعودية خارج النفط من مواد غذائي، منتجات بلاستيكية، آلات ومعدات منتجات كيماوية، المعادن وسلع أخرى.[1]

المطلب الثالث: الدروس المستفادة من تجربة المملكة العربية السعودية

على مدى السنتين الأوليتين من مواءمة أهداف التنمية المستدامة وتطويعها بما يتماشى مع السياق المحلي وإدراجها ضمن إطار التخطيط الاستراتيجي لرؤيته 2030، فقد حددت المملكة العربية السعودية عددا من الدروس المهمة التي قد تكون ذات فائدة لدول الأخرى، وتبرز فيما يلي أربعة دروس رئيسية لغرض هذا الاستعراض:

1- مراعاة حقائق وظروف الواقع الوطني: بالرغم مما تتسم به أهداف التنمية المستدامة من طبيعة عالمية إلا أن ذلك تطلعات البلد وطموحاته ونقاط قوته وقدراته القائمة .وفي هذا المضمار فان المملكة العربية السعودية قامت بتأصيل نشاطاتها المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في السياق والظروف المحلية، ومن ناحية أخرى فان مواءمة أهداف التنمية المستدامة تتم بدافع من الأولويات المحلية التي حددتها رؤية المملكة 2030 فضلا عن استراتيجيات والخطط الأخرى، وهذا المنهج المستند إلى السياق الوطني بوصفه عاملا محركا له ينطبق أيضا على ترتيبات التنفيذ، ونظم جمع البيانات وتحليلها، وطرق وأساليب رفع التقارير.

2- أهمية الرؤية بعيدة المدى الواضحة واتساق السياسات: تشير تجربة المملكة العربية السعودية إلى أن الملاءمة والتنفيذ الفاعلين لأهداف التنمية المستدامة يتطلب رؤية وطنية بعيدة المدى تتسم بالوضوح كما يقتضي أيضا إيجاد سياسات متسقة، ويمكن إحدى نقاط القوة في هذا الصدد في المملكة العربية السعودية في وجود إطار تنمية وطنية يتسم بكفاءة الإعداد والاتساق، ألا وهو رؤية المملكة 2030 التي تحظى بتأييد كامل من القيادة وقبول وطني على مستوى المملكة وبالنسبة لنشاطات المملكة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، فان المملكة لم تبدأ من نقطة الصفر، ولم يكن عليها سوى أن تضمن الاستمرارية والمواصلة بين البرامج والأطر التنموية القائمة والمبادرات التي تركز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وعلاوة على ماتقدم فان التنفيذ المبكر الأجندة 2030 قد استفاد بدرجة كبيرة من الإرادة السياسية القوية، والدعم الكبير الذي تحظى به على أرفع المستويات، فضلا عن بيئة السياسات المختلفة التي تساهم في التسيير والتمكين، والآليات المؤسسية التي تكفل تسهيل وانسياب العمل، إضافة إلى البناء على التجربة

[1] - بللعما أسماء، مرجع سابق الذكر، ص 71.

الناجحة التي تم اكتسابها خلال تنفيذ رؤية المملكة 2030، وتشير التجربة السعودية إلى أن ثمة شروط أساسية مسبقة ينبغي توافرها للوصول الى مواءمة فعالة لأهداف التنمية المستدامة.[1]

3- التنويع الاقتصادي باعتباره أحد الجوانب ذات الأولوية للاستدامة: تتشعب أهداف التنمية المستدامة وتتفرع لى المستوى العملي إلى عدد من الأولويات الوطنية المختلفة، تبعا لاحتياجات البلد وظروفه، وفي ضوء اعتماد المملكة على الموارد الطبيعية لدفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية ،فقد تم تحديد التنويع الاقتصادي بوصفه عنصرا أساسيا في مسيرة التنمية المستدامة للمملكة، وفضلا عما يمثل التنويع الاقتصادي من ركيزة أساسية لرؤية المملكة 2030 وهدفا رئيسا تسعى القيادة الحكيمة لتحقيقه، فانه يعد أيضا وسيلة لتحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة.

4- قياس الأداء في القطاع العام: إن صنع السياسات على أساس من الأدلة والشواهد يمثل عاملا رئيسا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفي هذا الصدد فان المملكة تلتزم التزاما تاما بتعزيز قدرة المؤسسات العامة في المملكة على قياس النتائج ومتابعة التقدم المحرز في تحقيق الأهداف التنموية. ويمثل هذا الالتزام في إنشاء المركز الوطني لقياس الأداء، وهو جهاز حكومي يعني بقياس أداء الأجهزة العامة في تنفيذ أهداف رؤية المملكة 2030. ويقوم المركز بتنفيذ مهامه من خلال تطوير أدوات ودورات تدريبية لقياس الأداء وذلك لمساعدة الأجهزة لعامة في تحقيق كفاءة أعلى ،بما يسهم في تعزيز ثقافة تميز الأداء في القطاع العام.[2]

[1] - الملك سليمان بن عبد العزيز، أهداف التنية المستدامة- الاستعراض الطوعي الوطني الأول للملكة العربية السعودية، المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2018، المملكة العربية السعودية، 9 يوليو 2018 الى يوليو 2018، نيويورك، ص 29

[2] - الملك سليمان بن عبد العزيز، مرجع سابق الذكر، ص 30

خلاصة الفصل:

يعتبر النفط بالنسبة للدول المنتجة له لاسيما العربية منها المحرك الأساسي للاقتصاد، وتمثل عوائده أهم المداخيل لهذه الدول حتى أصبحت تسمى بالدول الريعية. ومن خلال ماتطرقنا له في هذا الفصل اتضح أن الإمارات والنرويج والسعودية يتشاركون مع تلك الدول في هذه السمة، وهناك علاقة ارتباط تشابكيه بين اقتصادهم الوطني وقطاع المحروقات حتى أصبح تحديد وضعية الاستقرار أو الاختلال الاقتصادي لهاته البلدان يتوقف على حركة أسعار النفط وقيمة صادراته وعوائده، مما أثره على أداء اقتصادهم الداخلي والخارجي وجعل كل منهم عرضة للصدمات الخارجية.

كما استخلصنا أيضا من دراستنا لهذا الفصل إلى أن تجربة كل من النرويج والإمارات العربية المتحدة في مجال استخدام العوائد النفطية والتنويع الاقتصادي، تجارب حازت على نجاح عالمي باهر بشهادة خبراء دوليين مختصين في هذا المجال، بعكس التجربة السعودية التي مزالت فتية مقارنة بالتجارب السابقة الذكر، وكذا إلى النقائص التي تحتويها في هذا المجال، والتي يجب معالجتها بالإضافة إلى أن نجاح أي بلد يعتمد أساسا على مدى سلامة وضعه الاقتصادي، ومن هنا يمكن القول أن معالجة تجربة السعودية في مجال استخدام العوائد النفطية في التنويع الاقتصادي، يجب أن تتم بالموازاة مع معالجة الاختلالات التي يعاني منها اقتصادها وفي مقدمتها عدم الاعتماد الكلي على القطاع النفطي واستغلال القطاعات الأخرى لتحقيق عوائد أكبر.

الفصل الثالث

توظيف الإيرادات النفطية في الاقتصاد الجزائر

تمهيد الفصل

إن الجزائر منذ استقلالها تعتمد على ريعها البترولي في مسيرتها التنموية خاصة في فترة السبعينيات، الثمانينات ومطلع الألفية الحالية. فالاقتصاد الجزائري يعتبر اقتصادا ريعيا بحتا، حيث تعتمد السياسة الاقتصادية في الجزائر على الإيرادات النفطية بنسبة تفوق 94% من إجمالي إيراداتها بالإضافة إلى استخدام هذه الإيرادات في تغطية نفقاتها واستعمالها في تحقيق التنمية والتنوع الاقتصادي من خلال إتباعها لسياسات واستراتجيات معينة لتوظيف هذه الإيرادات للتحقيق جملة من الأهداف ودفع عجلة الاقتصاد نحو الأفضل.

وفيما يأتي عرض المباحث الرئيسية التي تضمنها الفصل الثالث:

المبحث الأول: أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني: استخدام الإيرادات النفطية في الاقتصاد الجزائري لتحقيق التنوع الاقتصادي.

المبحث الثالث: استخدام الإيرادات النفطية في صندوق ضبط الإيرادات.

المبحث الأول: أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري

يعتمد الاقتصاد الجزائري اعتمادا كليا على قطاع المحروقات حيث تتوقف كل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسات التنموية على عائدات تصدير المحروقات، وذلك بالرغم من إجراءات الدعم وتشجيع الصادرات خارج المحروقات التي شرع في تطبيقها بداية من 1996، وبذلك يحتل هذا القطاع أهمية كبرى في الاقتصاد الجزائري ويمثل المصدر الفعال الذي يعتمد عليه في تمويل التنمية في شتى المجالات.

المطلب الأول: مساهمة الجباية البترولية في الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من العوامل الاقتصادية التي تؤثر في حجم الإيرادات العامة والجبائية، حيث يزداد حجم هذه الأخيرة بزيادة حجم الناتج وتطور معدلات النمو الاقتصادي، ويمكن توضيح نسبة مساهمة الجباية البترولية في الناتج المحلي الإجمالي من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (1-3): نسبة مساهمة الجباية البترولية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2010-2020)

الوحدة مليار دينار

السنوات	قيمة الناتج الداخلي الخام	مساهمة الجباية البترولية في الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية	نسبة مساهمة الجباية البترولية في الناتج الداخلي الخام %
2010	12034.5	4180.4	34.7
2011	14480.7	5242.5	36.7
2012	16115.5	5536.4	34.4
2013	16643.8	4968.0	29.8
2014	17242.5	4657.8	27
2015	16712.7	3134.2	18.8
2016	17514.6	3025.6	17.3
2017	18876.2	3699.7	19.6
2018	20259.0	4547.8	22.4
2019	20284.2	3910.1	19.3
2020	18383.8	2575.1	14.0

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- النشرات الإحصائية الثلاثية لتقارير بنك الجزائر،أعداد مختلفة على الموقع:
- www.bank-of algeria.dz/html/bulletin-statistique-AR-htm

الشكل رقم (1-3): مساهمة الجباية البترولية في الناتج المحلي الإجمالي (2010-2020)

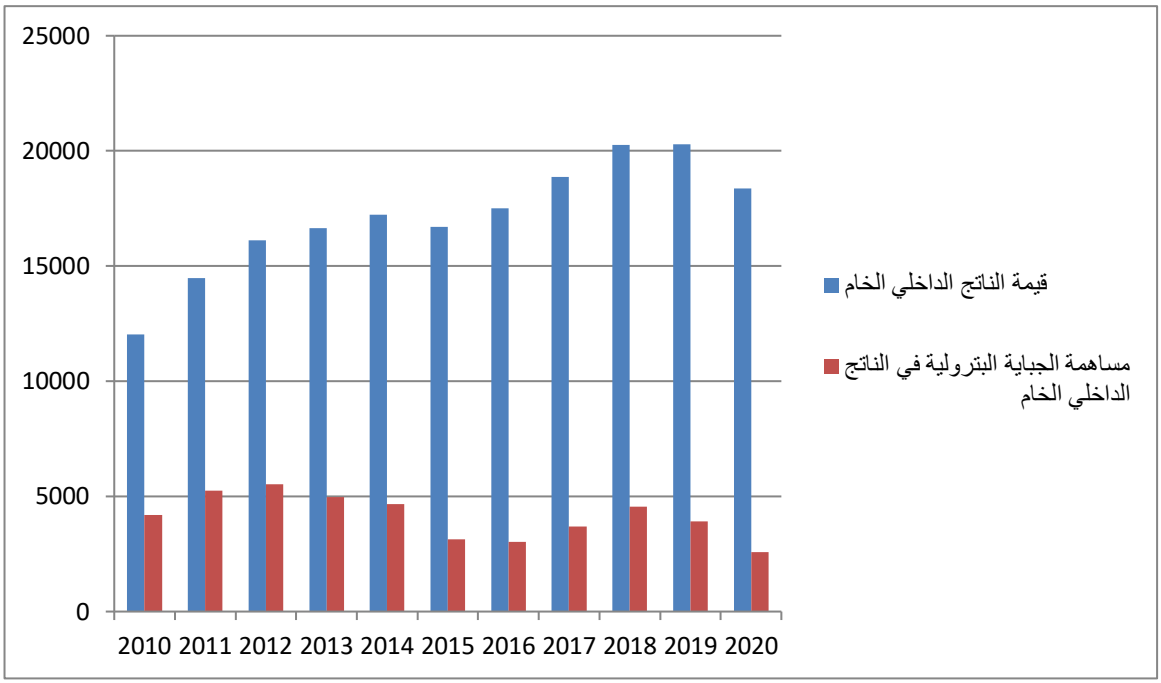

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (1-3)

بقراءة الجدول أعلاه يتبن لنا أن قيمة الناتج الداخلي الخام في تزايد مستمر من سنة 2010 إلى غاية سنة 2014 حيث يقابلها نسبة كبيرة من مساهمة الجباية البترولية في الناتج المحلي حيث بلغت ذروتها في سنة 2011 بنسبة 36.7 لتتراجع بعد ذلك تدريجيا حيث سجلت أدنى قيمة لها في سنة 2020 بنسبة 14.0 وذلك راجع لتقلبات أسعار البترول والأزمات الاقتصادية وبالتالي تقلبات في الجباية البترولية ومدى مساهمتها في الناتج الداخلي.

المطلب الثاني: مساهمة قطاع المحروقات في الميزانية العامة للدولة

تتمثل مساهمة قطاع المحروقات في الميزانية العامة للدولة من خلال الجباية البترولية والتي تعتبر من أهم مصادر تمويل الميزانية العامة للدولة والتي تتوقف وضعيتها على مستوى الأسعار في الأسواق العالمية هذا ما يجعل الميزانية العامة في الجزائر حساسة للصدمات البترولية التي تحدث جراء تقلبات أسعار البترول، سواء كانت هذه الصدمات سلبية بانخفاض أسعار المحروقات أو ايجابية جراء ارتفاع أسعارها، وباعتبار أن تمويل السياسات الاقتصادية يتم بواسطة الموازنة العامة للدولة، فإنه يمكن القول بأن أداء قطاع المحروقات يعد المحور الرئيسي لاستقرار واستمرار تنفيذ مختلف السياسات الاقتصادية في الجزائر، ويمكن توضيح مدى مساهمة الإيرادات المحققة من قطاع المحروقات في تمويل الميزانية العامة للدولة بشقيها الإيرادات والنفقات فيما يلي:

أولا: مساهمة الإيرادات البترولية في إيرادات الميزانية العامة للدولة:

تتكون إيرادات الميزانية العامة للدولة أساسا من الجباية بنوعيها البترولية والعادية، ونظرا لما يحتله القطاع البترولي من أهمية في الجزائر ومساهمته الكبيرة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال الجباية البترولية، والتي كانت مساهمتها في ميزانية الدولة غداة الاستقلال لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من مجموع الإيرادات العامة، إلا انه وبعد تأميم المحروقات سنة1971 بدأت مساهمتها في الميزانية العامة للدولة ترتفع سنة بعد الأخرى، بالرغم من الانخفاضات التي عرفتها تباعا لانخفاض أسعار البترول، والجدول التالي يبين مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة:

الجدول رقم (3-2): تطور مساهمة الإيرادات البترولية في الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة (2010-2018)

الوحدة:مليار دينار

السنوات	الإيرادات البترولية	الإيرادات العامة
2010	2905.0	4393.1
2011	3980.0	5790.0
2012	4184.3	6339.3
2013	3678.1	5958.1
2014	3388.4	5738.4
2015	2373.5	5103.1
2016	1781.1	5110.1
2017	2177.0	6047.9
2018	2887.1	6751.4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على قوانين المالية للجزائر للسنوات (2010-2018) على الموقع: https//www.joradp.dz

الشكل رقم (3- 2): نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة في الجزائر

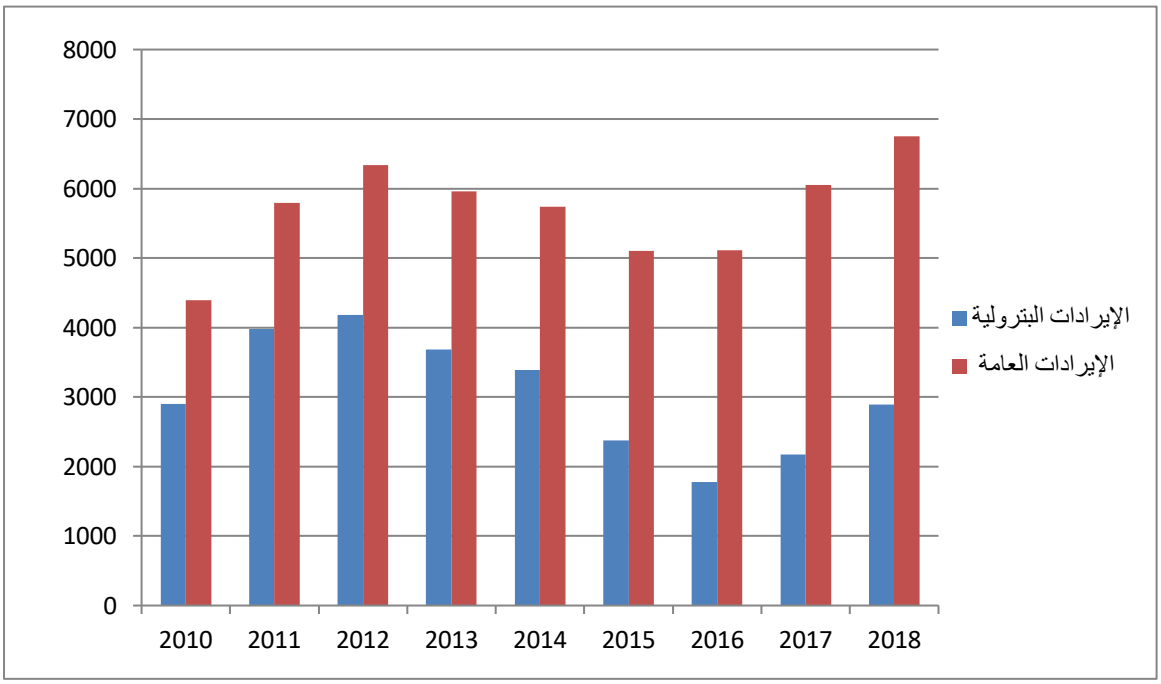

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول (2-3)

من خلال الجدول (2-3) نلاحظ أن مساهمة إيرادات الجباية البترولية في إيرادات الميزانية العامة خلال الفترة (2010-2018) شهدت تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، فخلال الفترة 2011-2012 ارتفعت الإيرادات البترولية من 2905 مليار دج في 2010 إلى أن وصلت إلى 4184.3 مليار دج سنة 2012 وهو أقصى حد بلغته خلال فترة الدراسة حيث نلاحظ أنه ارتفعت معها الإيرادات العامة من 4393.1 مليار دج إلى 6339.3 مليار دج وذلك راجع لارتفاع أسعار البترول في تلك الفترة، ثم عادت في الانخفاض تدريجيا حيث سجلت سنة 2016 مبلغ قدره 1781.1مليار دج وهو أدنى مبلغ سجل في مرحلة الدراسة، وذلك راجع لانخفاض أسعار البترول في تلك الفترة.

ومن الشكل (2-3) نلاحظ أنه كلما ارتفعت إيرادات الجباية البترولية ارتفعت معها الإيرادات العامة والعكس صحيح فهناك علاقة طردية بين الإيرادات البترولية والإيرادات العامة، أي أن الجزائر تعتمد بنسبة كبيرة في إيراداتها على مداخيل الجباية البترولية.

ثانيا- مساهمة الإيرادات البترولية في تغطية نفقات الميزانية العامة للدولة

الجدول رقم (3-3): تطور تغطية الإيرادات البترولية للنفقات العامة للدولة خلال الفترة (2010-2018)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	الإيرادات البترولية	النفقات العامة	نسبة التغطية
2010	2905.0	4466.9	65.03
2011	3980.0	5853.6	68
2012	4184.3	7058.1	59.06
2013	3678.1	6024.1	61.06
2014	3388.4	6995.7	48.43
2015	2373.5	7656.3	31
2016	1781.1	7297.5	24.40
2017	2177.0	7282.7	29.9
2018	2887.1	7726.3	37.4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر، أعداد مختلفة، على الموقع:

www.bank-of algeria.dz/html/bulletin-statistique-AR-htm

من الجدول رقم **(3-3)** نلاحظ أن النفقات العامة في تزايد مستمر خلال طيلة فترة الدراسة حيث كانت النفقات العامة سنة 2010 تقدر بـ 4466.9 مليار دينار وارتفعت تدريجيا حتى بلغت 7726.3 مليار دينار سنة 2018 هذا التزايد المستمر في قيمة النفقات العامة كانت تغطيه نسبة كبيرة من الإيرادات النفطية، حيث نلاحظ أنه كلما زادت الإيرادات النفطية كلما زادت معها النفقات العامة، والتي قدرت بمبلغ قدره 2905 مليار دينار ثم 3980 مليار دينار ثم 4184.3 مليار دينار سنة 2010، 2011، 2012 على التوالي حيث بلغ معامل التغطية 65.03 ثم 68 ثم 59.06 سنة 2010، 2011، 2012 على التوالي، ثم لاحظنا أن الإيرادات النفطية بدأت في الانخفاض منذ سنة 2013 حيث قدرت حينها بـ 3678.1 مليار إلى أن بلغت مليار إلى أن بلغت 887.1 سنة 2018 وهذا الانخفاض راجع إلى الأزمة المالية وانخفاض أسعار البترول في تلك الفترة.

والشكل الموالي يوضح لنا مساهمة الإيرادات النفطية في تغطية النفقات العامة للدولة:

الشكل (3-3): مساهمة الإيرادات البترولية في تغطية النفقات العامة

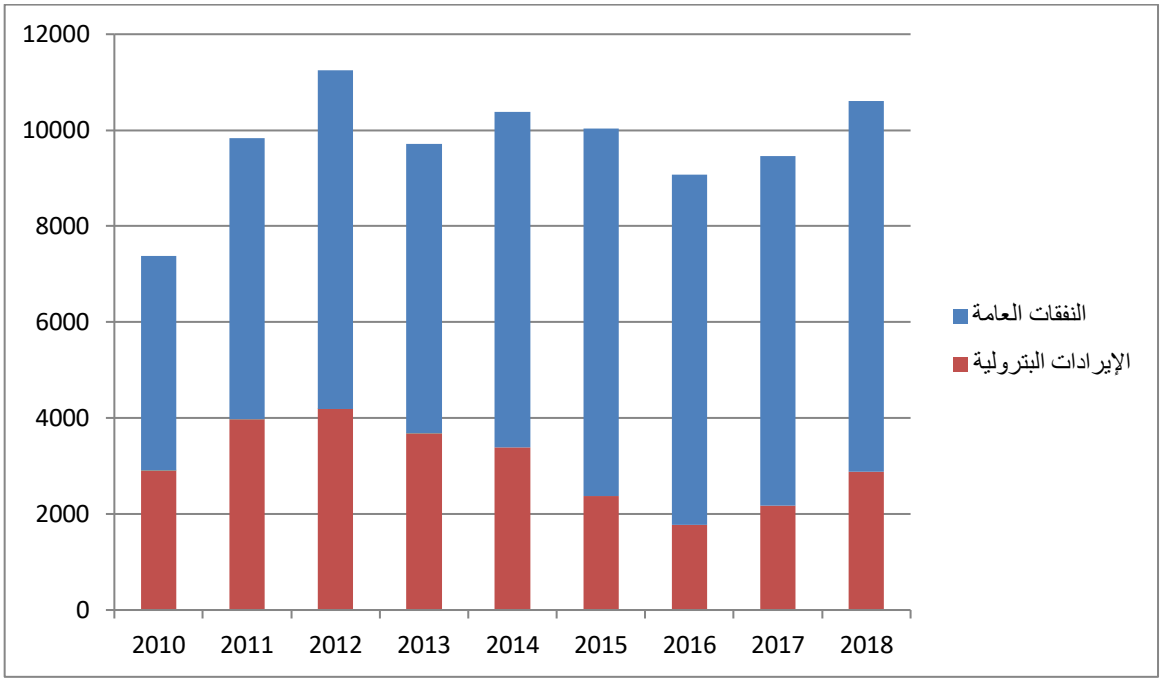

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (3-3).

المطلب الثالث: مساهمة الإيرادات النفطية في الميزان التجاري

أولا- أثر تقلبات أسعار البترول على الصادرات:

تمثل الصادرات ذلك الجزء من الناتج الوطني الداخلي المباع إلى العالم الخارجي بمعنى أخر تمثل جزءا من الطلب على الناتج الوطني. ومن المتعارف عليه أن الإيرادات النفطية تشكل ما يفوق نسبة 95% من الصادرات حيث أن هذه الأخيرة تربطها علاقة طردية بأسعار النفط فهي تتأثر بها ارتفاعا وانخفاضا.

إذن أغلب الصادرات الجزائرية هي عبارة عن صادرات من المحروقات وهو ما يمكن توضيحه في الجدول التالي:

الجدول (4-3): علاقة أسعار البترول بالصادرات في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	أسعار البترول	صادرات المحروقات	مجموع الصادرات	نسبة صادرات المحروقات%
2010	80.2	56143	57762	97.20
2011	112.9	71662	73802	97.10
2012	111	70571.40	72620	97.18
2013	109.5	63662	65823	96.72
2014	100.2	58362	61172	95.41
2015	53.07	33081	35138	94.15
2016	45.0	27917	29698	94
2017	53.01	33203	35138	94.51
2018	71.5	38897	41115	94.61
2019	64.49	33244	35312	94.14
2020	26.31	20016	21925	91.29

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- التقارير السنوية التطور الاقتصادي والنقدي، بنك الجزائر، أعداد مختلفة
- النشرات الثلاثية لبنك الجزائر أعداد مختلفة على الموقع:

.www.bank-of algeria.dz/html/bulletin-statistique-AR-htm

من خلال الجدول رقم (4-3) نلاحظ أن هيكل الصادرات الجزائرية يرتكز على سلعة واحدة تتمثل في صادرات المحروقات التي تمثل الحصة الأكبر بمتوسط 94 من إجمالي الصادرات، حيث سجلت أعلى قيمة لسعر البترول في الفترة المدروسة خلال سنة 2011 بسعر قدره 112.9 دولار للبرميل ثم عادت فالانخفاض تدريجا لتصل إلى 26.31 دولار للبرميل سنة 2020 وهو أدنى سعر سجل خلال فترة الدراسة.

أما فيما يتعلق بالصادرات ٱلإجمالية فإن قيمتها مرتبطة ارتباطا وثيقا بصادرات المحروقات والمتعلقة بدورها بالزيادة أو بالانخفاض في أسعار البترول خلال هذه الفترة.حيث انتقلت حصيلة الصادرات الإجمالية من 57.7 مليار دولار سنة 2010 إلى 73.8 مليار دولار سنة 2012 بسبب ارتفاع أسعار النفط، ليعود مجموع الصادرات الإجمالية في الانخفاض مرة أخرى إلى أن وصل إلى 21.9 مليار دولار سنة 2020 وذلك بسبب انخفاض صادرات المحروقات لأدنى مستوياتها في ذات السنة لتصل إلى 20 مليار دولار وذلك راجع لانخفاض أسعار البترول أسعار البترول إلى 26.31 دولار للبرميل في نفس السنة.

ثانيا- أثر تقلبات أسعار البترول على الواردات

الجدول (5-3): علاقة أسعار البترول بالواردات في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)،

الوحدة مليار دينار

السنوات	أسعار البترول	الواردات من المحروقات	إجمالي الواردات	نسبة واردات المحروقات
2010	80.2	945	40212	2.35

2.46	47300	1164	112.9	2011
9.84	50376	4955	111	2012
7.93	54903	4356	109.5	2013
4.89	58330	2851	100.2	2014
4.26	52649	2247	53.07	2015
2.49	49436	1234	45.0	2016
3.87	48980	1899	53.01	2017
2.01	48573	977	71.5	2018
3.07	44632	1369	64.49	2019
2.50	35547	890	26.31	2020

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- التقارير السنوية التطور الاقتصادي والنقدي، بنك الجزائر، أعداد مختلفة
- النشرات الثلاثية لبنك الجزائر أعداد مختلفة على الموقع:

.www.bank-of algeria.dz/html/bulletin-statistique-AR-htm

من الجدول أعلاه يتبن أنه خلال فترة الدراسة (2010-2020) نلاحظ ارتفاع تدريجي في أسعار البترول في الفترة مابين 2010 إلى غاية 2014 حيث بلغت هذه الأخيرة ذروتها في سنة 2013 بقيمة قدرها 109.5 دولار للبرميل، ثم نلاحظ أنها أخذت في الانخفاض تدريجيا حتى بلغت 26.31 دولار للبرميل في سنة 2020. ومن جهة أخرى نلاحظ أن إجمالي الواردات عرف تزايدا مستمرا خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2014 حيث بلغت اكبر قيمة لها ب 58330 مليار دينار سنة 2014 ثم بدأت في الإنخفاض تدريجيا حتى وصلت إلى 35547 مليار دينار سنة وهي أصغر قيمة سجلت خلال فترة الدراسة، ومن هنا نستنتج وجود علاقة طردية بين أسعار البترول وإجمالي الواردات حيث كلما ارتفعت أسعار البترول ارتفعت معها الواردات.

المبحث الثاني: استخدام الإيرادات النفطية في الاقتصاد الجزائري لتحقيق التنوع الاقتصادي

إن الجزائر باعتبارها دولة ريعية تعتمد في إيراداتها على البترول والذي يمثل مايفوق 94% من إيراداتها تسعى قدر الإمكان لتوظيف جزء من عوائد هذا المصدر لتنويع اقتصادياتها و ترقية باقي القطاعات الاقتصادية من أجل إيجاد مصادر أخرى لتنويع إيراداتها.

المطلب الأول: استخدام الإيرادات النفطية في تغيير الهيكل الإنتاجي (الفلاحي والصناعي)

أولا: استخدام الإيرادات النفطية في القطاع الفلاحي:

تتمثل أهمية العوائد النفطية في القطاع الفلاحي من خلال التطور الذي حصل في هذا القطاع، نتيجة الجهود الجبارة التي تقوم بها الدولة للنهوض بهذا القطاع بعد المعانات التي عاشها خلال مرحلة التسعينات، وهذا عن طريق تمويله بأموال كبيرة كان للعوائد النفطية الفضل الكبير في الظفر بها، بحيث كان نصيب القطاع الفلاحي حاضرا في كل برامج الإنعاش الاقتصادي التي انتهجتها الجزائر منذ سنة2001 والى غاية 2014.

فلقد قدر المبلغ المخصص لهذا القطاع في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 مبلغ 65.4 مليار دج، ويعود إلى أن القطاع قد استفاد من برنامج خاص ابتداء من سنة 2000، البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (panda) وهو برنامج مستقل عن برنامج الإنعاش الاقتصادي، وبالتالي فان المبلغ المخصص لهذا القطاع ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي يعتبر بمثابة دعم للبرنامج السابق، أما المبلغ الذي خصص للقطاع في البرنامج التكميلي لدعم النمو هو 312 مليار دج، ليخصص له مبلغ 1000 مليار دج ضمن المخطط الخماسي الثاني (2010-2014).

ومن هنا نلاحظ أن المبلغ الذي خصص للقطاع الفلاحي خلال الفترة الممتدة من 2001 - 2014، بلغ ماقيمته 1337.5 مليار دج، وهذا في شكل إعانات وقروض تم منحها للفلاحين من أجل محاولة إخراج هذا القطاع من حالة التخلف التي كانت يعيشها، وهذا بسبب نقص التمويل المالي المقدم إليه نتيجة الأزمة الاقتصادية التي أصابت الجزائر، والتي كان من أسبابها انخفاض أسعار النفط ومنه انخفاض في العوائد المالية المحققة للدولة، وبهذا نلاحظ أن للعوائد النفطية أهمية كبيرة في القطاع الفلاحي. وهذا ماسنقوم بتوضيحه في الجدول التالي:

الجدول رقم (3- 6): تطور القطاع الفلاحي ونسبة مساهمته فالناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2020-2010)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	القطاع الفلاحي	قطاع المحروقات	الناتج الداخلي الإجمالي	نسبة مساهمة الفلاحة في الناتج الداخلي الإجمالي
2010	1015.3	4180.4	12034.5	8.4
2011	1183.2	5242.1	14519.8	8.7
2012	1421.7	5208.4	15843.0	9.0
2013	1640.0	4968.0	16643.8	9.9
2014	1771.5	4657.8	17242.5	10.3
2015	1935.1	3134.2	16712.7	11.6
2016	2140.3	3025.6	17514.6	12.2
2017	2219.1	3699.7	18876.2	11.8
2018	2427	4547.8	20259	12
2019	2429.4	3910.1	20284.2	12
2020	2598.5	2575.1	18383.8	14.1

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

- النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر

- التقرير السنوي لبنك الجزائر أعداد مختلفة على الموقع:

www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm

الشكل رقم (3- 4): علاقة القطاع الفلاحي بإيرادات قطاع المحروقات

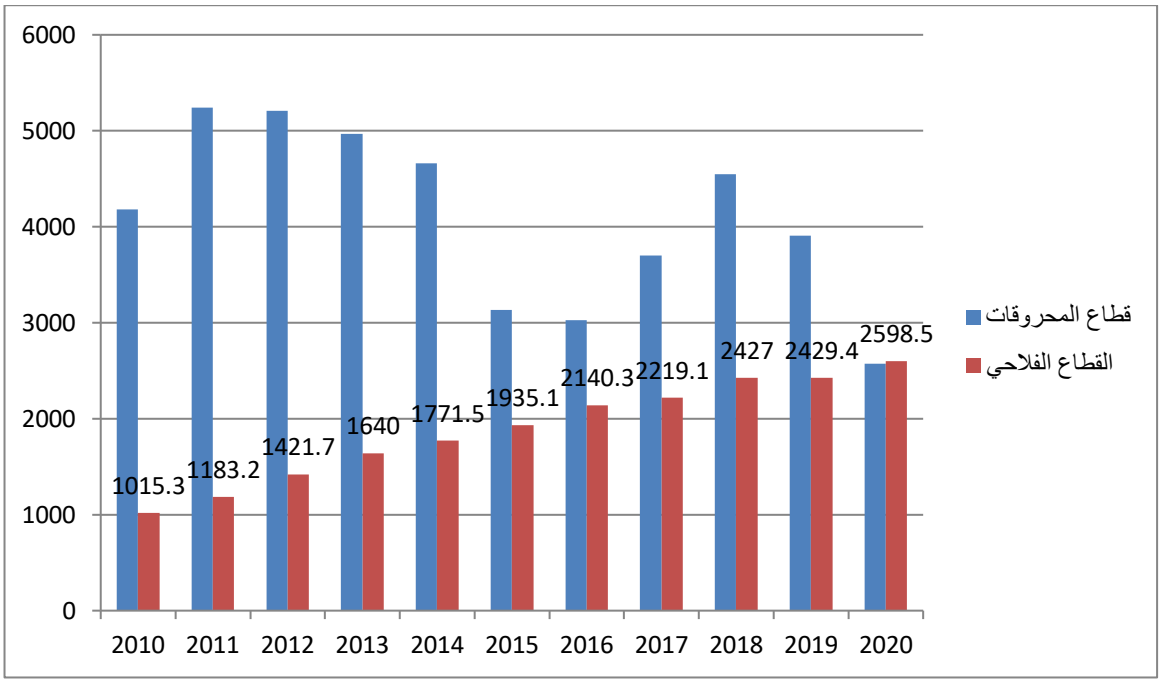

المصدر: من انجاز الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3- 6)

من الجدول (3-6) أعلاه نلاحظ أن القطاع الفلاحي في تزايد مستمر طول فترة الدراسة 2010-2020، حيث كانت قيمته 1015.3 مليار دج خلال سنة 2010 حيث ارتفعت تدريجيا حتى وصلت لأقصى قيمة لها والتي تقدر بـ 2598.5 مليار دج سنة 2020، حيث كانت مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الإجمالي جد مرضية وذلك راجع لسياسة الدولة في الاهتمام بالقطاع الفلاحي نظرا لأهميته الكبيرة ونظرا لطبيعة الجغرافية والمناخية التي تتميز بها الجزائر، ومن أجل ذلك قامت الدولة الجزائرية بتخصيص جزء كبير من إيراداتها لتدعيم القطاع الفلاحي والنهوض به وحيث أن أغلب هذه الإيرادات هي إيرادات ناجمة عن قطاع المحروقات ذلك أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على الجباية البترولية بنسبة تفوق 94%، والشكل (3-4) يبين العلاقة بين القطاع الفلاحي وإيرادات قطاع المحروقات حيث نلاحظ أنه كلما كانت الإيرادات النفطية كبيرة تكون مردودية القطاع الفلاحي كبيرة وذلك راجع لتمويل القطاع الفلاحي من إيرادات الجباية البترولية.

ثانيا: استخدام الإيرادات النفطية في القطاع الصناعي:

يعتبر القطاع الصناعي من القطاعات الاقتصادية الحساسة لأي دولة كانت، هذا ما دفع بالسلطات العمومية إلى رصد مبالغ معتبرة من أجل إنعاش هذا القطاع، إذ بلغ المبلغ المخصص لهذا القطاع خلال الفترة الممتدة من 2005-2012 ما قيمته 2018 مليار دج، إلا أن نسبة نموه تبقى متدنية مقارنة مع باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، مما يبين عدم تجاوب القطاع مع السياسة التي رصدت من أجله، إلا أنه ومع سنة 2012 نجد أن الصناعة المعملية قد حققت انتعاشا

جيدا من شأنه أن يساعد في الشروع في سيرورة إعادة تصنيع إن عممت على جميع فروع هذه الصناعة.

والجدول التالي يبين لنا تطور القطاع الصناعي خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2020 بالمقارنة مع تطور قطاع المحروقات.

الجدول(3-7): تطور القطاع الصناعي ونسبة مساهمته فالناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	القطاع الصناعي	قطاع المحروقات	الناتج الداخلي الإجمالي
2010	617.4	4180.4	12034.5
2011	663.8	5242.1	14519.8
2012	728.6	5208.4	15843.0
2013	771.8	4968.0	16643.8
2014	837.7	4657.8	17242.5
2015	919.4	3134.2	16712.7
2016	979.3	3025 .6	17514.6
2017	1044.9	3699.7	18876.2
2018	1128.0	4547.8	20259
2019	1198.5	3910.1	20284.2
2020	1153.5	2575.1	18383.8

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر التقرير السنوي لبنك الجزائر أعداد مختلفة على الموقع:

www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm

الشكل (3- 5): مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة (2010-2020)

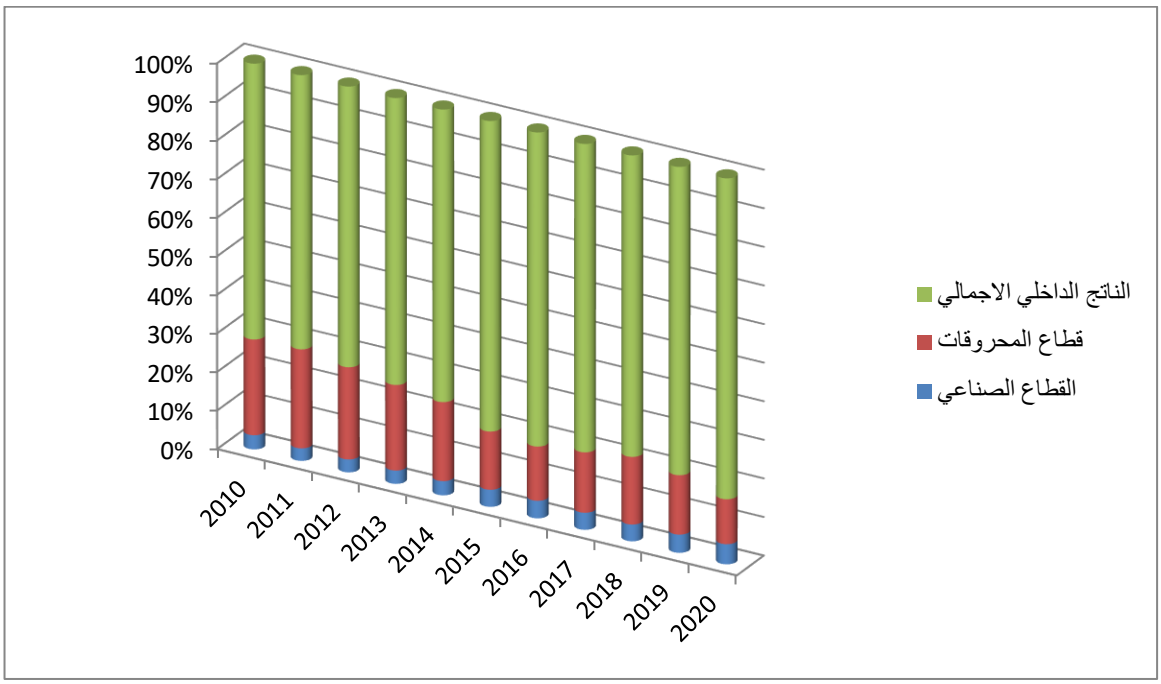

المصدر: من انجاز الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3- 7)

من الجدول رقم (3-7) والشكل نلاحظ أن القطاع الصناعي نسبة مساهمته فالناتج الداخلي الإجمالي ضئيلة إذا ماقورنت بنسبة مساهمة قطاع المحروقات في ذلك،

المطلب الثاني: استخدام الإيرادات النفطية في تمويل الاستثمارات العمومية

يمكن ملاحظة المكانة التي يحتلها قطاع المحروقات في الجزائر من خلال تأثيرها على العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، في هذا الإطار فإن التغيرات والتطورات التي تحدث في الأسواق الدولية تنعكس بشكل مباشر على قدرة الدولة على تمويل نفقاتها العامة وبالأخص الاستثمارية منها، من هنا سوف نقوم بتوضيح انعكاسات التقلبات في أسعار المحروقات على الإنفاق الاستثماري العام في الجزائر، وذلك في الفترة الممتدة من سنة 2013 إلى سنة 2016. حيث عرفت هذه الفترة تراجع في الإيرادات العامة نتيجة انخفاض أسعار المحروقات مما أدى إلى إعادة النظر في سياسة الإنفاق الاستثماري ضمن البرامج التنموية الخماسية.

- أثر انخفاض أسعار البترول على الإنفاق الاستثماري العام في الجزائر

لقد أدى انخفاض أسعار المحروقات إلى تراجع ملحوظ في الإيرادات العامة للدولة، هذا الوضع لم ينعكس بشكل مباشر في المدى القصير على حجم الإنفاق الاستثماري، ويرجع ذلك إلى اللجوء إلى استخدام الاحتياطات الموجودة في صندوق ضبط الموارد واحتياطات الصرف لتغطية العجز الموازني الناتج عن تراجع الإيرادات. ويمكن توضيح واقع الإيرادات والنفقات العامة الاستثمارية خلال الفترة الممتدة من سنة 2013 إلى 2016 فيما يلي:

أولا: أثر تراجع الإيرادات العامة للميزانية على حجم الإنفاق الاستثماري

نظرا لكون البترول أهم مورد بالنسبة للاقتصاد الجزائري، فالدولة تستخدم العائدات البترولية في تمويل وتغطية مختلف النشاطات، والجدول التالي يوضح العلاقة بين الإيرادات الإجمالية للدولة وانخفاض أسعار البترول وأيضا علاقتها بحجم الإنفاق الاستثماري.

الجدول رقم (3-8): تراجع الإيرادات العامة للميزانية في ظل انخفاض أسعار البترول (2016-2013)

السنوات	2013	2014	2015	2016
الايرادات الاجمالية (مليار دينار)	5957.5	5738.4	5103.1	4747.4
أسعار البترول (دولار للبرميل)	108.97	100.23	53.06	45

المصدر: - معطيات السنوات من 2013-2015، تقرير بنك الجزائر 2015

-المجلس الشعبي الوطني (لجنة المالية)، بيانات تقديرية من التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية لسنة2016

-بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 37، مارس 2017 على الموقع

http:// www.bank-of-algeria.dz

من خلال الجدول السابق رقم (3-8) نلاحظ أنه عند انخفاض أسعار البترول يقابلها انخفاض في الإيرادات الإجمالية للدولة، وبالتالي وجود علاقة طردية بين أسعار البترول والإيرادات وهذا تحصيل حاصل على أساس أن هيكل إيرادات الميزانية العامة للدولة في الجزائر يعتمد بالدرجة الأولى على الإيرادات من الجباية البترولية.

أما بالنسبة لعلاقة الإيرادات العامة بحجم الإنفاق الاستثماري، ومن خلال البيانات الواردة بالجدول التالي رقم (3-9) نلاحظ أن هناك ارتفاع في حجم الإنفاق الاستثماري من سنة 2013 إلى غاية سنة 2015 حيث كانت على التوالي 1892.6 مليار دينار، 3885.8 مليار دينار وذلك

بسبب التمويل من خلال احتياطي الصرف. أما بالنسبة لسنة 2016 نلاحظ انخفاض في حجم الإنفاق الاستثماري وهذا راجع لتقليص الإنتاج البترولي وإتباع سياسة التقشف لميزانية الدولة لسنة 2016 وأيضا بسبب الانخفاض الكبير والمتواصل في إجمالي الإيرادات العامة والذي سببه الانخفاض في أسعار البترول.

الجدول رقم(9-3): أثر تراجع الإيرادات العامة على حجم الإنفاق الاستثماري(2013-2016)

الوحدة: (مليار دينار)

السنوات	2013	2014	2015	2016
حجم الإنفاق الاستثماري	1892.6	2493.9	3885.8	3176.8
معدل الإنفاق الاستثماري%	31.42	35.73	43.87	66.91
الإيرادات الإجمالية	5957.5	5738.4	5103.1	4747.4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

-تقرير بنك الجزائري 2015

-المجلس الشعبي الوطني(لجنة المالية)، بيانات تقديرية من التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية لسنة 2016.

ثانيا: تطور نفقات الاستثمار خلال فترة انخفاض أسعار البترول

يعتبر كل من التغير في أسعار البترول واحتياطي الصرف العاملان الأساسيان اللذان يلعبان دور مركزي في تمويل الإنفاق العام (الاستثماري) للدولة وخاصة في السنوات الأخيرة، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(10-3): أثر التغير في أسعار البترول واحتياطي الصرف على تطور حجم الانفاق الاستثماري (2013-2016)

السنوات	2013	2014	2015	2016
حجم الإنفاق الاستثماري (مليار دج)	1892.6	2493.9	3885.8	3176.8
معدل الإنفاق الاستثماري%	31.42	35.73	43.87	41.05
أسعار البترول (دولار للبرميل)	108.97	100.23	53.06	450
احتياطي الصرف (مليار دج)	194.012	178.938	144.133	-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على

-تقرير بنك الجزائر 2015

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه على الرغم من أن أسعار البترول انخفضت إلا أن حجم الإنفاق الاستثماري ارتفع خلال الفترة 2013 إلى غاية 2015 وهذا راجع لأن المبالغ رصدت في برنامج توطيد النمو 2010-2014 والبرنامج الخماسي الحالي الممتد خلال الفترة 2015-2019، أيضا هذا الارتفاع راجع لأن تمويل الإنفاق الاستثماري كان يمول من خلال السحب من الموارد

المجمعة لدى صندوق ضبط الإيرادات واحتياطات الصرف، حيث يظهر ذلك من خلال الانخفاض المستمر في احتياطات الصرف.

أما في سنة 2016 نلاحظ انخفاض حجم الإنفاق الاستثماري نتيجة للانخفاض الكبير في أسعار البترول، فيما تم توجيه السحب من احتياطي الصرف للتكفل بالجانب الاجتماعي (الإنفاق العام يغلب عليه الطابع الاجتماعي الاستهلاكي).

المبحث الثالث: استخدام الإيرادات النفطية في صندوق ضبط الإيرادات

تعتبر مساهمة الإيرادات خارج نطاق المحروقات ضعيفة إذا ما قورنت بالإيرادات النفطية وهو ما جعل الدولة ترتكز عليها، وهذا يشكل خطرا على الاقتصاد الوطني بسبب تذبذب الأسعار العالمية للنفط وعدم استقرارها، وكي تتفادى الدولة النتائج السلبية التي يمكن أن تنجم عن تذبذب أسعار النفط قامت بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات سنة 2000.

المطلب الأول: ماهية صندوق ضبط الإيرادات

أولا: تعريف صندوق ضبط الإيرادات وأهدافه

لقد جاء إنشاء صندوق ضبط الإيرادات في سنة 2000 وهي السنة التي سجلت فيها الجزائر فوائض مالية معتبرة ناتجة عن الارتفاع القياسي لأسعار البترول في الأسواق العالمية، تأسس هذا الصندوق للعمل على امتصاص فائض إيرادات الجباية البترولية الذي يفوق تقديرات قانون المالية الذي تعده الحكومة خلال السنة، بالإضافة إلى كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق، وقد تأسس هذا الصندوق تحت عنوان "صندوق ضبط الموارد" بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي الذي صدر في 27 جوان 2000، وهو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة وبالضبط إلى حسابات التخصيص الخاص و التي تتميز بأنها مستقلة عن الميزانية العامة للدولة أي لا تخضع لقواعد ومبادئ إعداد وتنفيذ الميزانية العامة كما أنها لا تخضع لرقابة السلطات التشريعية.[1]

الأهداف الرئيسية لصندوق ضبط الإيرادات:

يهدف هذا الصندوق إلى تمويل عجز الميزانية العامة للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية، بالإضافة إلى مساهمته في تخفيض المديونية العمومية الداخلية والخارجية بالتنسيق مع البنك المركزي.

وقد أدخلت بعض التعديلات على الصندوق خلال سنتي 2004 و2005 حيث أضاف قانون المالية لسنة 2004 تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية لتكون مصدرا من مصادر تمويل الصندوق, بالإضافة إلى تعديل قانون المالية التكميلي لسنة 2006 للهدف الرئيسي للصندوق ليصبح تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري.

إن إدخال هذه التعديلات على أهداف صندوق ضبط الموارد سمحت بتغيير أهدافه لتشمل مواجهة أي عجز تعرفه الخزينة العمومية مهما كان سبب العجز، كما سمح هذا التعديل بتحديد

[1] - حاج قويدر عبد الهادي،**الاصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائر 1986-2009**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران،2012، ص ص 51،52

سقف لنفقات الصندوق وهو ما يؤكد رغبة الحكومة على جعل صندوق ضبط الموارد أداة مستدامة لتعديل وضبط الميزانية العامة للدولة على المدى البعيد.

إن سبب هذا التعديل هو أن الفوائض التي حققتها الجزائر منذ سنة 2000 قد شجعت الحكومة على تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة سميت بسياسة الإنعاش الاقتصادي، وهي سياسة كينزية تهدف إلى تحفيز النمو الاقتصادي عن طريق رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري.[1]

ثانيا : مبررات إنشاء صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر:

يمكن حصر أهم دوافع إنشاء صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر فيما يلي:

1- الدوافع الداخلية: ومن أهمها:

- تأثير تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات على النمو الاقتصادي: إن ارتفاع نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي والتي فاقت خلال الفترة 1996-2000 ما نسبته 29.68% وفي سنة 2000 نسبة 39.4% يؤكد الأهمية النسبية المتزايدة لهذا القطاع، وهو ما يجعل النمو الاقتصادي مرهون بمعدل نمو قطاع المحروقات والتقلبات الحاصلة في أسعاره وحجم استثماراته وإنتاجه.

- تأثير المحروقات على الموازنة العامة للدولة: تعتبر الجباية البترولية المورد الرئيسي لإيرادات الدولة، فقد فاقت مساهمة الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة الممتدة من سنة 1996 إلى غاية سنة 2000 نسبة 64% وسجلت أعلى نسبة لها في سنة 2000 قدرت بـ 76.86% وهو ما يؤكد تأثر وارتباط الموازنة العامة للدولة بشكل جد مباشر بالتقلبات الحاصلة في أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، وهو ما يجعل القدرة على الاستمرار في تمويل برامج التنمية الاقتصادية واستقرارها مرهونة بالتقلبات ارتفاعا وانخفاضا.

- تأثير قطاع المحروقات على ميزان المدفوعات: باعتبار أن الصادرات من المحروقات تشكل أكثر من 94% من إجمالي الصادرات الجزائرية، وهي المصدر الأساسي لتشكيل العملة الصعبة في الجزائر فان أي تغير في أداء قطاع المحروقات في الجزائر وأسعارها يؤثر مباشرة على توازن الميزان الجاري ومنه ميزان المدفوعات.[2]

2- الدوافع الخارجية: يمكن حصر الدوافع الخارجية في:

- تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية وعدم استقرارها: تتسم أسعار المنتجات الطاقوية بالتذبذب وعدم الاستقرار على مستوى الأسواق الدولية، نظرا لارتباطها بمجموعة من عوامل

[1] - بوفليح نبيل، العاطف عبد القادر، **فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر**، المؤتمر العالمي الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف أيام 8/7 أفريل 2008، ص6

[2] - فرحات عباس، سعود وسيلة، **حوكمة الصناديق السيادية**، دراسة تجربية كل من النرويج والجزائر، مجلة الباحث الإقتصادي، العدد 4، ديسمبر 2015، ص 13.

العرض والطلب والعوامل الجيوسياسية، وهو ما يجعل الدول الريعية على غرار الجزائر متلقية لمختلف الصدمات الناتجة خاصة عن تراجع أسعارها. وأمام هذا الوضع وجدت الحكومة نفسها مضطرة إلى البحث عن آلية كفيلة بامتصاص الفوائض المالية النفطية المتراكمة في حالة ارتفاع أسعار المحروقات والاحتفاظ بها في شكل احتياطيات توجه لتغطية الصدمات السلبية الناتجة عن انخفاض الأسعار.

- رواج وانتشار ظاهرة إنشاء الصناديق السيادية في معظم الدول النفطية: لجأت الجزائر إلى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات كرد فعل على اتساع ظاهرة إنشاء صناديق الثروة السيادية في معظم الدول النفطية لاسيما دول الخليج العربي، كالإمارات العربية المتحدة وقطر والسعودية، الكويت، ونجاح الكثير منها في ضمان استدامة تمويل عملية التنمية الاقتصادية وتوفير مورد تمويلي مستدام يكفل حقوق الأجيال القادمة.[1]

ثالثا: مصادر تمويل صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر

يعد صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر من الحسابات الخاصة للخزينة العمومية وفقا لما ورد في المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000، الذي نص على فتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد. على أن يقيد في هذا الحساب في باب الإيرادات:[2]

- فوائض القيم الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية؛

- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بتسيير الصندوق.

وقد تم اعتماد تعديل الأسس والقواعد الخاصة بالصندوق، وذلك من خلال القانون رقم 03-22 المتضمن قانون المالية لسنة 2004، حيث نصت المادة 66 على تعديل المادة 10 المذكورة سالفا في جانب الإيرادات بإضافة تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية إضافة إلى مصادر الإيرادات السابقة.

[1] - فرحات عباس، سعود وسيلة، مرجع سابق الذكر، ص 14

[2] - المادة 10 من قانون رقم 2000.02 مؤرخ في 24 ربيع الأول 1421 الموافق ل 27 يونيو 2000، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000.

المطلب الثاني: استخدامات صندوق ضبط الإيرادات في الاقتصاد الجزائري

أولا: استخدامات صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العمومية في الجزائر

1- **مفهوم عجز الموازنة العمومية وأسبابه**: تعد الميزانية العمومية المرآة العاكسة لمختلف السياسات المالية والاقتصادية للدولة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهي عبارة عن تقدير مفصل ومعتمد من طرف السلطة التشريعية يقدر الإيرادات والنفقات النهائية للدولة خلال فترة زمنية لاحقة غالبا ما تمتد إلى سنة، ويعد عجز الموازنة العمومية من القضايا الجوهرية والمشاكل المالية التي أثارت اهتمام الباحثين في مختلف دول العالم في ظل تقلص المواد واتساع الحاجات. وهو يعبر عن قصور الإيرادات العامة المقدرة للدولة عن سداد النفقات المقدرة فهو عبارة عن رصيد موازني سالب تكون فيه نفقات الدولة أعلى من إيراداتها.

أهم الأسباب المؤدية إلى حدوث عجز في الموازنة العمومية: تتمثل فيما يلي:

- التوسع في دور الدولة للإنفاق العام وذلك من خلال زيادة متطلبات واحتياجات المواطنين.

- ضعف النمو الاقتصادي وتقلص مداخيل الدولة.

- ارتفاع الضرائب غير المباشرة خاصة، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار والذي ينتج عنه المطالبة برفع الأجور أي ضرورة تدعيم الدولة للأجور.

- ارتفاع الاقتطاعات على العائدات للعائلات يؤثر على القدرة الشرائية ومن ثم على ادخارهم، وبصفة عامة يمكن أن ندرج هذه الأسباب في سببين رئيسين هما زيادة الإنفاق الحكومي وتقلص الموارد العامة.[1]

2- مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تغطية عجز الموازنة العمومية في الجزائر

يعد صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر صندوقا داخليا وليس خارجيا على أساس أن الهدف الأساسي من إنشائه هو امتصاص فوائض الجباية البترولية وتحويلها إلى تمويل أي عجز داخلي يتوقع حدوثه في الميزانية العامة للدولة بسبب تراجع أسعار النفط، وقد جاء ذلك بعد إحداث تعديل على أهداف الصندوق التي اقتصرت حسب قانون المالية التكميلي لسنة 2000 على تخفيض المديونية العمومية الداخلية في حين أكد قانون المالية التكميلي لسنة 2006 على تحول الدور الرئيسي للصندوق إلى تمويل عجز الموازنة العمومية دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج.[2]

[1] - شبي عبد الرحيم، القدرة على استدامة تحمل العجز الموازني والدين العام، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010، ص 160

[2] - حسين بن طاهر، سهيلة بغتة، صندوق ضبط الموارد ودوره في ضبط الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2014/2000، مجلة الدراسات المالية والمحسبية والإدارية، العدد 3، جوان 2015، ص 20.

وبذلك يعتبر صندوق ضبط الإيرادات أداة حماية لإبقاء الموازنة في وضعية التوازن، لاسيما وان الجزائر تستعمل العجز الموازني كأداة من أدوات السياسة الميزانية من اجل تحقيق مختلف أهدافها التنموية ثم بعد ذلك تقوم بتغطية هذا العجز.

ويمكن توضيح أهم توظيفات صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر ومساهمته في تغطية عجز الموازنة العمومية من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (11-3): تطور توظيفات صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2000-2017.

السنة	موجودات الصندوق	سداد المديونية العمومية	تسبيقات لبنك الجزائر	رصيد الميزانية	العجز المغطى من طرف الصندوق	نسبة تغطية العجز
2000	453.24	221.1	0	-54.38	0	
2001	356	184.5	0	55.23	0	
2002	198.04	170.1	0	-42.5	0	
2003	476.09	156	0	-303.3	0	
2004	944.39	222.7	0	-349.7	0	
2005	2090.39	247.8	0	-1593.4	0	
2006	3640.7	618.1	0	-1735.8	91.53	5.27
2007	4669.8	314.5	608	-1567	532	33.96
2008	5503.7	465.4	0	-2516.8	758.2	30.13
2009	4680.8	0	0	-1150.2	364.3	31.67
2010	5634.2	0	0	-2022.9	791.9	39.15
2011	7696	0	0	-3007.8	1761	58.56
2012	7374.1	0	0	-3498.2	2283	65.27
2013	2493	0	0	-2240.2	2132	95.19
2014	7636	0	0	-3236.8	2966	91.62
2015	2634	0	0	-3103.7	2887	69.16
2016	1797.4	0	0	-2285.9	1804	73.56

المصدر: تقارير بنك الجزائر ووزارة المالية

نلاحظ من خلال الجدول أن معظم توظيفات صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر خلال الفترة 2000-2013 قد وزعت بطريقة تستهدف الحفاظ على التوازنات الداخلية والخارجية، حيث وجهت 49.83% من موجوداته إلى تمويل عجز الموازنة العمومية، و14.86% لتسديد جزء من الديون العمومية و3.4% في شكل تسبيقات لبنك الجزائر وقد شكلت هذه التوظيفات حوالي 68.19% من إجمالي موجوداته، علما أن توظيفاته خلال الفترة 2000-2005 اقتصرت على سداد المديونية العمومية وتسبيقات لبنك الجزائر فقط، وان تدخله لتمويل عجز الموازنة العمومية جاء بعد سنة 2006 بعد إحداث تعديل على أهدافه الرئيسية. بالمقابل اقتصرت استخدامات الصندوق في سنتي 2014 و2015 على تمويل عجز الموازنة العمومية فقط، حيث ساهم بتغطية 16.69% من عجز الموازنة لسنة 2015، وشكل تمويل عجز الموازنة حوالي 34.40% و44.06% من إجمالي موجوداته لسنتي 2014 و2015 على التوالي وهو ما أدى إلى تراجع الرصيد المتبقي في صندوق ضبط الإيرادات نظرا لتزايد حجم التحويلات الموجهة لتغطية عجز الموازنة العمومية الناتج عن تراجع أسعار النفط منذ النصف الثاني لسنة 2014، حيث تراجع رصيد الصندوق من 65.6% من إجمالي موجوداته في نهاية سنة 2014 إلى 55.94% في نهاية

سنة 2015. (يمثل الرصيد المتبقي في سنة 2014 حوالي 29.9% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وهو يشكل ادخار لتمويل نفقات التجهيز لمدة سنتين مقارنة بسنة 2012).[1]

3- مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الخزينة العمومية:

تعتبر الخزينة العمومية أهم منشاة مالية مكلفة بتسيير مالية الدولة، يقع على عاتقها عبء تسجيل العمليات المالية وذلك عن طريق تحصيل الموارد المالية وإنفاقها في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية، وهي بالتالي أداة لتنفيذ الميزانية العامة للدولة، من خلال تحصيل الإيرادات وتسديد النفقات العمومية، إضافة إلى عمليات أخرى ذات طابع خاص بالخزينة العمومية، والتي يتم تنفيذها عن طريق الحسابات الخاصة التي تقيد فيها عمليات الإيرادات وعمليات النفقات لمصالح الدولة التي تجريها تنفيذا لحكم قانون المالية، خارج الميزانية العامة للدولة.[2]

وفي الجزائر لم تلجا الدولة إلى استخدام موارد صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2005 في تمويل العجز الموازني، حيث تم استخدام الاقتراض الداخلي غير إنها بعد سنة 2006 أصبحت تعتمد على موارد الصندوق في تمويل العجز الموازني. حيث بدأت الاقتطاعات من صندوق ضبط الإيرادات لتمويل عجز الخزينة العمومية تزامنا مع التعديل الذي اجري على الصندوق في سنة 2006، وبذلك تم اقتطاع مبلغ 91.5 مليار دج لتمويل عجز سنة 2006 المقدر بـ 647.3 مليار دج (قدرت نسبة مساهمته في تغطية هذا العجز بـ 14%) وفي سنة 2007 بلغت قيمة الاقتطاعات 1454.3 مليار دج حولت إلى ثلاث جهات تمثلت في تمويل عجز الخزينة وتسديد تسبيقات بنك الجزائر وتخفيض الدين العمومي. وقدرت مساهمة الصندوق في تغطية عجز الخزينة العامة في سنة 2007 2008على التوالي ب 41% و55%.[3] وقد جاء ذلك تزامنا مع تزايد حجم النفقات العمومية الموجهة لتغطية وتمويل الاستثمارات العمومية المبرمجة في إطار البرامج الاستثمارية العمومية (برنامج دعم النمو الاقتصادي الأول 2005-2009).

ويمكن توضيح مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الخزينة خلال الفترة 2009-2017 من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم(12-3): مساهمة صندوق ضبط الايرادات في تمويل عجز الخزينة (2009-2017)

الوحدة: مليار دج	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	نهاية سبتمبر 2017
رصيد الإجمالي للخزينة	1113.7-	1496.4-	2395.4-	3281.1-	2205.9-	3186-	3172-	2343-	946.1-
إجمالي التمويل	1113.7	1496.4	2395.4	3281.1	2205.9	3186	3172	2343	946.1
التمويل البنكي	93.46	30.14			165.4-	18.67	152.54	232.63	68-
التمويل غير البنكي	655.25	674.33			241.11	204.08	136.6	64.58	206.6
اقتطاعات من صندوق ضبط الإيرادات	364.2	791.9	1761.5	2283.3	2132.4	2965.6	2886.5	1387.9	784.4
مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تغطية عجز الخزينة	32	52	73.66	69	50	54	90.1	59.23	83
صافي القروض الخارجية	0.7	0.053			2.177-	2.438-	3.326-	100.755	2.164-

المصدر: لطرش ذهبية ، كتاف شافية، فعالية صندوق ضبط الايرادات في تمويل عجز الموازنة العمومية خلال الفترة 2000-20017، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر،الوادي، الجزائر، المجلد 3، العدد 5، جوان 2018، ص35.

يلاحظ من خلال الجدول استمرار العجز المسجل في الخزينة العمومية من سنة 2009 إلى غاية نهاية سبتمبر 2017 حيث انتقل العجز من 4. 1496 مليار دج سنة 2010 إلى أكثر من 3172 مليار دج سنة 2015 وتراجع إلى 2343 مليار دج سنة 2016، وذلك بسبب التوسع في فتح الحسابات الخاصة خاصة حسابات التخصيص الخاص والتوسع في النفقات العمومية. ويأتي جزء من هذا التمويل عن طريق التمويل البنكي والتمويل غير البنكي الذي شكل في نهاية سنة 2016 حوالي 40% من إجمالي عجز الخزينة لهذه السنة، كما يلاحظ من خلال الجدول تطور حجم الاقتطاعات من صندوق ضبط الإيرادات الموجهة لتمويل عجز الخزينة العمومية والتي انتقلت من 364.2 مليار دج سنة 2009 إلى 791.9 مليار دج سنة 2010 وتساهم بنسبة 52% في تغطية عجز الخزينة العمومية. من جهة أخرى يسجل ارتفاع نسبة مساهمة الصندوق في تمويل عجز الخزينة العمومية والذي تجاوز 70% سنتي 2011 و2012 وذلك راجع إلى ارتفاع حجم النفقات العمومية المتمثلة في زيادة الإنفاق الرأسمالي والاستثمارات القاعدية وارتفاع فاتورة الواردات والمبرمجة في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي الثاني (2010-2014) المتزامن مع الارتفاع الحاصل في أسعار المحروقات في الأسواق الدولية والذي تجاوز 140 دولار للبرميل في النصف الأول من سنة 2014، والذي لم يصاحبه تعديل ورفع للسعر المرجعي لإعداد الموازنة المقدر بـ 37 دولار للبرميل، وهو ما ساهم في رفع نسبة عجز الموازنة وبالتالي زيادة نسبة التحويلات لسد هذا العجز.[1] ثم ارتفعت إلى 2965.6 مليار دج سنة 2014 تساهم في تمويل وتغطية عجز الخزينة بنسبة 54%. كما تشير معطيات الجدول إلى ارتفاع نسبة مساهمة اقتطاعات الصندوق في تمويل عجز الخزينة لسنة 2015 والتي قدرت بـ 90% بسبب الانخفاض الحاصل في أسعار المحروقات التي قدرت بالمتوسط بـ 45 دولار للبرميل بعد أن بلغت متوسط 96.2 دولار للبرميل سنة 2014. وارجع عجز سنة 2015 أساسا إلى ارتفاع النفقات العامة إلى

[1] - شليحي الطاهر، **الميزانية العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار البترول** –حالة الجزائر 2016/2000، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية، العدد 4، ص 43.

حوالي 7746 مليار دج في حين عرفت الإيرادات العامة زيادة بحوالي 12.33% مقارنة بسنة 2014.[1]

مع العلم أن قانون المالية التكميلي لسنة 2015 قد جاء بأحكام تهدف إلى مواجهة تداعيات الانخفاض الحاصل في أسعار المحروقات باعتماد سياسة تقشفية قائمة على إيقاف بعض المشاريع المبرمجة ومحاولة توسيع الإيرادات العامة خارج الجباية البترولية لتقليص عجز الموازنة. أما في سنة 2016 فسجل انخفاض عجز الخزينة الذي قدر بـ 2343 مليار دج مقارنة بعجز سنة 2015 المقدر بـ 3172 مليار دج ويرجع ذلك إلى ارتفاع الإيرادات العامة خاصة الإيرادات العادية باعتبار أن الجباية البترولية قد سجلت تراجعا وانخفاض بـ 8.42% سنة 2016 لتصل إلى 1982 مليار دج. وهو ما أدى إلى انخفاض حصة الجباية البترولية في الإيرادات العامة إلى حوالي 35.44%مقارنة بالإيرادات العادية التي ارتفعت كنتيجة منطقية للإجراءات المعتمدة من طرف الدولة لتوسيع الوعاء الضريبي وتقليص حجم النفقات العمومية بنسبة 9.15% مقارنة بنفقات سنة 2015. حيث تراجعت نفقات التسيير بنسبة 3.3% أي ما يعادل 164.9مليار دج وانخفضت نفقات التجهيز بنسبة 16% مقارنة بتقديرات قانون المالية لسنة 2015 لتبلغ 3176.8 مليار دج.[2]

ونتيجة لتقلص حجم العجز انخفضت نسبة التحويلات من صندوق ضبط الإيرادات الذي تآكلت احتياطاته بشكل كبير إلى 1387.9 مليار دج فقط ساهمت في تغطية العجز بنسبة 59.23 %.

وبالرغم من تآكل احتياطيات صندوق ضبط الإيرادات إلا انه ساهم في تمويل عجز الخزينة خلال التسع الأشهر الأولى من سنة 2017 بحوالي 4.784 مليار دج أي ما يمثل 83% من إجمالي عجز الخزينة خلال هذه الفترة المقدر بـ 946.1 مليار دج. بينما تمت تغطية 206.6 مليار دج من العجز من خلال تمويلات غير بنكية، أي من التمويلات المحصلة عبر السندات البنكية التي أقرتها الحكومة لمواجهة نقص السيولة سنة 2016.

ثانيا- استخدام صندوق ضبط الإيرادات في التسديد المسبق للمديونية الخارجية

عانى الاقتصاد الجزائري من أزمة المديونية الخارجية وذلك بعد انهيار أسعار البترول سنة 1986 وانخفاض قيمة الدولار أمام العملات الأجنبية الأخرى الأمر الذي وضع الدولة أمام ضرورة ملحة لإيجاد حلول محققة لهذه المعضلة حيث وجدت الجزائر نفسها مضطرة لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي تحت رعاية صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، وهو ما يعني خضوع الجزائر لوصايا المؤسسات المالية الدولية، وذلك نتيجة للشروط المرتبطة بجدولة الديون.

[1] - شليحي الطاهر، مرجع سابق، ص 42.

[2] - http://ww.eco-algeria.com/content/2017 تم الإطلاع بتاريخ: 2022/05/03، على الساعة 16:55.

غير أنه وفي بداية الألفية الثانية بدأت الجزائر في تحقيق بعض التوازنات المالية الداخلية والخارجية بفضل الإصلاحات المتبعة واستمرار ارتفاع أسعار النفط التي وصلت إلى مستويات قياسية في سنة 2008 بـ سعر قدره 147 دولار للبرميل الشيء الذي سمح بتكوين فوائض بترولية قياسية قدرت في سنة 2009 بسعر قدره 147.22 دولار للبرميل، وللاستفادة من مثل هكذا أوضاع فإن الجزائر وضعت أولوية تسديد الديون الخارجية منذ سنة 2004 من بين أولويات الاقتصاد، بالإضافة إلى تسديد الديون التي بلغت أجال استحقاقها، حيث كان حجم المديونية في نهاية سنة 2003 في حدود 23.4 مليار دولار منها 12.2 مليار دولار تمت إعادة جدولتها مع نادي باريس ولندن، حيث استطاعت مابين 2004-2005 تسديد مبلغ 3.3 مليار دولار وقد تسارعت وتيرة تسديد الدين المسبق سنة 2006 عندما وقعت الجزائر مجموعة من الاتفاقيات سمحت لها بتخفيض ديونها الخارجية. [1]

إن قرار التسديد المسبق للديون الخارجية الذي تقدمت به الحكومة إلى نادي باريس في 22 مارس 2006 للسماح لها بتسديد ديونها اتجاه دول هذا النادي والبالغة 7.9 مليار دولار مسبقا والتي كان من المفروض أن تنتهي سنة 2011، وكانت الحكومة قد خصصت لهذا الغرض من فوائض صندوق ضبط الإيرادات مبلغ 618 مليار دج سنة 2006، ومبلغ 922 مليار دج سنة 2007، وبالرغم من أن المفاوضات كانت صعبة نتيجة تأخر قبول بعض الأطراف هذا الإجراء الذي تسبب للبعض منهم في خسائر مالية، غير أن إصرار السلطات الجزائرية على إنجاح المفاوضات ساهم في إنجاح العملية حيث تم إبرام الاتفاق مع النادي في 10 ماي 2006. من جهة أخرى وقعت الجزائر مع روسيا اتفاقا لمسح ديونها المقدرة بـ 7.4 مليار دولار مقابل شراء الجزائر لتجهيزات روسية مختلفة. والجدول الموالي يوضح عملية التسديد المسبق للديون الخارجية للجزائر سنة 2006.

الجدول رقم (13-3): مبالغ المديونية المسددة مسبقا لدول نادي باريس

الدول	المبالغ المسددة	الدول	المبالغ المسددة
إيطاليا	1.7 مليار دولار	**بريطانيا**	202 مليون دولار
فرنسا	1.6 مليار دولار	**السويد**	66 مليون دولار
الولايات المتحدة الأمريكية	1.2 مليار دولار	**سويسرا**	54.3 مليون دولار
ألمانيا	763 مليون دولار	**الدنمارك**	45 مليون دولار
اسبانيا	690 مليون دولار	**هولندا**	20 مليون دولار
اليابان	455مليون دولار	**البرتغال**	15.6 مليون دولار
النمسا	396 مليون دولار	**النرويج**	11.8 مليون دولار
كندا	255 مليون دولار	**فنلندا**	

[1] - عيساني العارم، **دور صندوق ضبط الإيرادات في الحد من المديونية الخارجية في الجزائري خلال الفترة 2015/2000**، مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية، العدد 3، مارس 2018، ص ص، 5-6.

بلجيكا	255 مليون دولار		

المصدر: من تجميع الطالبتين من مصادر مختلفة

من خلال الجدول (3- 13) يتضح أن الجزائر قد خففت إلى حد كبير من حجم مديونيتها الخارجية التي شكلت عبء كبير على الاقتصاد الوطني بحيث تم تسديد ما قيمته 117.9 مليار دولار على مدار 20 سنة (1985-2005) منها 84 مليار دولار تمثل فوائد للديون، وبهذه الخطوة خفضت الجزائر من إجمالي ديونها الخارجية المتوسطة والطويلة التي تراجعت من 21.4 مليار سنة 2004 إلى 5 مليار سنة 2007 أي 3.6% من الناتج الداخلي الخام مقابل 25.2% سنة 2004، إلى جانب ذلك أبرمت الحكومة اتفاقات أخرى مع نادي لندن سنة 2006 لتسديد ما قيمته 800 مليون دولار وهي ديون تجاه البنوك الخاصة، مع العلم انه في السياق ذاته تم تحويل جزء من الديون إلى استثمارات.

الشكل رقم (3- 6): تطور حجم المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة(2002-2009)

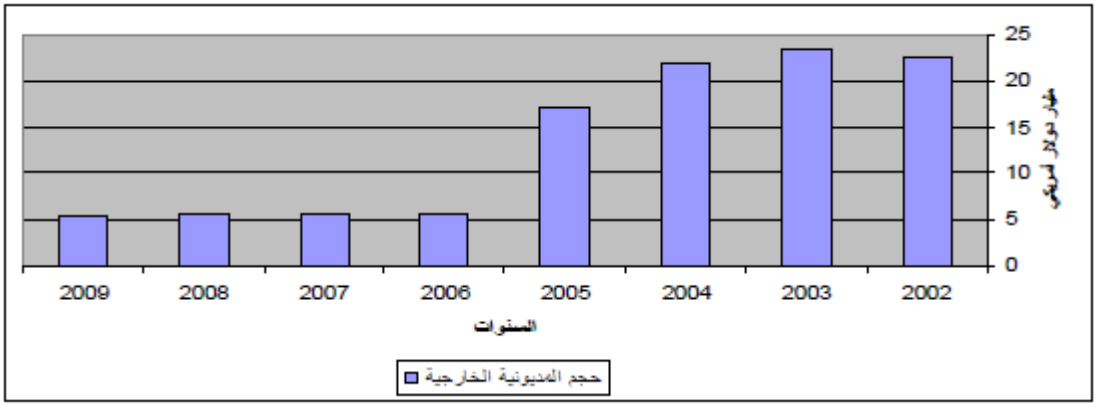

المصدر: النشرات الثلاثية لبنك الجزائر، ديسمبر 2008: سبتمبر 2010

من الشكل (3-6) نلاحظ أن حجم المديونية الخارجية كان يفوق 20 مليار دولار في سنة 2002 وبقي حجمها مرتفع جدا في سنة 2005 (يتخطى 16 مليار دولار) لكنه انخفض في سنة 2006 إلى ما يقارب 7 مليار دولار وذلك راجع للسياسة المنتهجة من قبل السلطات الجزائرية للتسديد المسبق لديونها الخارجية والفائض المحقق نتيجة الارتفاع الكبير وغير المتوقع لعوائد الصادرات النفطية.

المطلب الثالث: تقييم أداء عمل صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر

أولا- تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر

يوضح الجدول الموالي تطور أرصدة الصندوق قبل الاقتطاعات التي تستعملها الدولة لتسديد الديون، أو إعادة توازن الميزانية أو تغطية العجز في الخزينة والمنصوص عليها في القوانين المتعلق بالصندوق، كما يبين أرصدة الصندوق بعد الاقتطاعات ونسب أرصدة الصندوق من الناتج المحلي الخام.

الجدول رقم (3- 14): تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر خلال الفترة (2000-2015**)**

السنة	موجودات الصندوق	سداد المديونية العمومية	تسبيقات لبنك الجزائر	رصيد الميزانة	العجز المغطى من طرف الصندوق	نسبة تغطية العجز%
2000	453.24	221.1	0	-54.38	0	
2001	356	184.5	0	55.23	0	
2002	198.04	170.1	0	-42.5	0	
2003	476.09	156	0	-303.3	0	
2004	944.39	222.7	0	-349.7	0	
2005	2090.5	247.8	0	-1593.4	0	
2006	3640.7	618.1	0	-1735.8	91.53	5.27
2007	4669.8	314.5	608	-1567	532	33.96
2008	5503.7	465.4	0	-2516.8	758.2	30.13
2009	4680.8	0	0	-1150.2	364.3	31.67
2010	5634.2	0	0	-2022.9	791.9	39.15
2011	7696	0	0	-3007.8	1761	58.56
2012	7374.1	0	0	-3498.2	2283	65.27
2013	7696	0	0	-2240.2	2132	95.19
2014	2493	0	0	-3236.8	2966	91.62
2015	2634	0	0	-3103.7	2887	69.16
2016	1797.4	0	0	-2285.9	1802	73.56

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير وزارة المالية وبنك الجزائر

نلاحظ أن متاحات الصندوق شهدت انخفاضا في سنة 2001 و2002 مقارنة بسنة 2000، ثم بدأت بالارتفاع من سنة 2003 بمبلغ 476.9 مليار دج حتى سنة 2012 بمبلغ قدره 7917 مليار دج ثم عادت للانخفاض سنة 2013 إلى غاية سنة 2015، حيث يعود سبب الانخفاض والارتفاع في متاحات الصندوق لارتباطها الشديد بالجباية البترولية بحيث أنها شهدت ارتفاعا في المراحل التي شهدت فيها فوائض الجباية البترولية ارتفاع وشهدت انخفاض في المراحل التي شهدت فيها فوائض الجباية البترولية انخفاضا هي الأخرى. تمثل نسبة رصيد صندوق ضبط الموارد نسبة مهمة من PIB بحيث تراوحت هذه النسبة من 24% إلى 43.3% كأقصى نسبة منذ إنشاء الصندوق، أما من سنة 2000 إلى 2003 كانت النسب منخفضة بحيث كانت نسبة رصيد 0.6% سنة 2002 كأدنى نسبة **له.**

ثانيا- مقارنة تجربة النرويج في استخدام صندوق ضبط الإيرادات مع تجربة الجزائر

إن تقييم تجربة صندوق ضبط الموارد في الجزائر لا يجب أن تتم بمعزل عن تجارب البلدان السباقة في هذا المجال باعتبار أن الجزائر لا يعتبر البلد الوحيد الذي يملك صندوق للنفط، ومن هنا فإن مقارنة تجربة الجزائر مع تجربة إحدى البلدان الرائدة في هذا المجال يمكن من استخلاص مزايا ونقائص التجربة الجزائرية.

تعد تجربة النرويج مع صناديق النفط من أكثر التجارب نجاحا من بين الدول التي استعملت هذه الصناديق حسب خبراء صندوق النقد الدولي مع العلم أن تأسيس صندوق النفط في النرويج تم خلال سنة 1990 سنة ويمكن تلخيص هذه التجربة عبر لنقاط التالية:

1- أهداف الصندوق: تتمثل في:

- الحفاظ على الثروة النفطية للمستقبل مع التوزيع العادل لها بين الأجيال.

- تحويل الثروة النفطية إلى أصول مالية خلال استثمارها في الأسواق المالية العالمية مع الأخذ بعين الاعتبار مبدأ: المخاطرة/العائد.

- حماية الموازنة العامة للدولة من التقلبات المفاجئة للمداخيل النفطية والحفاظ على توازنها على المدى البعيد.[1]

2- إيرادات الصندوق: تتمثل في:

- استقبال جميع مداخيل الثروة النفطية المحولة من طرف الحكومة.

- العوائد المحققة نتيجة الاستثمار قي القيم المنقولة عبر الأسواق المالية العالمية.

3- نفقات الصندوق: تتمثل في:

- تحويل جزء من المداخيل البترولية نحو الموازنة العامة للدولة (يتم تحويل نسبة 4% من المداخيل البترولية سنويا نحو الموازنة العامة).

- استثمار ماتبقى من موارد الصندوق في شكل أصول مالية خارج البلد.

4- دوافع استثمار أصول الصندوق في الخارج:

- الفصل بين صندوق النفط والموازنة العامة لتجنب التداخل الذي قد يحصل بينها وبين الصندوق من حيث الأهداف والوظائف.

[1] - بوفليح نبيل، لعاطف عبد القادر، فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، ليومي 8/7 أفريل ، 2008، ص 15.

- تجنب التأثيرات السلبية الناتجة عن ارتفاع المداخيل النفطية على الاقتصاد النرويجي والمتمثلة أساسا في ارتفاع سعر صرف العملة انخفاض تنافسية القطاعات الإنتاجية داخل وخارج الوطن ،توجه الموارد المالية نحو القطاع النفطي وهي التأثيرات المسماة بالمرض الهولندي.

- تحقيق أكبر عائد ممكن بالنظر لتنوع المحافظ المالية التي يمكن للحكومة الاستثمار فيها وتجنب انخفاض قيمة أصول الصندوق في حالة الاحتفاظ بها على شكل سيولة نقدية.

- إن الاستثمار في الأصول المالية يسمح للحكومة من الحصول على السيولة النقدية في اقل مدة ممكنة بالنظر لسرعة تحول هذه الأصول إلى سيولة نقدية.[1]

5- طريقة استثمار أصول الصندوق: إن استثمار أصول الصندوق في الخارج يتم على النحو التالي:

60% من أصول الصندوق يتم استثمارها في شكل سندات موزعة على النحو التالي:

- 35% في السوق المالي الأمريكي.
- 55% في الأسواق المالية الأوروبي.
- 10% في الأسواق لأسيا وأقيونيسيا.

40% من أصول الصندوق مستثمرة في شكل أسهم موزعة على النحو التالي:

- 50% في الأسواق المالية الأوروبية.
- 50% في السوق المالي الأمريكي.

إجمالا فإن أصول الصندوق مستثمرة على شكل أسهم وسندات في 27 دولة متقدمة منها 6 بلدان مصنفة ضمن الدول المصنعة حديثا تم إضافتها في سنة 2001 إلى قائمة الدول التي يستثمر فيها الصندوق، ولتجنب مخاطر استثمار أصول الصندوق في شكل أسهم تم تحديد نسبة 3% كحد أقصى لمساهمة الصندوق في رأسمال أي شركة كما حددت أجال السندات التي يمكن للصندوق أن يستثمر فيها بين3 و7 سنوات.[2]

6- الإشراف والرقابة على الصندوق: يمكن تمثيل الهيئات المشرفة على الصندوق في الجدول التالي:

الجدول رقم (15-3): الهيئات المشرفة على صندوق الثروة النرويجي

	وزارة المالية	**البنك المركزي النرويجي**
صفة الإشراف	**مالك الصندوق**	**مكلف بتسيير الصندوق**

[1] - بوفليح نبيل، لعاطف عبد القادر، مرجع سابق الذكر، ص 16.
[2] - بوفليح نبيل، لعاطف عبد القادر، مرجع سابق الذكر، ص 17

الوظائف	- التوزيع الاستراتيجي لأصول الصندوق وأماكن استثمارها حول العالم. - القيام بالتحليل المقارن. - تقييم فعالية تسيير البنك المركزي للصندوق بمساعدة منظمات استشارية مستقلة. - تقديم تقارير دورية للبرلمان النرويجي حول أداء الصندوق.	- العمل على تحقيق اكبر عائد ممكن من استثمار أصول الصندوق مع التقيد بالقواعد المحددة لهذا الاستثمار. - التحكم في المخاطر المصاحبة لاستثمار أصول الصندوق. - تقديم تقارير دورية حول الصندوق لوزارة المالية.

المصدر: Sigbjorn alte berg, le fonds du pétrole du gouvernement norvégien , banque centrale de Norvège , 26 juin 2003 , p:21 , cite : www-norges-bank.no.

فيما يخص الرقابة على الصندوق فبالإضافة إلى الرقابة الداخلية التي يخضع لها الصندوق على مستوى الهيئة المكلفة بالتسيير «البنك المركزي» والهيئة المالكة للصندوق «وزارة المالية» فإن الصندوق يخضع كذلك لرقابة صارمة من قبل البرلمان النرويجي من خلال التقارير الدورية المقدمة من طرف وزارة المالية للبرلمان الذي يعتبر الجهة الوحيدة المخول لها صلاحية تعديل القواعد المسيرة للصندوق كما أنه يمكن للحكومة التصرف في موارد الصندوق دون موافقة البرلمان ولإضفاء مزيد من الشفافية على تطور وضعية الصندوق فإن البنك المركزي بصفته مسير الصندوق ملزم على تقديم تقارير فصلية يتم عرضها للرأي العام عن طريق ندوات صحفية وفي الموقع الإلكتروني للبنك.

إن مقارنة تجربة صندوق ضبط الموارد في الجزائر مع تجربة النرويج الرائدة يمكننا من استخلاص عدة معوقات تحول دون تطوير كفاءة وفعالية الصندوق في الجزائر وهو ماسنتطرق له فيما يأتي.

ثالثا- نقاط ضعف صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر واقتراحات لتحسين أداءه:

من خلال تتبع التصنيفات المقدمة حول ترتيب صندوق ضبط الإيرادات في مؤشر لينابورغ ماديول للشفافية الصادر عن معهد الدولي لصناديق الثروة السيادية خلال الربع الأول من سنة 2017، وجد أن صندوق ضبط الإيرادات احتل المرتبة الأخيرة، وتذيل ترتيب الصناديق السيادية حسب هذا المؤشر،كما يبرزه الشكل الموالي:[1]

الشكل(7-3): تصنيف صندوق ضبط الإيرادات الجزائري حسب مؤشر linaburg

[1] -لطرش ذهبية ، كتاف شافية، فعالية صندوق ضبط الايرادات في تمويل عجز الموازنة العمومية خلال الفترة 2000-20017، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر،الوادي، الجزائر، المجلد 3، العدد 5، جوان 2018، ص 36

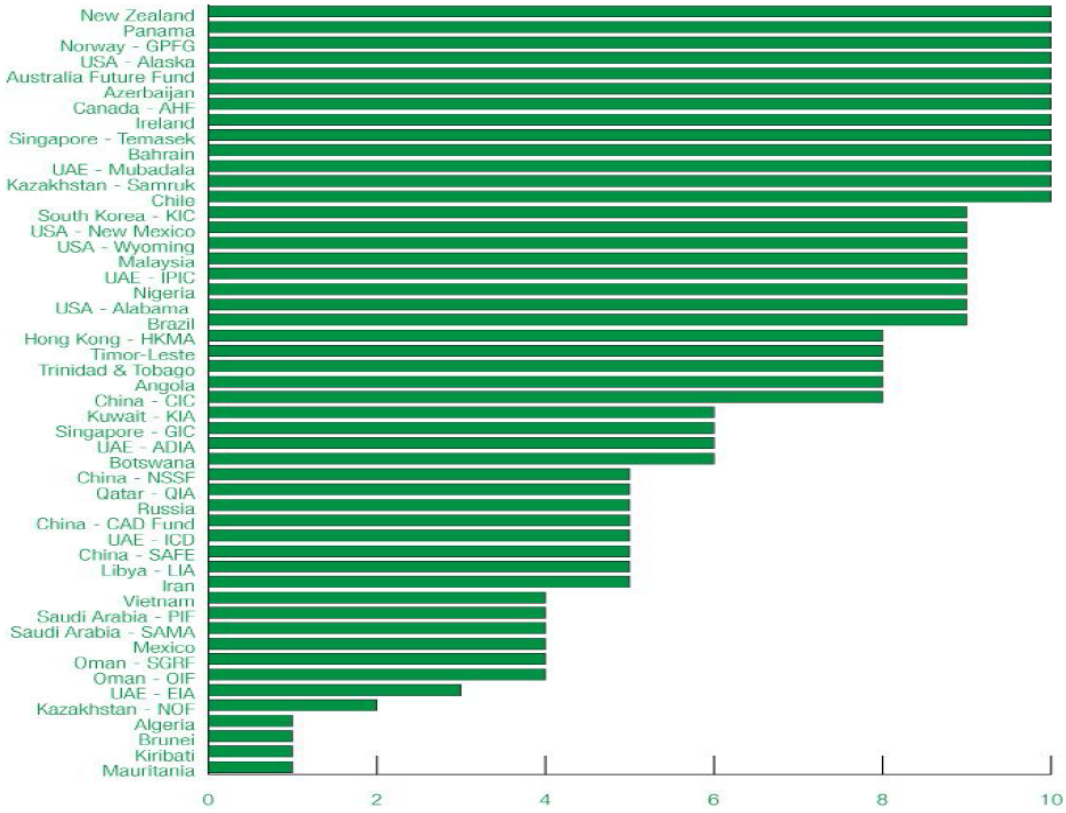

المصدر: http://www.swfinstitute.org/stqtistics-reseqrch/1st-quarter-2017-lmti

بالنظر إلى ترتيب صندوق ضبط الإيرادات حسب مؤشر لينابورغ مادويل للشفافية للربع الأول من سنة 2017، الذي تصدرت ترتيبه نيوزلندا يلاحظ أن صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر تحصل على نقطة واحدة من أصل عشر نقاط، وهو ما جعله يصنف في المرتبة الأخيرة إلى جانب كل من موريتانيا، كروباتي وبروناي. وذلك نظرا لغياب معظم معايير التصنيف المشترط توفرها في هذا المؤشر والمرتبطة بـ[1]:

1- توفر المعلومات حول هدف الصندوق، موارد الصندوق وهيكل الصندوق؛

2- توفر تقارير دورية وسنوية مستقلة حول أداء الصندوق؛

3- توفر معلومات حول أماكن استثمارات الصندوق ونسب المشاركة في الشركات؛

4- توفر معلومات حول القيمة الإجمالية لمحفظة الصندوق، العوائد المحققة والتعويضات الممنوحة للإطارات المشرفة على الصندوق؛

5- توفر معلومات حول المبادئ والمراجع المعتمدة من طرف الصندوق؛

6- توفر الصندوق على استراتيجيات استثمار وأهداف واضحة؛

[1] -لطرش ذهبية، كتاف شافية، مرجع سابق الذكر، ص 37

7- توفر معلومات حول فروع الصندوق و الاتصالات الخارجية للصندوق؛

8- توفر معلومات حول الهيئات الأجنبية المكلفة بإدارة استثمارات الصندوق؛

9- توفر الصندوق على موقع الكتروني؛

10- توفر الصندوق على وسائل الاتصال البريدية والالكترونية.

وبالنظر إلى تقييم صندوق ضبط الإيرادات حسب مؤشرات الحوكمة يلاحظ انه تكتنف نشاطه الكثير من نقاط الضعف يمكن إيجاز أهمها في النقاط التالية[1]:

- **هيكل الصندوق:** إن صندوق ضبط الموارد في شكله الحالي عبارة عن حساب من حسابات الخزينة العمومية وبالتالي فهو غير مستقل عن الموازنة العامة للدولة مما يؤدي إلى حدوث تداخل بين وظائف الصندوق والموازنة العامة الأمر الذي يقلل من فعالية الصندوق في ضبط الموازنة العامة خاصة خلال فترات ارتفاع إيرادات الجباية البترولية.

- **محدودية مجال عم الصندوق:** إن تركيز مجال عمل الصندوق على المستوى الداخلي واقتصار عمله الخارجي على سداد المديونية العمومية الخارجية يؤدي إلى وجود سيولة مالية معطلة في الصندوق وبالتالي حرمان الجزائر من عوائد معتبرة يمكن الحصول عليها في حالة استثمار أصول الصندوق في الأسواق المالية العالمية.

- **اقتصار موارد الصندوق على الإيرادات البترولية:** يعرض الصندوق لصدمات سلبية خطيرة في حالة انخفاض أسعار النفط إلى مستويات متدنية لفترات طويلة مما يعني أن صندوق ضبط الموارد في الجزائر غير مستقل عن تقلبات أسعار النفط وغير مستدام.

- **الإشراف على الصندوق: إن** إنفراد وزارة المالية بالإشراف على تسيير الصندوق يعني هيمنة الحكومة على الصندوق مما يؤدي إلى تدني كفاءة استغلال الصندوق بالنظر لهيمنة الاعتبارات السياسية على حساب الاعتبارات الاقتصادية في تسيير الصندوق.

- **عدم خضوع الصندوق للمساءلة والشفافية:** إن اعتبار صندوق ضبط الموارد حساب خاص من حسابات الخزينة العمومية يعني عدم خضوعه لرقابة البرلمان بالنظر إلى العمليات الخاصة بحسابات الخزينة العمومية تتم خارج الموازنة العامة للدولة وهو ما يعني انعدام الرقابة المستقلة على الصندوق، كما أن استعمال الحكومة لموارد الصندوق دون الرجوع للبرلمان يؤدي إلى سوء تسيير الصندوق.

- **الشفافية والإفصاح:** المعلومات التي تنشر حول الصندوق ضعيفة، حيث تنشر بصورة سنوية وإجمالية عن موارد الصندوق واستخداماته وهي غير دقيقة وغير مفصلة بشكل جيد، كما أنها لا

[1] - بوفليح نبيل، لعاطف عبد القادر، مرجع سابق الذكر، ص 18

تخضع لمراقبة مستقلة، إضافة إلى ذلك لا يتوفر الصندوق على موقع الكتروني وهو ما يقلل من شفافية تسييره وحرمان الرأي العام من التعرف على التطورات الحاصلة في وضعيته.

اقتراحات لتحسين أداء الصندوق:

يتطلب إعداد إستراتيجية طويلة المدى للصندوق تعتمد أساسا على تغير نظرة الحكومة للصندوق من أداة مؤقتة تعمل على ضبط وتعديل الموازنة العامة وسداد المديونية إلى أداة مستدامة تعمل على المدى البعيد تساهم في التوزيع العادل للمداخيل بين الأجيال كما أن الهدف الرئيسي لهذه الإستراتيجية هو تحويل مداخيل الثروة النفطية باعتبارها ثروة زائلة إلى مداخيل الأصول المالية باعتبارها أصول دائمة .إن وضع هذه الإستراتيجية يتطلب تنفيذ مجموعة من الإجراءات تتمثل في:

- **تعديل أهداف الصندوق**: لتتوافق مع الإستراتيجية الجديدة حيث يتم الحفاظ على بعض الأهداف القديمة وإضافة أهداف جديدة، وعموما فإن أهداف الصندوق تصبح على النحو التالي:

* الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة في استغلال مداخيل الثروة النفطية من خلال تثمينها وتحويلها إلى مداخيل أصول مالية مستدامة.

* السماح باستثمار موارد الصندوق في الأسواق المالية العالمية مع الالتزام بمبدأ تعظيم العوائد مع تقليل المخاطر.

* الحفاظ على استقرار وضبط الموازنة العامة للدولة من خلال امتصاص فوائض الإيرادات البترولية وتمويل العجز الموازني مع الحفاظ على معدلات تضخم متدنية بالموازاة مع ذلك يتعين على الحكومة العمل قدر المستطاع على تقليل اعتماد الموازنة العامة على الإيرادات البترولية.

* سداد الدين العمومي الداخلي والخارجي.

- **تعديل هيكل الصندوق:** فصل الصندوق عن الخزينة العمومية وتحويله من مجرد حساب في الخزينة إلى هيئة مستقلة مكونة من مجموعة من المصالح يرأسها مدير عام يتمتع بالاستقلالية التامة عن وزارة المالية ويخضع لسلطة البرلمان يتم تعينه بواسطة رئيس الجمهورية بعد موافقة البرلمان.

- **زيادة شفافية الصندوق:** إخضاع الصندوق لرقابة البرلمان من خلال تقديم مدير الصندوق لتقارير فصلية عن أداء الصندوق كما أن استخدام الحكومة لموارد الصندوق في تمويل العجز الموازني أو المشاريع الحكومية الكبرى أو سداد المديونية العمومية يجب أن يتم بموافقة البرلمان، بالإضافة إلى نشر التقارير الدورية عن أداء الصندوق وعرضها على الرأي العام ومؤسسات المجتمع المدنى في مختلف وسائل الإعلام من اجل زيادة شفافية ومصداقية سياسات تسيير الصندوق.

- **تكوين إطارات عالية الكفاءة:** مختصة في مجال توظيف الأموال في الأسواق المالية العالمية تسند لها مهمة تسيير الصندوق بالإضافة إلى الاستفادة من خبرات ودراسات الباحثين الاقتصاديين في الجامعات والمعاهد العلمية المتخصصة.

خلاصة الفصل

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا بحتا ، فهو يعتمد على الإيرادات النفطية بنسبة تفوق 94% من إجمالي إيراداتها، بالتالي يعتبر قطاع المحروقات العصب المحرك الذي تعتمد عليه التنمية في شتى المجالات. حيث نجد أن مؤشرات الأداء الداخلي والخارجي في الاقتصاد الجزائري على علاقة طردية مع الإيرادات النفطية وتقلبات أسعار البترول.

فالجزائر تعتمد على مايفوق 94% من صادراتها على قطاع المحروقات، كما أنه يعتبر أهم مصدر لتمويل الميزانية العامة للدولة وتغطية نفقاتها. بالإضافة إلى كونه مورد هام في تمويل الاستثمارات العمومية فيها.

وباعتبار الجزائر دولة ريعية فقد انتهجت سبل الدول الريعية الأخرى كالنرويج وقامت بتأسيس صندوق ضبط الإيرادات الذي هو عبارة عن حساب من حسابات الخزينة العمومية تقوم الدولة بتوجيه جزء من فوائض إيراداتها النفطية إليه وغالبا ما تستخدمه في تمويل عجز الميزانية، بالإضافة إلى محاولة الجزائر في تحقيق تنوع اقتصادي عن طريق تمويل القطاع الفلاحي والصناعي ومحاولة النهوض بهما.

خاتمة عامة

الاقتصاد الريعي نظام اقتصادي يعتمد مصدرا واحدا للدخل غالبا مايكون طبيعيا كالنفط، هذا النوع من الاقتصادات يجعل الدولة في تبعية لقطاع واحد متاجهلة بذلك بقية القطاعات الأخرى. أي أن الإيرادات الحكومية في هذا الاقتصاد تكون مرتكزة على قطاع المحروقات وبالتالي تكون على علاقة دائمة معه. مما يؤدي إلى تعرض هذه الاقتصادات إلى الأزمات المالية الناتجة عن تغير أسعار البترول والتي ينجم عنها تغير في الإيرادات الحكومية (النفطية).

وفي نفس السياق يأتي هذا البحث لنبين من خلاله كيفية توظيف الإيرادات الحكومية (النفطية) في الاقتصادات الريعية. بحيث تعتبر تجارب النرويج، الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية من أرقى التجارب في استخدام العوائد النفطية على المستوى العالمي. حيث تعتمد تجارب هذه الدول على تطبيق سياسات تنموية تهدف إلى توظيف العوائد النفطية لصالح القطاعات غير النفطية (القطاع الفلاحي، الصناعي، الزراعي، السياحي...) وتحقيق التنوع الاقتصادي فيها بالإضافة إلى إنشاء صناديق الثروة السيادية (صندوق الثروة النرويجي، صندوق الثروة السيادي الإماراتي)، هذه الصناديق تمول أساسا من فوائض الإيرادات الحكومية (النفطية) بغية الحفاظ على حق الأجيال اللاحقة في هذه الثروة من خلال استثمارها في أصول مالية مستدامة وتمويل المشاريع الاستثمارية بغية تحقيق التنوع الاقتصادي.

رغم أن النرويج لا تمثل نموذجا مثاليا للجزائر فيما يخص التنوع الاقتصادي إلا أنه يمكن الاستفادة من تجربتها في هذا المجال، ذلك راجع لخصائص اقتصاد كل منهما، فالاقتصاد النرويجي اقتصاد متطور، بينما الاقتصاد الجزائري غير متطور ويعاني من التبعية الاقتصادية.أي أن تطبيق التجربة النرويجية على الاقتصاد الجزائري يبقى صعبا في الوقت الراهن.

وبدأت الجزائر باستخدام عوائدها النفطية منذ سنة 1971 في التنمية الاقتصادية حيث شهدت أسعار النفط ارتفاعا كبيرا في الأسواق العالمية وذلك سنة 2000، هذا ما نتج عنه فوائض مالية فاقت قيمتها الإيرادات النفطية المتوقعة والتي على أساسها تبنى الميزانية العامة للدولة هذا ماجعل الجزائر تقوم بتأسيس صندوق ضبط الموارد الذي تقوم من خلاله بامتصاص فوائض العوائد النفطية وتمويل عجز الخزينة العمومية، بالإضافة إلى استخدام العوائد النفطية في التنوع الاقتصادي (القطاع الفلاحي، القطاع الصناعي).

والجزائر كما قلنا تعتمد في إيراداتها على العوائد النفطية بصفة جد كبيرة وبالتالي فاقتصادها مرتبط بأسعار النفط وحجم الإيرادات النفطية المتأتية منه أي أن مؤشرات الأداء الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي، وضعية الميزان التجاري...) دائما ماتكون على علاقة طردية بأسعار النفط والإيرادات النفطية. كما أن الجزائر لا تزال تعمل على تحقيق التنوع الاقتصادي من خلال توظيف الإيرادات الحكومية (النفطية) في تمويل القطاع الفلاحي والزراعي من أجل النهوض بهما، حيث أنهما في تحسن في السنوات الأخيرة وذلك راجع للسياسات المطبقة من قبل

الدولة لتمويل هذين القطاعين من أجل تحقيق قفزة نوعية فيهما ومحاولة رفع الإيرادات المتأتية منهما.

ولقد كان الهدف من وراء هذه الدراسة هو معرفة أهم الاتجاهات الحديثة لتوظيف الإيرادات الحكومية (النفطية) في الاقتصادات الريعية التي تمثلت في إنشاء الصناديق السيادية عن طريق تحويل الجزء من الفوائض الحكومية (النفطية) إلى هذه الصناديق من أجل استخدامها فيما بعد في تمويل عجز الميزانية بالإضافة إلى تمويل المشاريع الاستثمارية وتوظيف جزء أخر في الأسواق المالية، بالإضافة إلى توظيف هذه الإيرادات في تحقيق التنوع الاقتصادي.

نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى عدة نتائج نذكرها فيما يلي:

- الاقتصاد الريعي اقتصاد هش سهل الانهيار وذلك لاعتماده على مورد واحد للريع.

- يمثل النفط الشريان الرئيسي بالنسبة للدول المنتجة والمصدرة للنفط.

- تعتبر العوائد النفطية إيرادات مالية تحصل عليها الدول المنتجة للنفط من خلال تسويق النفط كسلعة تجارية.

- تعتبر صناديق الثروة السيادية الأداة الأمثل للاستخدام العوائد النفطية.

- التنويع الاقتصادي سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من الأزمات الناجمة عن الاعتماد على قطاع معين.

- يتميز الاقتصاد النرويجي بتنوع قطاعاته الاقتصادية وعدم اعتماده على النفط.

- قامت النرويج بتأسيس صندوق الثروة النرويجي والذي يعد بالنسبة لها مصدر وقاية من الأزمات الاقتصادية.

- عملت الإمارات العربية المتحدة على إنشاء العديد من صناديق الثروة السيادية أهمها جهاز أبوظبي للاستثمار، يهدف إلى جمع الفوائض النفطية واستثمارها وتكوين ثروة للأجيال القادمة.

-تربط كل من العوائد النفطية وأسعار البترول والاقتصاد الجزائري علاقة طردية.

- تعتبر العوائد النفطية من أهم الإيرادات المالية التي تعتمد عليها الجزائر في تمويل مشاريع التنمية لديها، ومصدرا رئيسيا لإيراداتها.

- قامت الجزائر بتأسيس صندوق ضبط الموارد كآلية لتوظيف إيراداتها النفطية لكنها استعملت موارده لتمويل العجز في الميزانية العمومية.

اختبار صحة الفرضيات:

من خلال ما تم عرضه في هذا السياق وقد تمت الإجابة على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية، كما تم اختبار صحة الفرضيات من عدمها والتي وضعت كإجابة مبدئية للدراسة.

الفرضية الأولى: والتي تنص على "تستخدم الدول الريعية طرق حديثة لتوظيف إيراداتها الحكومية (النفطية)" وبعد الدراسة التي أجريت تم تأكيد صحة أن الدول الريعية تستخدم طرق حديثة في توظيف إيراداتها النفطية تمثلت في إنشاء الصناديق السيادية وتمويل المشاريع والاستثمارات والعمل على تحقيق التنوع الاقتصادي.

الفرضية الثانية: والتي تنص على "من خلال التجارب الدولية المدروسة فإن الإيرادات النفطية فيها تذهب إلى اتجاهات استهلاكية بدل توظيفها في تنويع اقتصادياتها" وبعد الدراسة التي أجريت تم نفي صحة هذه الفرضية ذلك أن هذه الدول تسعى لتوظيف إيراداتها النفطية على أحسن وجه من أجل تحقيق التنوع الاقتصادي.

الفرضية الثالثة: والتي تنص على "تستخدم الجزائر إيراداتها الحكومية (النفطية) في الدورة الاهتلاكية بدل الدورة الاستهلاكية" وبعد الدراسة التي أجريت تم نفي صحة هذه الفرضية ذلك أن الجزائر تستعمل إيراداتها الحكومية (النفطية) في تمويل عجز الميزانية العمومية وتمويل جزء كبير من الاحتياجات الاستهلاكية.

التوصيات والاقتراحات:

نقترح في هذا الصدد

- حتمية انتقال الجزائر من اقتصادها الريعي إلى التنويع الاقتصادي باستغلال الطاقات المتجددة، وكذلك القطاع السياحي خاصة السياحة الصحراوية.
- الاقتداء بالاقتصاد النرويجي والاقتصاد الإماراتي ،سياسة حققت فائض العوائد النفطية في قطاعات منتجة من شأنها خلق نمو ثابت ومستمر.
- استخدام الإيرادات النفطية في تطوير مراكز التدريب والبحث العلمي والتطوير، الابتكار وتكنولوجيا المعلومات من خلال زيادة الإنفاق الاستثماري على هذه المراكز.
- بالنسبة للنرويج، الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية عليهم بزيارة رفع قدرات المؤسسات النفطية والصناعية من خلال إعادة هيكلتها، والعمل على تحقيق التكامل الرأسي والأفقي، لتمكينهم من تحقيق الإنتاج الأمثل لها، والقدرة على التحول من الصناعات التقليدية إلى صناعات أكثر تنوعا.

- الاستفادة من الإيرادات النفطية المتراكمة في صندوق النفط من خلال الاستمرار في استثمارها في الاقتصاد الدولي والمحلي، واستثمارها في أصول إنتاجية طويلة الأجل.
- تفادي سلبيات الاقتصاد الريعي ذلك انه اقتصاد هش وسريع الانهيار لعدم تعدد مصادره.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1. تراقش واجنر، **البيئة من حولنا**، ترجمة مجمد صابر، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ط1، القاهرة، 1997
2. جاسم خالد السعدون، **الأزمة المالية العالمية انظر الطفرة النفطية الثالثة، وانعكاسات الأزمة المالية العالمية حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2009.
3. حسين عبد الله وأخرون، **الفوائض المالية العربية بين الهجرة والتوطين**، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، الأردن، ط1، 2007
4. طارق الحاج، **المالية العامة**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
5. عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار النهضة العربية، بيروت، 1992.
6. عبد الباسط وفاء، **النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي، نظريات النمو الذاتي**، دراسة تحليلية، دار النهضة العربية، القاهرة.
7. عبد الله حسين، **مستقبل النفط العربي**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
8. علي خليفة الكواري، **الطفرة النفطية الثالثة، وانعكاسات الأزمة المالية العالمية حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2009.
9. فرهاد محمد علي، **اقتصادات الطاقة والبترول**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،2000.
10. محمد الصغير بعلي، سيري أبو العلاء، **المالية العامة** ، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003.
11. محمد عز العرب، **الدولة الريعية مفاهيم، الأسس العلمية للمعرفة**، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتجية، العدد 25، السنة السادسة ماي 2010.
12. نوري محمد عبيد الكصب، **التنوع الاقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثروة النفطية- المرض الهولندي ولعنة الموارد وعدم اليقين**، دار الكتب والوثائق القومية، ط1،الاسكندرية، 2015
13. نوري محمد عبيد كصب الجبوري، **تجربة دول الخليج العربي في التنوع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية**، المكتب الجامعي الحديث، ط1، الإسكندرية، 2014.
14. يوسف عبد المجيد وآخرون، **الموارد الاقتصادية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999-2000.
15. أويستن نورينج، **التجربة النرويجية في التنويع الاقتصادي الخاص بالصناعة النفطية، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج الإمكانيات والقيود**، مركز الدراسات والبحوث الإستراتجية، ط1، أبو ظبي، 2007

ثانيا: الأطروحات والمذكرات

- الأطروحات:

1. بلعما أسماء، **دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه طور ثالث، شعبة علوم اقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2018/2017.
2. جمال محمود عطية، **تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي**، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، أطروحة دكتوراه، جامعة حلوان، 2002.
3. حمدية زهدان، **مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة**، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1970.
4. شبي عبد الرحيم، **القدرة على استدامة تحمل العجز الموازني والدين العام**، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010.

- المذكرات:

1. إيمان عبد الكاظم جبار الكريطي، **"الجملة الخليجية المحلية الفرص والتحديات"**، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة كربلاء.
2. سوزان صبحي أحمد، **تأثير الضريبة على النمو الاقتصادي**، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة،2003-2004.
3. سمر حسن حسين الباجوري، **أثر النفط على اقتصادات الدول الأفريقية الصغيرة**، دراسة مقارنة بين كل من غنيا الاستوائية، وساوثومي، وبرنسيب، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الجامعية، جامعة القاهرة2010.
4. مايح شبيب الشمري، **تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق**، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.
5. حاج قويدر عبد الهادي،**الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائر 1986-2009**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران،2012
6. رفعي محمد أمين، **تغيير إيرادات النفط للملكة العربية خلال المدة (1970-1984) وأثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة القاهرة، 1988.
7. سوزان صبحي أحمد، **تأثير الضريبة على النمو الاقتصادي**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة القاهرة،2003-2004.
8. منال بحري، هاجر لكلوكة، هناء غوري، **التنويع الاقتصادي في الدول النامية في ظل تحديات الثروة النفطية**- دراسة حالة- (النرويج- الامارات العربية المتحدة- الجزائر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي ، تخصص اقتصاد عمومي وتسيير المؤسسات، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2017.

ثالثا: المجلات العلمية:

1. بوبكر صاية، ناجي بن حسين، **التنويع الاقتصادي في الجزائر وإمكانية الاستفادة من التجربة النرويجية**، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد11، العدد1، ،2021.
2. حسين بن طاهر، سهيلة بغتة، **صندوق ضبط الموارد ودوره في ضبط الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2014/2000**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 3، جوان 2015.
3. خالد عبد الله، **الاقتصاد السياسي للدولة الريعية**، مجلة الحوار المتمدن، العدد 86، 2012/03/10.
4. شليحي الطاهر، **الميزانية العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار البترول** –حالة الجزائر 2016/2000، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية، العدد 4.
5. صبري زايد السعدي، **شروط النمو والتنمية في البلدان العربية النفطية**، مجلة دراسات عربية دورية، بيروت، 1988.
6. فرحات عباس، سعود وسيلة، **حوكمة الصناديق السيادية**، دراسة تجربية كل من النرويج والجزائر، مجلة الباحث الإقتصادي، العدد 4، ديسمبر 2015.
7. لطرش ذهبية، **كتاف شافية، فعالية صندوق ضبط الايرادات في تمويل عجز الموازنة العمومية خلال الفترة 2000-20017**، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر،الوادي، الجزائر، المجلد 3، العدد 5، جوان 2018.
8. نبيل بوفليح، **"دور الصناديق الثروة السيادية في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية**، مجلة البحوث الاقتصادية العربية العددان 48-49، القاهرة، 2009-2010.
9. عيساني العارم، **دور صندوق ضبط الإيرادات في الحد من المديونية الخارجية في الجزائري خلال الفترة 2015/2000**، مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية، العدد 3، مارس 2018.

<u>رابعا: الملتقيات والندوات العلمية:</u>

1. عبد المجيد قدي، مداخلة بعنوان: **"الصناديق السيادية والأزمة لمالية العالمية الراهنة"** مؤتمر حول: الأزمة العالمية وكيفية علاجها من المنظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 14/13 آذار 2009.
2. بوفليح نبيل، لعاطف عبد القادر، **فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر**، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، ليومي 8/7 أفريل ، 2008.
3. الملك سليمان بن عبد العزيز، **أهداف التنية المستدامة- الاستعراض الطوعي الوطني الأول للملكة العربية السعودية**، المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2018، المملكة العربية السعودية، 9 يوليو 2018 الى يوليو 2018، نيويورك
4. فاطمة حسن ،سلمى داود، **واقع ومعوقات التنوع الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية** (دراسة تحليلية لأثر الإنفاق العام على تنوع الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة للفترة 1995-

2015 مقارنة بتجارب دولتي الجزائر والإمارات العربية المتحدة)، ورقة بحثية قدمت في إطار المؤتمر السنوي لجمعية الإقتصاد السعودية، اللقاء السنوي التاسع عشر لجمعية اقتصاد السعودية، 27-29 مارس 2017

5. أحمد البكر، **تحديات تنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية**، ورقة عمل، مؤسسة النقد العربي السعودي، نوفمبر 2015
6. أحمد آل درويش وآخرون، **المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو**، إدارة الشرق الأوسط وأسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي.

خامسا: التقارير:

1. **تحليل الاقتصاد الكلي للمملكة العربية السعودية**، مايو2015، بوابة جدة الاقتصادية، غرفة جدة، sa.org.jeg.www.
2. التقرير الإحصائي السنوي 2016، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوبك).
3. علي ميرزا، **أثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة**، ملف ندوة "تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة"، الدوحة، نوفمبر 2015، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016
4. صندوق النقد الدولي 2016، تم الإطلاع على الموقع: ./arabic/external/org.imf.www
5. المركز الوطني للإحصاءات والتقديرات بنك الكويت الوطني، تقديرات وتوقعات، 2014، بالاطلاع على الموقع التالي http://alqabas.com
6. وليد عيدي عبد النبي، **"ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الإقتصادي"**، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث العراق، 2012.
7. أحمد ماجد، **"دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات ايجابية وزيادة عالمية"**، إدارة التخطيط ودعم القرار، مبادرات الربيع الثالث، وزارة الاقتصاد، أغسطس 2016.

سادسا: المصادر والقوانين

1. المادة 10 من قانون رقم 2000.02 مؤرخ في 24 ربيع الأول 1421 الموافق ل 27 يونيو 2000، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000.

سابعا: المحاضرات

1. زواش زهير، محاضرات في المالية العامة، جامعة قسنطينة 02 عبد الحميد مهري، 2019-2018.
2. سهام العيداني،محاضرات في المالية العامة، قسم المركز الجامعي نور البشير البيض، قسم الحقوق، السنة أولى ماستر.

سابعا: الموقع الإلكترونية:

1. http://ww.eco-algeria.com/content/2017